

العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الازهري على مقدمة ابن آجروم ، تاليف ابن الحاج ، أحمد بن محمد - كان حيا ١٢٦٩هـ .
كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

 ٧٤ق ٢٣س ٥ر٢٢×٥ر١٧سم

نسخة جيدة ، خطها مغربي حسن ، طبع .
معجم المؤلفين ٢ : ٩٥ دار الكتب المصرية ٢ : ٩٣ ، ٤٠٠

١ . النحو ، اللغة العربية أ - المؤلف
ب - تاريخ النسخ ج - حاشية ابن الحاج على شرح الازهري على المقدمة الاجرومية



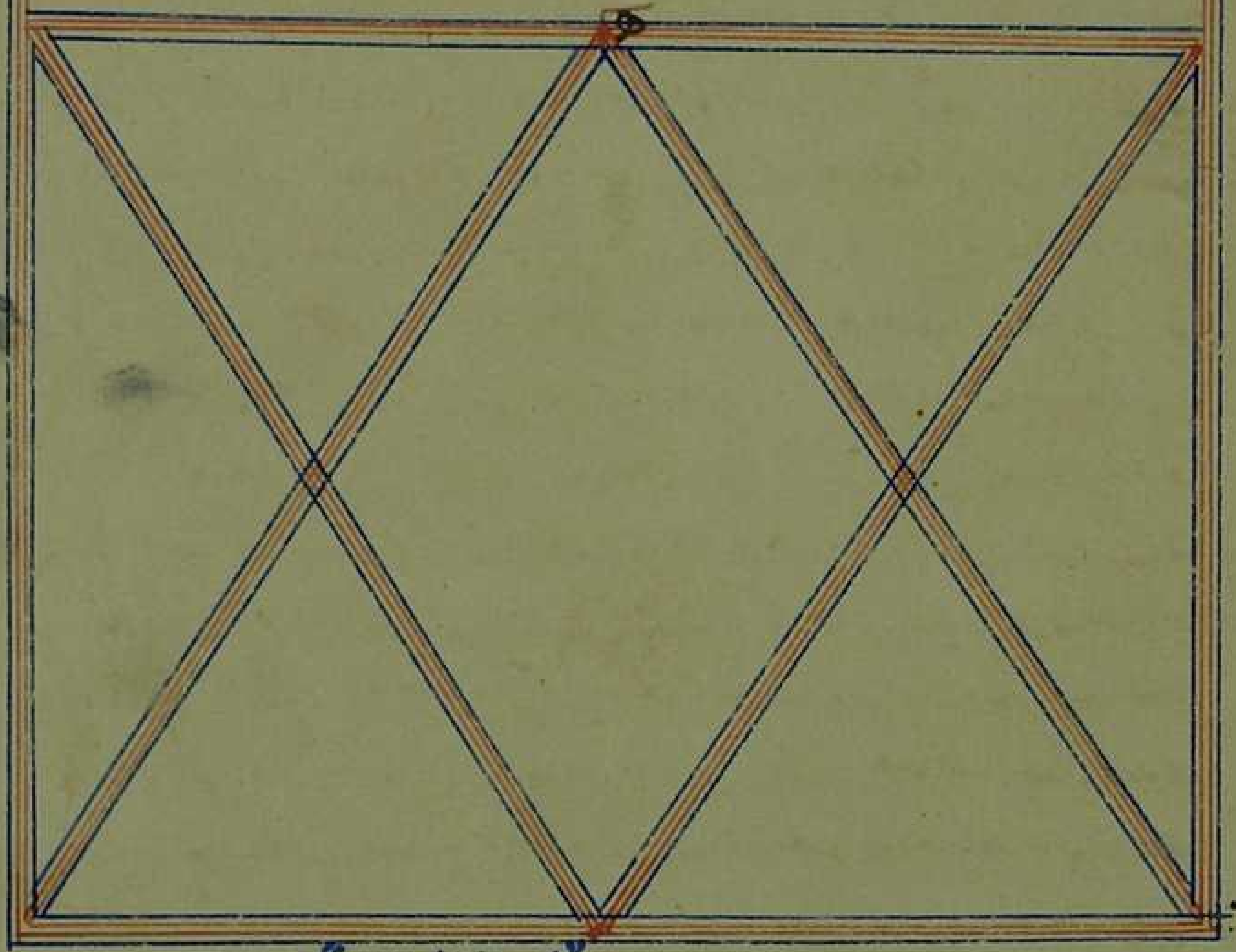
حاشية الازهري على شرح الاجرومية للفقيه العلامة سيدي احمد بن محمد بن حمدون

رسالة الاجرومية
لمحمد بن ابن الحاج
بحمد الله لمدوح سلبه

١

الحمد لله وحده وممن وقف على هذه الحاشية شيخنا ووسيلتنا الى ربنا الفقيه العالم العلامة المدرس النفاعة سيدي احمد بن محمد بن حمدون المكتوب على اول ورقة منه ما نظمه بعض تلامذته وهو الطالب الانجب ابو عبد الله محمد التهامي بن محمد بن يوسف المرنيسي الوزاني اسكنه الله دار الراحة والنهاية

ان الحواشي على الازهري لو كثرت • فتاجهن بنفث احمد بن حمدون
ازهت على الصبح والاشفاق ما نعقت • على الرؤوس كلؤلؤ مكنون
اكرم بها حلة بوالدين منه • على الاخلة لا تبغ بها دون
نادت لوالدها من مبدها كرما • بني تجود لمن بالحب محزون
لها اجاب ابو العباس محتسبا • شيخ مع الذي غدا بالباب مرهون
فالزم لعاشقها ما انت ذو عزم • هذا الجمال الذي لعيني مخزون



بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

حمدا لمن غمرنا بأنواع الإمداد والمدد، والهمنا بالمنطق الفصيح للإعراب عما اشتكى
الضمير من الكلام ومدد، ورفع من نصب نفسه للعبادة، وخفض بالتواضع والخروج
عن مألوف العادة، سبحانه من إله متفرد قبل الأكوان بلا ابتداء مخبرا بأن الخاسر لا
ينجبر من الإعراب أبدا، لا إله إلا هو نسخ بالشرع الأحمدي في البساط الرفيع الأ
حمدي كل شرع مضى وسبق، ومدد الله من شاء فجعله مجاز السبق، أرسل رسوله
محمدا المصطفى، أفضل خلق الله وأكرم مقتفى، بامتثال الأوامر واجتناب النواهي
والزواجر، المنعوت بصفات الجلال، ونعوت الكمال، العاطف على أمته عطف نسق
وبيان، المبدل العسر باليسر في شأنه من العباد، صلى الله عليه وسلم في الماضي والحال
والمستقبل، وعلى آله وأصحابه أكرم صحب وآل. وبعد فيقول أفقر العبيد إلى مولاه
المنان، أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي المعروف بابن الحاج، فلما طلب مني بعض نجباء
الأعراب، ممن حاز في كل فن غاية الآراب، وضع حاشية تزين شرح الشيخ خالد الأزهري
على الآجرومية، ذات الفتوحات الربانية، فأجبت سؤاله لذلك، وإن كنت لست ممن
يجول في مثل ذلك، لاعترافي بكمال القصور، سائلا من الله الصفح عما جرى من
الخطإ بين المشهور، وسميتها بالعقد الجوهري، من فتح الحي القيوم في حل
شرح الأزهري، على مقدمة ابن آجروم، مرتبا غالبا نسقها على بعض متون الخلاصة ليحوز
الكتاب منه نفعا بالاختصار، جعله الله من العمل المقبول، وحلاه بحلية القبول
وهو المسؤول أن يختم لنا بالحسنى، ويجعل مأوانا الفردوس الأسنى. بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام

الكلام فيها بحر زاخر، حائر في لجته الأوائل والأواخر، فلم يصلوا إلى غايته، ولا بلغوا إلى
نهايته، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك بعضه أو جله. وقد نص العلماء على أن من أراد قراءة
علم ينبغي له أن يذكر الغرض المتعلق به ليزداد لديه العلم فلنقتصر على فضلها وإعرابها وا
ستشفائها ومعانيها. أما فضلها فلا يكاد يحصى، وكيف يكون وقد اشتملت كما قيل على اسم الله
العظيم الأعظم الذي إذا دعي به أجاب وإذا سئل به أعطى، وقد جمعت علوم الأولين والآخر
ين، فقد ورد أن الكتب المنزلة من السماء مائة وأربعة ومعاني تلك الكتب مجموعة
في القرآن العظيم ومعانيه مجموعة في الفاتحة ومعانيها مجموعة في البسملة ومعانيها
مجموعة في الباء، والمعنى بي كان ما كان وبي يكون ما يكون إذ هو متعلق كل الأكوان
ومعاني الباء مجموعة في نقطة الباء لأنها تدل على أن الله واحد وهو المعبود بالحق وذلك
هو المقصود من الجن والإنس قال تعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون، والكتب والآيات
في الرسل المنزل عليهم الكتب مختلفة، فقد ورد أن أبا ذر الغفاري قال يا رسول الله
كم أنزل الله من الكتب قال مائة صحيفة وأربعة كتب على شيث خمسون صحيفة و
على أخنوخ وهو إدريس ثلاثون صحيفة وعلى إبراهيم عشر صحائف وعلى موسى قبل
التوراة عشر صحائف وأنزل التوراة والإنجيل والزبور والفرقان ولم يذكر آدم في
هذه الرواية. وفي غيرها وعلى آدم عشر صحائف ولم يذكر صحف موسى. وعن عكرمة
كان الله ولا شيء معه فخلق النور ثم خلق منه اللوح والقلم ثم قال للقلم اكتب قال وما
أكتب قال اكتب بسم الله الرحمن الرحيم فجعلها الله أمانا لخلقه ما داموا على قراءتها. وروي
أن أول ما كتب القلم في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم إنا الله لا إله إلا أنا محمد رسولي
من استسلم لقضائي وصبر على بلائي وشكر نعمائي ورضي بقضائي كتبته صديقا وبعثته
مع الصديقين ومن لم يستسلم لقضائي ولم يصبر على بلائي ولم يشكر نعمائي ولم يرض بحكمي
فليتخذ إلها سواي. وعنه عليه السلام من قرأ بسم الله الرحمن الرحيم دفع الله
عنه وجع الرأس. وما داوى بعض الحكماء وجع رأسه إلا بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم ف
فبرئ من الوجع كما كان يبلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال بلغني عنه كذا وكذا فقال

نعم يكره قراءتها بالبسملة فلما استبيح قراءتها بالبسملة فبشاء الله. وروي أن بعض
الصحابة كان يقرأ قل هو الله أحد كل ليلة ما يثنيه مرة فقال من وراءه يا نبي الله نسأله مقطوعة أي
أبي عقيل ثم سكت فقال له الرسول فقال ما أبي مقطوعة إلى أبي عقيل إذا أنت تقرأ قل هو الله أحد
دون بسملة. وروي أن كبيشا نبي اجتمعا أحدهما تميمي والآخر هذيلي فقال التميمي للهذيلي
ما الذي بكرتنا قال فرتبت من الأنس من حيث الحل والشرب قال لبسم الله فليتق إلى معه نصيب فالذي
إن الحما شري فقال التميمي فرتبت بالعكس فالذي سمنت. وعنه عليه السلام ما من
كتاب يلقى على الأرض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم إلا يبعث الله الملائكة يحفون عليه
بأجنحتهم حتى يبعث الله وليا من الأولياء فيرفعه فمن رفع كتابا من الأرض فيه البسملة
رفع الله اسمه في عليين وغفر له ولوالديه بحسن كتبه. وعن ابن مسعود من أراد أن ينجيه
الله من الزبانية التسعة عشر المذكورة في قوله تعالى عليها تسعة عشر فليقل بسم الله
الرحمن الرحيم فإن بسم الله الرحمن الرحيم تسعة عشر حرفا وكل حرف جنة لملك من الزبانية
وقد ورد ما يشبه في فضل البداية بها منها ما رواه الخطيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي لفظ أبتر
وفي آخر أجذم ومنها قوله عليه السلام أول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم فإذا
كتبتم كتابا فاجعلوها في أوله ومنها أنه عليه السلام قال من أراد أن يحيى سعيدا
ويموت شهيدا فليقل عند ابتداء كل شيء بسم الله الرحمن الرحيم ومنها أنه عليه السلام
قال من قال بسم الله الرحمن الرحيم في مبدإ قوله دخل الجنة. وقد ورد أنها مفتاح كل
كتاب أنزل من السماء. وورد أنها من خصائص هذه الأمة فإن قلت كونها من خصائص
هذه الأمة ينافي ما قبله من أنها مفتاح كل كتاب أنزل من السماء. قلت أجيب عنه
بأن المختص بهذه الأمة عدم رفعها وكانت تنزل على من قبلنا ثم ترفع ثم تنزل أو كونها
بهذا اللفظ العربي ولا يرد علينا قوله تعالى إنه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم هكذا
بل عن سليمان لأنه ترجمة عما في كتابه للقطع بأنه غير عربي والله أعلم. وأما إعرابها
فالباء حرف جر مبني وبني على الحركة والأصل في المبني أن يسكن لأن بناءه على السكون

رضي الله عنه

يؤدي إلى الابتداء بالساكن والعرب لا تبتدئ بساكن ولا تقف على متحرك وكانت الحركة خصوص
كسرة لمناسبة عملها ولملازمتها الحرفية مع الجر فمجموع الحرفية والجر علة واحدة لبنيه مع
النقض بنحو واو العطف وفائه ولام الابتداء والقسم لأنها وإن لزمت الحرفية انتفى عنها
الجر وبنحو كاف التشبيه فإنها وإن لزمت الجر لا تلازم الحرفية لقول ابن مالك :: واستعمل
اسما :: نعم يرد واو القسم وتاؤه فإنهما ملازمان للحرفية والجر ويجاب بأنهما نائبان
عن الباء والفرع لا يقوى قوة الأصل وترد اللام الجارة لضمير المتكلم وهي ملازمة
للحرفية والجر وبنيت على الفتح وأجيب بأنه يتحتم للفرق بين الجارة للظاهر والـ
مضمر واسم مجرور بالباء والله مضاف إليه والعامل فيه المضاف وهو اسم على مذهب
الجمهور من أن العامل في المضاف إليه هو المضاف لا الإضافة ولا الحرف المنوي والرحمن الرحيم
كل منهما إما مخفوض أو مرفوع أو منصوب أو الأول مخفوض والثاني مرفوع أو منصوب أو
الأول مرفوع والثاني منصوب أو الأول منصوب والثاني مرفوع فهذه سبعة فالخفض
على التبعية والرفع على الخبرية لمبتدإ محذوف والنصب على المفعولية لفعل محذوف وكل
من المبتدإ والفعل لا يظهر لقول ابن مالك

• وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا • مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا •

وتقديرهم بنحو هو وأمدح إنما هو للفهم وأما خفض الثاني على التبعية بعد رفع الأول
أو نصبه فممنوع لما فيه من الاتباع بعد القطع وهو لا يجوز. واعلم أن الصور التي
تقتضيها القسمة العقلية تسع خفض الأول مع خفض الثاني أو رفعه أو نصبه رفع
الأول مع رفع الثاني أو نصبه أو خفضه نصب الأول مع نصب الثاني أو رفعه أو خفضه
الجائز منها سبع والممنوع منها اثنتان كما علمت وهذا كله على أن الرحمن صفة لله وأما
على أنه علم أيضا فهو عطف بيان عليه وحينئذ فالرحيم صفة للرحمن لا لاسم الجلالة لئلا يلزم
تقدم البدل ويجوز فيه الرفع والنصب على ما مر. واعلم أن حروف الجر لا بد لها من
متعلق به لأنها تجر الفعل فلا تستقل بنفسها وفي الجمل

• وكل حروف الجر بالفعل علقت • أو اسم يشبه الفعل حيث تنزلا •

وظاهره أن حرف الجر وحده هو المتعلق وهو قول والحق أن المتعلق الجار والمجرور معا
والمتعلق به محذوف وهل يقدر اسما أو فعلا مقدما أو مؤخرا عاما أو خاصا خلاف والحق أنه
يقدر فعلا لا اسما لأن الأصل في العمل للأفعال ولما فيه من قلة الحذف وأنه يقدر مؤخرا
عن الرحيم لإفادة الحصر والرد على المشركين الذين كانوا يبتدئون بأسماء آلهتهم ولا
يقدر بعد اسم أو الله أو الرحمن لما في الأول من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولما في الثاني
من الفصل بين التابع والمتبوع ولما في الثالث من الفصل بين التابعين وأجاز هذا الأخير
بعضهم وأنه يقدر خاصا من مادة ما جعلت التسمية مبدأ له فإن كانت للتأليف
قدرت أؤلف أو للأكل فآكل أو للشرب فأشرب والمختار أن الباء للمصاحبة لا للاستعانة
لما في الأول من رعاية التعظيم دون الثاني لأن باء الاستعانة هي الداخلة على
آلة الفعل كما في قولك كتبت بالقلم وفي جعل اسم الله آلة سوء أدب وإن أجيب
وأما اشتقاق الاسم فقال البصريون إنه مشتق من السمو وهو العلو والارتفا
ع لأن الاسم يرفع صاحبه حتى يصير مرفوعا طرح سمو مخففة بحذف آخره لكثرة
الاستعمال كيد ودم وسكن أوله ثم أتي بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن
وعوضا عن المحذوف وإن كان في غير محله وقال الكوفيون إنه مشتق من الوسم وهو
العلامة لأنه علامة على مسماه فأصله وسم ثم حذفت الواو التي هي فاء الكلمة
كعدة لأن أصله وعد فبقيت السين ساكنة فأتي بهمزة الوصل للتوصل إلى الابتداء
بالساكن وعوضا من المحذوف ونظم بعض النحويين فقال

• واشتق الاسم من سما البصري • واشتقه من وسم الكوفي •
• والمذهب المقدم الجلي • دليله الأسماء والسمي •

فالأول أقوى من جهة التصريف وتعين من جهة الموافقة لمذهب أهل السنة أما التصريف
فإنه صغر على سمي وجمع على أسماء والتصغير والجمع يردان الأشياء إلى أصولها فأصل
سمي سميو لقول ابن مالك :. فكملا المجعول الثلاثي إذا :. صغرته نحو قذي في قذا :.
ثم قلبت الواو التي بعد ياء التصغير ياء وأدغمت الياء في الياء لقول ابن مالك

ان بعض

• ان يسكن السابق من واو ويا • واتصلا ومن عروض عريا •
• فياء الواو اقلبن مدغما • ثم قلبت الفتحة كسرة وأما أسماء فأصله أسماو فقلبت الواو
همزة لقول ابن مالك • فأبدل الهمزة من واو ويا • آخرا اثر ألف زيد • وأما موافقة أهل
السنة فإن من قال إن الاسم مشتق من السمو يقول إن الله مسمى بأسمائه الحسنى
قبل وجود الخلق وبعد وجودهم وبعد فنائهم وهو مذهب أهل السنة وموافق ومن
قال إنه مشتق من السمة قال إن الله قبل خلق الخلق لم يكن له اسم فلما خلق الخلق
جعلوا له أسماء وبعد فنائهم لا يبقى له اسم وهو مذهب المعتزلة تعالى الله عن قولهم علوا
كبيرا وفي الاسم لغات ثمان عشرة جمعها من قال •

• اسم سِمٌ سُمًى سِمَاةٌ وسُمَة • سَمَاءٌ تثليث أول الكل منه •

يعني الثاني والثالث أحدهما بالتنوين والآخر بالقصر وقوله تثليث أي تثليث أول هذه
الستة بالحركات الثلاث والله مشتق من لاه يلوه إذا احتجب فهو لاه وقيل من
لاه يليه إذا ارتفع وأصله عليهما لوه وليه فقلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
مطابقا لقول ابن مالك •

• من واو او ياء بتحريك أصل • ألفا ابدل بعد فتح متصل •

فأتى بأل وأدغمت اللام في اللام فصار الله وقيل في اشتقاقه غير ذلك فلا نطيل به
والرحمن فعلان صفة مشبهة من رحم بالكسر بعد نقله إلى رحم بالضم لأن رحم بالكسر
متعد وهي إنما تصاغ من لازم وقد قال ابن مالك • وصوغها من لازم لحاضر • أو بعد تنزيل
فعلنا رحم منزلة اللازم كقولك فلان يعطي أي يوجد الإعطاء والرحيم صفة مشبهة ويأتي
فيه ما في الرحمن ويحتمل كونه من صيغ المبالغة لكن خص بعضهم كون فعيل من
أمثلة المبالغة بما إذا عمل النصب وأما معانيهما فالاسم لغة هو اللفظ الدال على
معنى ويعم أنواع الكلمة فيطلق على زيد مثلا أنه اسم وقام اسم لذلك اللفظ وهل اسم
لذلك اللفظ أيضا وفي الاصطلاح ما قابل الفعل والحرف وقد يطلق على الذات بعينها
والمسمى أو غيره الأول قول أهل السنة هو المعنى الذي وضع اللفظ بإزائه إذا علمت

بنوا معنا اختلفوا في الاسم هل هو عين المسمى او غيره الاول قول اهل السنة ومنهم الا
شعري ومالك والثاني مذهب المعتزلة والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم ان اريد
به مدلوله اللغوي فهو غير المسمى قطعا وان اريد به الذات فهو عينه لاكنه لم يشتهر
بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لم نجد شيئا ينبني عليه النزاع في ان الاسم عين
المسمى او غيره واذا كان كذلك فلا ينبغي الخوض فيه من غير فائدة والله علم على الذات
الواجبة الوجود المستحق لجميع المحامد الدال على انه تعالى دلالة جامعة لمعاني اسماء
الله الحسنى ففي قولنا علم على الذات رد على النصارى القائلين بان الله صفة وتلك
الصفة قامت ببعض ابن مريم وهذا باطل لانه لو كان صفة ما اتصف بصفات المعاني
ولا المعنوية وهو تعالى موصوف بها والصفة لا توصف بالصفة فدل على انه ذات وفي قولنا
الواجب الوجود رد على الدهرية القائلين الارحام تدفع والارض تبلع وما يهلكنا
الا الدهر وقد كان ابو حنيفة رضي الله عنه يرد عليهم فاتفقوا عليه ذات يوم وارادوا
قتله فقال اسمعوا مني وافعلوا ما بدا لكم فقال لهم ارايتم سفينة في البحر ولا رئيس
لها ايمكن سيرها وسكونها قالوا لا فقال فكيف بهذه الدنيا على طولها وعرضها واتساعها
وكثرة اختلافها ان تكون بلا صانع فتابوا على يده وفي قولنا المستحق لجميع المحامد رد على
المعتزلة الذين اثبتوا الصفات المعنوية السبعة التي هي قادر ومريد وعالم وحي وسميع
وبصير ومتكلم ونفوا صفات المعاني التي هي القدرة والارادة والعلم والحياة والسمع وا
لبصر والكلام وقالوا قادر بدون قدرة وفي قولنا دلالة جامعة لمعاني اسماء الله الحسنى
في اشارة الى انه اسم الله العظيم الاعظم الذي اذا دعي به اجاب واذا سئل به اعطى و
فلهذا يوصف بغيره ولا يكون هو وصفا لغيره وهو عربي لا معرب لان العجمة لا تثبت
الا بدليل ولا دليل عليها وله خواص منها انه لم يتسم به غيره تعالى قال عز وجل هل تعلم
له سميا وقد ذكر ان بعضهم ولد له ولد فاراد ان يسميه باسم الجلالة فنزلت نار من
السماء فاحرقته وقيل صار بعد ولادته وقيل ابتلعته الارض ومنها انه اذا
حذف منه حرف بقي يدل على المعنى المراد ومنها لا يلحق الدخول في الاسلام الا به

على

على مذهب الجمهور وقد ذكر في القرآن الفين مرة وخمسمائة وستين مرة واما الرحمن الرحيم
فهما صفتان للمبالغة كما شوا الرحمة في الاصل رقة في القلب وانعطاف وهي بهذا المعنى
محال في حق مولانا لانها تقتضي التغير فتحمل على لازمها وهي ارادة الانعام او ابطاله للع
للعبد او الفعل على خلاف بين الاشعري والباقلاني فعلى الاول يكونان صفتي ذات وهي قد
يمة وعلى الثاني يكونان صفتي فعل وهي حادثة والفرق بين صفة الذات وصفة الف
عل ان صفة الذات هي التي لا يجوز الجمع بينها وبين الوصف بضدها كالعلم والجهل وفي
صفة الفعل هي ما يجوز الوصف به وبضدها كالرحمة والغضب وقدم الرحمن على الرحيم
لانه ابلغ اما لاختصاصه بالله تعالى لا فرق بين كونه معرفا او منكرا خلافا للتفصيل لابن
السبكي واما قول بني حنيفة في مسيلمة رحمان اليمامة ۔ وانت غوث الورى لا زلت رحمانا ۔
من تعنتهم في كفرهم واما لزيادة حروفه لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى كما في قطع
وقطع فالرحمن يعم المومن والكافر والرحيم خاص بالمومن ولذا يقال يا رحمان الدنيا
والاخرة ويا رحيم الاخرة والله اعلم قوله يقول اصله يقول كينصر نقلت حركة
الواو الى الساكن قبلها لقول ابن مالك ۔ لساكن صح انقل التحريك من ۔ ذي لين آت
عين فعل كابن ۔ ومفعل فيه لموافقة المضارع الماضي وتقول استثقلت الضمة على
الواو فنقلت لما قبلها وبقيت الواو ساكنة وما يقال من ان الاستثقال ما لم يكن قبله سا
كن والا فلا استثقال كما هنا مردود بان نفس الاستثقال بذلك في الاسم وقد
يجمعهما كدلو وظبي واما في الافعال فالثقل حاصل وقوله العبد فاعل وشرط الا والمراد
به هنا عبد الايجاد حر كان او عبدا وهو المقصود بقوله تعالى ان كل من في السموات والا
رض الا آتي الرحمن عبدا وان كان العبد لطلاقة فانه وقوله الفقير نعت له يحتمل ان
يكون صفة مشبهة اي الدائم الفقر ويحتمل ان يكون مبالغة اي الكثير الفقر والمراد به
المحتاج قال تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله وقوله الى مولاه اي سيده ومالكه
وناصره وخالقه اذ هو المالك الحقيقي وهو مجرور بكسرة في الالف منع من ظهورها التعذر
وقوله الغني بالجر بدل من الضمير او عطف بيان ولا يصح ان يكون نعتا لمولاه كما قيل

ويكون المعنى ان الله غني عن كل ما سواه لان مقصوده انه مفتقر الى الله غني عما سواه
ويدل عليه قوله ربه ولو كان ذلك هو المقصود لعبر به المهم الا اذا قلنا معنى ربه بتعديه فيه
ذلك ويحتمل رفعه نعتا للعبد وقوله خالد بدل من العبد او عطف بيان عليه لان الاصل يقول
خالد العبد الفقير فلما قدم النعت على المنعوت والحال عرفه ان نعت المعرفة ان تقدم
عليها اعرب بحسب العوامل واعرب هي بدلا منه او عطف بيان عليه ونعت النكرة اذا
تقدم عليها انتصب على الحال وقوله ابن عبد الله نعت خالد او خبر لمحذوف كانه قيل من خالد
فقال هو ابن عبد الله وقوله ابن ابي بكر نعت لعبد الله ويصح رفعه خبرا لمحذوف وقوله الازهري
بالرفع نعت لخالد ويجوز جره على انه نعت لعبد الله او لابي بكر بناء على انهما كانا ازهريين
ايضا وهو نسبة لجامع الازهر بمصر لانه كان مشتغلا به وكان شافعي المذهب والازهر
هو اول مسجد وضع للناس بالقاهرة وفيه من البركة ما لا يخفى وقوله عامله الله
الى انا له ثم اي منح الجملة والتي بعدها خبران في اللفظ والمقصود بهما انشاء الدعاء
والمفاعلة ليست على بابها واللطف التوفيق وخلق القدرة على الطاعة وقوله
الخفي بالخاء المعجمة اي الظاهر وهو من الاضداد الا انه يستعمل في الظهور وفي الخفاء
وقوله واجرى على عوائده جمع عائدة بمعنى الصلة والمعروف وتكون الاضافة فيه بيانية
تقديره عوائده التي هي بره واحسانه والجلي بالجيم مهملة نعت له الواسع الكثير
وقوله الحمد لله الكلام في تعريف الحمد لغة واصطلاحا مذكور في غير ما كتاب فلا نطيل
به ثم قيل في ال انها للاستغراق بمعنى ان كل حمد ثابت لله تعالى لانه [illegible]
فلا يكون احد ثابتا الاول وصفه والثاني خلقه وقيل انها للعهد وهو الذي [illegible] ابو
العباس [illegible] لابن النحاس عن ال التي في الحمد لله فقال للعهد فقال [illegible]
[illegible] واي معهود تقدم فقال حمد الله لنفسه بنفسه في ازله لما علم عجز خلقه عن
حمده فقال الحمد لله فكانه قال يا عبادي احمدوني بالحمد الذي حمدت به نفسي في ازلي
فقال ابن النحاس اشهد بالله يا سيدي انها عهدية وقد وردت احاديث
في البداية بالحمدلة منها قوله عليه السلام كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمد لله فهو

ابتر

ابتر او اقطع او اجذم وما يقال ان حديث الحمدلة يخالف حديث البسملة اذ يقتضي ان الابتداء
باحدهما يفوت الابتداء بالاخر اجيب عنه باجوبة منها ان يحمل حديث
البسملة على الابتداء الحقيقي الذي لم يتقدم عليه غيره وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي
وهو الذي تقدم عليه غيره وتقدم هو على المقصود بالذات والغرض ان يبين ذلك وقوله
رافع بالرفع خبر لمحذوف او بالنصب مفعول لمحذوف ولا يصح جره نعتا لله لان اسم
الجلالة معرفة ورافع وصف واضافته لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وفي الالفية
وان يشابه المضاف يفعل " وصفا فعن تنكيره لا يعزل
وقوله مقام قيل هو مجرور باضافة رافع اليه ولا يصح نصبه على انه مفعول به لرافع مع تنوين
رافع لان رافع اسم فاعل بمعنى الماضي واسم الفاعل ان كان بمعنى الماضي لا يعمل
لقول الالفية ان كان عن مضيه بمعزل قلت الصواب ان معنى رافع دائم الرفع
فهي صفة مشبهة يصح نصبه لكن على التشبيه بالمفعول به والمقام حسي
ومعنوي فالحسي رفع الدرجات في الاخرة والمعنوي المكانة عند الله تعالى وقوله
المتخصصين صفة لمحذوف تقديره العلماء المتخصصين اي الذين نصبوا انفسهم سواء كانوا
فاعلين او فاعلين او متطفلين وليس المراد بذلك خصوص المعلم وقوله الخافض
[illegible] وصف [illegible] اي العلماء المتذللين وانما قيل هنا [illegible] للكاملين
ان المتعلم لا يحصل نفعه الا اذا كان العالم لين الجانب متواضعا وقوله للمستفيد
اي لطالب الافادة اشارة الى انه لا ينبغي للعالم ان يلين جانبه الا لمن يريد الافادة ثم
واما من يريد التعنت والتكبر فلا يلين جانبه له زجرا لامثاله وقوله الجازمين
[illegible] ذلك اي انما [illegible] النحو من اضافة المصدر الى فاعله [illegible]
وفي قوله بمثل النحو مع قوله رافع والمتخصصين والخافض والجازمين براعة الاستهلا
ل وهي ان ياتي المتكلم في اول كلامه بما يشعر بمقصوده اشارة الى انه سيتكلم على
علم النحو المتضمن الرفع والنصب والخفض والجزم ثم ان النحو لغة له معان منها المثل
والجهة والقصد واصطلاحا هو علم [illegible] على غيره [illegible] بدخله

والخفي المراد بالاجراء [illegible]
الدوام [illegible]
عوائده جمع عائدة

ولم يتكلم عليه علم يعرف به احوال الكلمة العربية اعرابا وبناء واعلم من اهل البادي
العشرة ومنها الواضع والمشهور ان اول من وضعه سيدنا علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه
وذلك ان ابا الاسود الدؤلي قالت له ابنته ما اشدُّ الحرِ في يوم اشتد حره فكان انما
تستفهمه فقال شهرنا كله حر فقالت يا ابت انما اردت التعجب وكان حقها ان
تقول ما اشد الحر بفتح اشد فعل التعجب ونصب الحر على انه مفعول به فدخل علي علي
وقال يا امير المومنين خالطت لغة غير العرب لغتهم واخاف ان تضمحل لغة العرب
فضع لنا علما قال وما ذاك فاخبره بخبر ابنته فقال الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل
وحرف الخ على من النحو ومنها فضله وقد وردت به احاديث منها قوله عليه السلام
اعربوا الكلام كي تعربوا القرآن وقد قال عمر رضي الله عنه تعلموا العربية فانها تثبت
في العقل والمروءة وقد مر عمر بقوم وقد اخطئوا في الرمي فقال ما اسوأ رميكم فقالوا نحن
متعلمين بالياء فقال لحنكم علي اشد من سوء رميكم سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول رحم الله امرأ اصلح من لسانه وقال مالك لو وصلت من العلوم في غا
ية ومن الفهوم في نهاية فان ذلك يرجع للاطلاع على كتاب الله وسنة رسول الله ولا
سبيل اليه الا بمعرفة اللسان العربي وقوله وكاشف في المراد به الكشف وكان الخ
في بفعل الفاعل وليس مرادا وليس عطفه على ما قبله عطف تفسير كما قيل لان حق
ـه ان يكون الثاني اظهر من الاول كقولك عسجدا اي ذهب ومن البين كذلك ولا
ولى انه من عطف عام على خاص اذ الشك ما استوى طرفاه والتردد يشمل ذلك
والظن والوهم وقوله والصلاة والسلام الخ اتى بهما بعد ما ذكر لان النبي صلى
الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى وشكر الوسائط واجب وامتثالا لقوله عليه
السلام من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام اسمي في ذلك
الكتاب وقد علم ان الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الادمي
دعاء والجملة خبرية لفظا قصد بها انشاء الدعاء وهما واجبان مرة في العمر
وقوله على سيدنا متعلق بمحذوف خبر الصلاة والسلام الحليم الكريم ويطلق على

المالكي وفي كلامه استعمال التسييد في غير الله تعالى وفي المسألة اقوال ثلاثة جواز اطلاقه
على الله تعالى وعلى غيره وهو المشهور الذي عليه الكتاب والسنة الثاني انه يمتنع اطلاقه على الله
تعالى الثالث عكسه ويدل له ما ورد انه عليه السلام قيل له يا سيد فقال السيد هو الله
وقوله محمد بدل او عطف بيان لا نعت لان العلم ينعت ولا ينعت به وهو علم على نبينا صلى
الله عليه وسلم سماه به جده عبد المطلب في سابع ولادته لرؤيا رءاها وهو
ان عمودا من نور خرج من ظهره فاتصل طرفه بالمشرق وطرفه بالمغرب وطرفه بالسماء
ثم عاد شجرة خضراء فاولوا له ذلك بولد يكون له يحمده اهل السماء واهل الارض
فكان الامر كذلك فهو في الارض محمد وفي السماء احمد وفي الجنة ابو القاسم وفي جواز الـ
التسمية باسمه والتكنية بكنيته وامتناعهما وجواز التسمية دون التكنية ثلاثة
اقوال وقوله العربي اي النبي نعت لمحمد والنسبة لما فيه من الفصل بين النعت والمنعو
ت بالبدل او عطف البيان والاعراب لغة يطلق على البيان كما ياتي وقوله بالفصاحة
يحتمل ان يراد به الجارحة فيكون معنى وصفه بالفصاحة خلوصه من اللكنة والـ
لعجز عن النطق ويحتمل ان يراد به الكلام من باب اطلاق المحل على الحال فيه فيكو
ن الفصاحة على بابها وقوله عما في ضميره اي قلبه وخاطره والاضافة للعموم اي جميع
ما في قلبه وقوله من غير غرابة الخ متعلق بالمعرب والغرابة كون الكلمة وحشية
غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال كقوله مالكم تكأكأتم علي كتكأ
كئكم على ذي جنة افرنقعوا اي ما لكم اجتمعتم علي كاجتماعكم على صاحب جنون
تفرقوا والتنافر كون الكلمة ثقيلة على اللسان والنطق بها عسير ثم هو اما
في الحروف واما في الكلمات فاما الذي في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها
على اللسان نحو مستشزرات بمعنى مرتفعات واما الذي في الكلمة فكونها
ثقيلة مع عسر النطق بها كقوله وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر
والتعقيد كون الكلام معقدا لا يظهر معناه بسهولة كقوله وما مثله
في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه وقوله وعلى آله الآل بالكاف

على الآل بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام اياكم والصلاة
البتراء قالوا وما هي الصلاة البتراء يا رسول الله قال ان تصلوا علي دون آلي
والمراد بالآل هنا اتقياء امته لا من تحرم عليهم الزكاة لان المشهور ان المقام اذا
كان مقام الدعاء كما هنا حمله على العموم لان الدعاء مهما كان اعم كان الى الاجابة
اقرب وقال سيبويه اصله اهل وقال الكسائي اصله اول وبدل لكل منهما
التصغير فقد صغر على اهيل واويل والكلام فيه معلوم وقوله واصحابه جمع
صحب بكسر الحاء والفتح كنمر مخفف صاحب وليس جمعا لصاحب بالهاء بعد الصاد
مثل تصغيره اذ لا يجمع فاعل على افعال ولا جمع الصحب بسكون الحاء لان فعل
الصحيح العين لا يجمع على افعال بخلاف المعتل فانه يجمع عليه كثوب واثواب
وبيت وابيات والصحابي كل من اجتمع مومنا بمحمد صلى الله عليه وسلم سواء رواه
اولم يرو كابن ام مكتوم الاعمى الذي نزل فيه قوله تعالى عبس
وتولى ان جاءه الاعمى ولا بد من زيادة ومات على ذلك وقوله اولي بمعنى
اصحاب نعت لما قبله مخفوض بالياء لانه من جملة ما الحق بجمع المذكر السالم
وفي الفضيلة ، اولوا وعالمون ، والفصاحة اما في المفرد او في الكلام او في المتكلم
ففصاحة المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي
فالتنافر والغرابة قد تقدم معناهما ومخالفة القياس اللغوي ان تكون
الكلمة على خلاف استعمالهم وخلاف ما ثبت عن الواضع كالاجلل في الحمد لله
العلي الاجلل ، فالقياس الاجل بالادغام وفي الكلام خلوصه من ضعف
التاليف وتنافر الكلمات ومن التعقيد مع فصاحتها فضعف التاليف الاضمار قبل الذكر
نحو ضرب غلامه زيدا برفع غلام فاعل ونصب زيد مفعول والتنافر سبق وا
لتعقيد تقدم وفي المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ
فصيح والبلاغة في الكلام والمتكلم فبلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع
فصاحته ومعرفة الحال هو الامر الداعي للمتكلم مثاله اذا كان المتكلم خا

لي الذهن فمطابقة الحال ان تلقي له الكلام من غير تاكيد كقولك زيد قائم وان
كان شاكا فمطابقة الحال حسن التاكيد بان تقول ان زيدا قائم وان كان
منكرا فيجب التاكيد كقوله تعالى انا اليكم مرسلون فالتاكيد ولابد والجملة الا
سمية فقط بالقواعد الانكار بقولهم ما انتم الا بشر مثلنا زيد التاكيد باللام
فقال الله تعالى انا اليكم لمرسلون وفي المتكلم ملكة في النفس يقتدر بها على
كلام بليغ والتجويد بالواو بمعنى التزيين جود والمحروق في الفعال وفي نسخة
والتحرير بالراء اي التزيين تحرر واحق الفعال والمناسب لما قبل نسخة الواو
وقوله وبعد هي من الاسماء اللازمة للاضافة وقد تجرد عنها لفظا فتبنى
على الضم وعلة بنائها شبهها بحرف الجواب كنعم وبلى في الاستغناء بها عما
بعدها معما انضم اليه من شبه الحرف في الجمود والافتقار ومن اولى ما علل
به بناؤها وبنيت على حركة لتعذر السكون وكانت خصوص ضمة لانها
حركة لا تعطى لها حالة الاعراب لانها اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية
وتكون ظرف زمان كقولك جئت بعد عمرو وظرف مكان نحو دار زيد بعد دار عمرو
ويحتمل ان تكون في كلامه ظرف زمان بان يكون المعنى وبعد الزمان الذي كتبت
فيه ما تقدم من بسملة الخ ويحتمل ان تكون ظرف مكان اي وبعد المكان الذي كتبت فيه
كذا بسملة الخ والفاء بعدها زائدة على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها
وقيل الاصل اما بعد فحذفت اما وعوض منها الواو واما هي مجردة عن معنى
التفصيل وقوله فهذا اشرح الاشارة الى ما في الذهن سواء كان وضع الخطبة
سابقا على الشرح او متاخرا لان المشار اليه هو المعاني للالفاظ المقصودة بالذات ولا
يخفى ان المعاني امور ذهنية لا خارجية فان قلت اسماء الاشارة للابصار
بها المشاهد المحسوس بحاسة البصر والامور الذهنية ليست كذلك قلت لما كانت
هذه المعاني مستحضرة في الذهن استحضارا تاما نزلوها منزلة المحسوس قاله
بعض المحققين والشرح البيان مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان

في الاعراب

مخصوصة وقوله لطيف صغير الحجم كثير المعاني وهو كما قال رحمه الله لانه ياتي بلفظ وقد
يستفاد منه معان كثيرة كما ياتي وقوله للعلامة الاجرومية متعلق بمحذوف صفة لشرح واللام
بمعنى على اي موضوع على العلامة الاجرومية ولا يتعلق بشرح وان كان مصدرا في الاصل صار
يتحمل الان كان والفعل واضافة العلامة الى الاجرومية اما من اضافة المسمى الى الاسم
اي العلامة المسماة بالاجرومية او انه للبيان اي العلامة التي هي الاجرومية وعلى كل
يلزم من شرح العلامة شرح المعاني والاجرومية منسوبة الى مؤلفها ابن اجروم لانه
اذا نسب للمركب الاضافي في المصدر بابن او ابي كما هنا يحذف صدره وينسب الى عجزه وفي
العبقرية • وانسب لصدر جملة وصدر ما • ركب مزجا ولثان تمما • اضافة مبدوءة بابن
او اب • ومؤلفها هو الامام ابو عبد الله محمد بن محمد بن داوود الصنهاجي المعروف بابن
اجروم بهمزة ممدودة وضم الجيم ووجد بخط المؤلف اجروم بهمزة غير ممدودة ومعنى
اجروم بلغة البربر الفقير الصوفي وكان اماما جليلا حاذقا متقنا صالحا ويدل
على صلاحه ان الله جعل الاقبال على كتابه في صغار الطلبة فهو اول ما يقرا بعد القرآن
العظيم بمنزلة المقدمة فيحصل له النفع في اقرب مدة وكيف وقد انتفع بها الكثير
الشريفة وله تاليف واشياخ منهم ابو حيان ولد سنة اثنين وسبعين وستمائة
بمدينة فاس في السنة التي توفي فيها ابن مالك وتوفي يوم الاثنين بعد الزوال
لعشر بقيت من صفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة في السنة التي ولد فيها ابن
عرفة فعمره احدى وخمسون سنة ودفن بباب الجديد ويعرف الان بباب الحمراء بفا
س وكان كثيرا ما يتبع الكوفيين في التعبير كقوله بالخفض وهم زادوه على اربع
يعني ككيفما فانها لا تجزم الا عند بعضهم كان الله للجميع وقوله في اصول علم العر
بية وليس المراد انه ذكر في هذه المقدمة جميع اصول علم العربية لان ذلك لا يمكن
لصغر جرم هذه المقدمة جدا بل المراد في جنس اصول علم العربية والجنس يصدق
بالقليل والكثير وفروع علم العربية تابع لاصوله وقوله ينتفع به المبتدي
اعلم ان المبتدي من شرع في الفن ولم يستقل بتصوير المسائل والمتوسط من

متعلق بمحذوف حال
من العلامة الاجرومية
او حال من الالفاظ
موضوعة في اصول علم
العربية

احاط

احاط بجملة من الفن واستقل بتصوير المسائل ولم يقدر على اقامة الدليل والمنتهي من
احاط بغالب الفن واستحضر غالب مسائله وقدر على اقامة الدليل ولما كان نفع هذا
الشرح للمبتدي اعم لانه ينقله من الجهل الى العلم خصه به والا فهو نافع لغيره ايضا ولذا قال
ولا يحتاج اليه المنتهي ولم يقل ولا ينتفع به المنتهي ويحتمل انه قال ذلك هضما لنفسه
وان المنتهي قد يحتاج اليه اما لتذكر مسئلة او مراجعة او استفادة ما يوجد لم يذكر في غيره
من الكتب المطولات لانه قد يوجد في المختصر ما لا يوجد في المطول ولم يذكر المتوسط لانه منتهي
بالنسبة لما تحته مبتدي بالنسبة لما فوقه فهو داخل فيهما وعلق ذلك على مشيئة
الله تبركا وامتثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وقوله
عملته اي وضعته والفته وقوله للصغار في الفن جمع صغير والمراد به المبتدي لا من يكون
كونه صغيرا او كبيرا ولذا زاد في الفن وعطف الاطفال عليه من عطف خاص على عام ونكتته
ان غالب من يقرا هذه المقدمة هم الاطفال وقيل من عطف المرادف • وقوله لا للمدارس يعني
جمع مدارس اسم فاعل من مارس اذا تكرر وتردد على الحمل وقوله في العلم ال للعهد
والمعهود علم النحو والظاهر في موضع الاضمار زيادة في البيان وقوله من فحول اي رجال
فحول جمع فحل وهو من الابل الفحل للضراب والعرب لا تعد للضراب الا الجمل الجيد الكامل
وكني به هنا عن كبار الهمة واضافة فحول للرجال من اضافة المشبه به للمشبه والمراد الرجال
الذين هم كالفحول وقوله حملني عليه اي كان السبب الحامل لي على وضع هذا الشرح بحاله
ومقاله وقوله شيخ الوقت اي المعظم في هذا الزمان لتلقيه الاسرار من ربه الشيخ الكامل
وبالجملة وقوله والطريقة مراده بالطريقة الارشادات الصوفية وقوله ومعدن السلوك
معدن اسم مكان والسلوك مصدر سلك اي طريق السلوك التي توصل المريد الى الله تعالى
وقوله والحقيقة هي ان يعبد الله بنور البصيرة فيستوي عنده الظاهر والباطن والحاضر وا
لغائب وانما قال حملني عليه اشارة الى ان الله تعالى انما فتح عليه بسبب محبة هذا
الولي وكذلك غالب من يشار اليهم من علماء الظاهر انما يحصل نفعهم والنفع به
بسبب محبة ولي من علماء الباطن كابن الخياط بسبب ابي العباس المرسي وكعز

الذي ابن عبد السلام بحجة أي الحصن الشاذلي وقوله العارف يريد بالكشف والعيان
لا بالدليل والبرهان والإمام خصوصية لديه بذلك وقوله وأعاد على ضمن إعاده معنى أي بإعادته ملتزما
لذلك عوائد بعلي وقدم ضميره تبعا لقوله تعالى رب اغفر لي ولوالدي وقوله من طالع دعواته مرارا
في الصيغة الموصوفة أي من دعواته الصالحات وقوله أنه يصح منه الهمز على تقدير لام العلة
ويصح كسرها على الاستئناف كأنه قيل لم سألت هذا من الله ولم تحصله من شيخك فأجاب
ومعنى حرى حقيق ثم كان ينبغي له أن يأتي بعد حري بالبسملة ويختمه بالحمدلة ليفيد أن
الحمد ابتداؤه فإن قلت من أين له أن الحمد ابتداؤه قلت ذكر ذلك غير واحد وها
هي الحمد من هذا وحذف الحمد الغيبية اختصارا واكتفاء بالبسملة والله أعلم الكلام
بدأ بالكلام على الكلام لأنه به يقع التفاهم والتخاطب فهو المقصود بالذات وبه يجاب عن
قول بعضهم كان من حقه أن يتكلم على الكلمة ثم يتبع الكلام لأنها مفردة وهو مركب
ومعرفة المفرد سابقة على معرفة المركب ثم إن الكلام لغة عبارة عن القول وما كان
مكتفيا به وفي عرف النحاة ما أشار إليه الحد وهو مشتق من الكلام بكسر الكاف وهي
الجراحات ومن إطلاق الكلام على الجراحات قوله

* أحرف ما العينة للأقلام * كأنها حفوف بها كلام *

ووجه اشتقاقه منه ظاهر لأن الجراحات تؤثر في الجسد والكلام يؤثر في النفس فإن كان
حسنا أثر سرورا وإن كان قبيحا أثر حزنا بل تأثير الكلام أقوى لأن أثر الجرح يبرأ وأ
ثر الكلام لا يبرأ ولذا قيل

* جراحات السنان لها التئام * ولا يلتام ما جرح اللسان *

والكلام بضم الكاف الأرض الصلبة التي لا تنبت شيئا قوله في اصطلاح النحويين متعلق بمحذ
وف حال من الكلام الواقع مبتدأ في الحالة الراهنة فإن قلت فيه إتيان الحال من المبتدأ
ومذهب الجمهور أنه لا يجوز قلت المبتدأ في الحقيقة مضاف محذوف تقديره تفسير الكلام
ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فغاية ما فيه إتيان الحال من المضاف إليه وهو
جائز مع وجود المسوغ والمسوغ هنا موجود وفي الألفية

ولا تجز

* ولا تجز حالا من المضاف له * إلا إذا اقتضى المضاف عمله *

أي في الحال والمضاف هنا هو تفسير المفرد وهو يقتضي العمل في الحال لأنه مصدر على حد
إليه مرجعكم جميعا وأشار بقوله في اصطلاح إلى أن أل في الكلام إما أن تكون خلفا عن
مضاف إليه أو للعهد الذهني فإذا حمل على الاحتمال الأول كان هنا أي معشر النحويين
أو كلام النحاة والحد منهم ثم حذف المضاف إليه وعوض منه أل وعلى الثاني الكلام
المعهود في الأذهان وهو كلام النحويين قال بعض فيكون كلام العجم خارجا من أل
التي في الكلام ويكون الحد إنما هو لكلام العرب وبعضهم الوضع ح بالفعل كما يأتي وقيل
إن أل للحقيقة وإن الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق وفي الاصطلاح اتفاق طائفة مخصو
صة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف إليه هو اللفظ في الأصل مصدر لفظ لقولك
لفظت الرحى الدقيق إذا رمته والمراد به اسم المفعول أي الملفوظ كقوله تعالى هذا
خلق الله أي مخلوقه فإن قلت إطلاق اللفظ وإرادة الملفوظ به مجاز وهو مما
يصان التعاريف عنه قلت صار اللفظ حقيقة عرفية بحيث إذا أطلق لا ينصرف إلا
للملفوظ به ثم قوله لفظ هو مبتدأ أي خبره اللفظ وما بعده والمراد قصر الكلام في
اصطلاح النحويين على اللفظ لا قصر اللفظ على الكلام لأنه يقال للكلام لفظ
وللكلمة لفظ وللكلم لفظ وقوله أي الصوت الصوت لغة ما يسمع اشتمل على بعض حروف
المعجم أو لم يشتمل عليه كغالب أصوات الحيوانات ثم اختلفوا فقيل اللفظ لا يطلق
إلا على الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية وهو الذي في [illegible] تبعا للبيضاوي
وقيل اللفظ الصوت مطلقا اشتمل على بعض الحروف أم لا وقوله التي أولها الألف وآ
خرها الياء كون الألف أولا والياء آخرا اتفق على ذلك المغاربة والمشارقة كما اتفقوا
على ترتيبها من الألف إلى الزاي واختلفوا في ترتيب ما بعد ذلك المركب قوله من
كلمتين الكلمتان إما ملفوظ بهما كقام زيد أو مقدر أحدهما كما في قم واستقم وقوله
فخرج الحال من محذوف مع عامله تقديره [illegible] المركب خرج أي التركيب من
كلمتين كذا قاله الواو [illegible] على أي شيء معطوف هذا الفعل المقدر ثم إن التركيب [illegible]

جنسا على ما يعم المختار عند من
لا [illegible] الحقيقة من أن أل الداخلة
على الجنس [illegible] للحقيقة ولا

كلمة جا كثرا الى اخرى وانواعه ثلاثة مركب اضافي ومزجي واسنادي فالاول كل كلمتين
نزلت الثانية منهما منزلة التنوين في كون كل من التنوين والمضاف اليه يدل على انفصال
الكلمة كقولك غلام زيد والثاني كل كلمتين نزلت الثانية منهما منزلة تاء التانيث
في كون اخر الكلمة التي قبلها يجب فتحه اذا لم يكن ياء كبعلبك وان كان ياء فانها
تسكن نحو معدي كرب والثالث كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى المفيد فقول
ز اسناد باوزا اما للتشبيه واما للدلالة وقوله ما يحسن يحسن كذا قلت فلعت منه
الزيادة لا بد منها للاخراج نحو غلام زيد فانه يستغنا د منه ان زيد غلاما ما هو لفظ
مركب مفيدا لكن تلك الفائدة لا يحسن السكوت عليها ثم ان ذكر مرادة للمتكلم فتنعدم
فائدة وان كانت مرادة له فلا بد من قرينة ولا قرينة هنا قلت بل هي مرادة له ولا
يمكن انكار القرينة على كمود المعنى او نقول فيها كلون المركب المفيد لا يحسن عندهم
الا لما قال ز وقوله يحسن سكوت المتكلم له وقيل السامع وقيل هما والى الاقوال الثلاثة اشار من قال .

• وقصرنا سكوت منكلما • وقيل سامع وقيل بل هما •

وخص ز السكوت بالمتكلم وان كان يحسن من السامع ايضاء الكلام تبعا للقول الاول
ووجهه ان السامع ليس للمتكلم حتى يحسن السكوت منه وقوله مشكل اذا اشكال انما
بان اخذ الفعل فاعله والمبتدا خبره احترازا من اشكال المفعول والحال في بعض المواضع
فانهم لا انه نافع وكذلك اشكال بهم المعنى بعد ذكر الجملة بالوضع فقول ز العربي
اي المنسوب لواضع لغة العرب وصياغة الكلام فيه بعد وقوله وهو جعل اللفظ له
من التفسير للوضع اللفظي عربيا او غيره ولو اراد تفسير الوضع العربي بخصوصه لقال
هو تعيين واضع لغة العرب اللفظ للدلالة على المعنى وذلك كوضع زيد ليدل على
الذات وقوله كما قال بعضهم المشبه هو اللفظ الوارد من ز والمشبه به هو اللفظ الوا
رد من غيره فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه لحصول المغايرة في الفاعل وهذا على
جعل الكاف للتشبيه وما موصولة عائدها محذوف اي كالذي قاله بعضهم ويحتمل ان

تكون

تكون الكاف بمعنى على وما مصدرية والتقدير بناء على قول بعضهم وح فلا اشكال
والمراد بالبعض بعض من شرح متن المقدمة وقوله وقال جمهور الشارحين لجميع ابدا غالب
من شرح متن المقدمة وقوله بمنا ابذا تفسير الوضع الواقع في حد الكلام وقوله افادة
السامع اذا فهم من لفظ المتكلم ليحسن سكوته وقوله ومن الخلاف الذي بين الشراح
في تفسير الوضع هل المراد به العربي او القصد وقوله له التفاتات اي رجوع والمعنى ان
خلافهم هنا في تفسير الوضع مبني على الخلاف في دلالة الكلام هل هي وضعية او عقلية
فمن قال ان دلالة الكلام وضعية فسر الوضع هنا بالوضع العربي ومن قال انها عقلية
فسر الوضع بالقصد وقوله هل هي وضعية كذا هل هنا بمعنى الهمزة لانها هي التي يو
تى لها بعادل واما هل فلا يوتى لها بمقابل وقوله والراجح الثاني هو مذهب السكاكي وابن
الحاجب وابن مالك وابن حيان والحق ان الدلالة كيفما كانت وضعية لكن دلالة الم
كبات التي الكلام فيها موضوعة بالنوع لا بالشخص بمعنى انهم وضعوا لكل نوعا ونح
كيفيا واحدا كقام زيد وعمر قائم وقال الوالد فقس على ذلك ما اشبهه واما المفردات فهي
موضوعة اتفاقا لكن منها ما هو موضوع بالشخص كذا على شخصية او جنسية
والموصولات ومنها ما هو موضوع بالنوع كالمشتقات من اسم الفاعل واسم المفعو
ل والصفة المشبهة واسم التفضيل واسماء الزمان والمكان واسماء الالة وقوله
فان من عرف مسمى زيد وهو الذات المخصوصة واراد بهذا الكلام اقامة الدليل على ان
دلالة الكلام عقلية ومعرفة مسمى زيد بالوضع لا غير وقوله وعرف مسمى قائم في الذات
المتصفة بالقيام وقوله باعرابه المخصوص وهو زيد مبتدا وقائم خبره وقوله فهم بال
ضرورة كذا مراده بالضرورة العقل لان هذا دليله وقوله معنى هذا الكلام وهو ثبوت
القيام لزيد فتكون دلالة الكلام التي هي ثبوت القيام لزيد مستفادة بالعقل وهذا مراد
ز وقد علمت ان الحق ان هذه الدلالة وضعية لكن بالنوع لا بالشخص والا فقبل
سماع تركيب مثل هذا التركيب لا نفهم معنى هذا الكلام ثم كان ينبغي لهذا الشارح ان
يعرف من قوله وهذا الخلاف الى هنا لان هذا الشرح للمبتدي والمبتدي ان سمع دلالة الكلا

فكيف يمكن تعقله ويقول هذا العلم صعب فكيف تمكن معرفته وقوله وهذا الجواب للكلام
بجماعة اشار بهذا الى ان الخط غير مخترع لذلك وقوله الى اعتبار اربعة امور اي اركان لاكنها
اعتبارية لا وجود لها في الخارج كما سياتي والاركان الحقيقية هي التي لها وجود في الخا
رج كالمسامير والخشب بالنسبة للسرير وقوله مثال اجتمع عمرو اي مثال لاربعة امور
على حذف مضاف تقديره مثال محل اجتمع عمرو والمراد اللفظ الذي تجتمع فيه الاربعة او يطبق
العيون على المثال تعليما للمبتدي ومثال في كلامه مبتدا وزيد قائم خبره مرفوع وعلامة
رفعه ضمة مقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحكاية وقوله وعلى الزاي والياء
والدال التي مسمياتها كذا وهكذا وقوله وهي اي مسمياتها واما الزاي وما بعدها فانها
اسماء فجعل الاسم والمسمى شيئا واحدا وقوله والاشارة ونحو ذلك كقول الشاعر

اشارت بطرف العين خيفة اهلها ** اشارة محزون ولم تتكلم
فايقنت ان الطرف قد قال مرحبا ** واهلا وسهلا بالحبيب المتيم

ومنه قول آخر

اذا كلمتني بالعيون الفواتر ** رددت عليها بالدموع البوادر
فلم يعلم الواشون ما كان بيننا ** وقد قضيت حاجاتنا بالضمائر

ومنه قول آخر

حواجبنا تقضي الحوائج بيننا ** ونحن سكوت والهوى يتكلم

وقوله والكتابة اي النقوش المكتوبة كقولك قام زيد وتلك النقوش ليست بلفظ وقوله
والنصب اي العلامات المنصوبة في الطريق ليعلم المار من اين يذهب والنصب بضم النون
والصاد وقد تسكن وقد تفتح النون مع تسكين الصاد واما ضم النون وفتح الصاد فهي الحجارة
جمع نصبة وقوله والعقود اي عقود الاصابع المعينة التي يتبايع بها اهل مصر وقوله وتسمى
الدوال اي العلامات وقوله والاعداد المعدودة بالرفع معطوف على المفردات من عطف
خاص على عام لان الاعداد المعدودة من جملة المفردات ويصح جره عطفا على زيد فتكون
الكاف داخلة عليه ايضا ويوخذ منه ان محل كونه غير كلام اذا لم تركب واما اذا ركبت فكقولنا

كقولنا

كقولنا هذا واحد واثنان ثلاثة مثلا فاذا كنت تعد شيئا معينا واخبرت بان هذا واحد فهو كلام قطعا
وقوله الى غير ذلك التركيب اي ذكره في كلام الشيخ والا فهو معتبر في حد الكلام قطعا وفيه تقليل
اشارة الى انه انما يوخذ من دلالة الالتزام والاخذ بها ضعيف فالتصريح به اولى للرد
على من يقول انه لا يشترط بل ليس نعم وبلى والحق انهما مركبان تقديرا وقوله والمعلوم
للمخاطب لا يخرج هذا الا على مذهب من يشترط استفادة السامع ما يجهل
بل الحق انه يسمى مطلق العبارة الا ويقال له كلام فالمعلوم للمخاطب كلام وقوله
كافادة حياته في حياته هذا انما تستفاد بالعقل عند حضوره من غير احتياج الى سماع من يتكلم
من الحضور فالعقل وكلامه هو يستفاد بالعقل ايضا وقوله ومحاكات بعض الطيور بالرفع
معطوف على كلام النائم وذلك كما اذا علمت كالببغاء يقول عند الصباح اقبل النهار
فالكاتب لا يقصد شيئا وانما يقول ذلك على عادته ومن هذا ما حكي ان بعضهم كان له كاتب معلمه
ببغير وجعل له علامة ان فعلها انشد البيت وكان امير الوقت اراد العبادة فاحضر
ذلك المعلم كاتبه المعلم فلما اراد الانصراف يقصد الامير فعل العلامة المعهودة بينه
وبين الكاتب فانشد الكاتب البيت وهو

ايها العاصر معفا ** يا امير المومنين
انا نعصر عنا ** فهو روح العالمين

فتعجب الامير من ذلك ولم يجد الما للعبادة فان قلت يلزم على كلام الشيخ ان يكون
محذور وهو ان تقييد الوضع بالعربي لاخراج كلام العجم يقتضي دخول غير المقصود في حد
الكلام مع انه لا يقال له كلام الا اذا كان مقصودا وان قيد الوضع بالقصد
يقتضي كلام العجم داخلا لانه مقصود ايضا قلت الصواب تقييد الوضع بالقصد
لاخراج غير المقصود واما كلام العجم فلم يدخل اصلا حتى يحتاج الى اخراجه لانه خارج
من ال التي في الكلام المحدود لانها على حذف مضاف اي كما هو الاصل كلام معشر
النحويين وهم انما يتكلمون في كلام العرب فخرج كلام العجم وفيه ضرب من التجوز لان
الكلام محدود لاهل حتى يخرج والى هذا الكلام اشار في الخلاصة بقوله كلامنا
لفظ مفيد كاستقم وقوله ولما كان له لما انتهى وكان فعل الشيء واحتاج

جوابها فان قلت لما خاصة بالدخول على المضارع ولا تحتاج لجواب قلت ذلك
في لما النافية الجازمة نحو لما يقم زيد وشبهها مما ليس نافية ولا جازمة وانما هي حرف و
جود لوجود او وجود مضمون الجواب لاجل مضمون الشرط قاله سيبويه ومقوله احتاج مرتب
على كون كل مركب لا بد له من اجزاء يتركب منها ثم قيل هي شرطية كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال ابن السراج والفارسي وابن جني والجماعة
وهو الذي اقتصر عليه ابن هشام في مغنيه وقول ابن مالك • وان هو اذا ظرفية اي حين لا تدخل الا على الافعال
انها ظرف بمعنى حين مختصة بالدخول على الجمل الفعلية وقوله كل كل اسم كان وجملة لابد
خبرها ولا حاجة لجعلها شانية والمركب اما حقيقي كالشريك او اعتباري كالكلام ومعنى لابد
لا فراق وقوله من اجزاء والمراد بها ما زاد على الواحد ليصدق بما تركب من اثنين وقوله
احتاج جواب لما ان كانت شرطية وعاملها ان كانت ظرفية بمعنى حين وقوله معربا عنها
فيه قراءتان بكسر الراء اسم فاعل فيكون حالا من الضمير في احتاج العائد على الكلام ويصح
قراءته بفتح الراء اسم مفعول فيكون حالا من الاجزاء وقوله مجازا حال من التعبير
المفهوم من معربا والتقدير معربا عن الاجزاء بالانقسام في حال كون التعبير مجازا والمجاز هو
استعمال اللفظ في غير ما وضع له فاطلاق الانقسام على الاجزاء ليس حقيقة وقوله
كما فعل في اشار الازهري بهذا الى ان التعبير غير مخترع بمثل المجاز بل هو تابع لغيره والانقسام
في الحقيقة انما يطلق على الانواع كما ياتي وقوله فقال معطوف على احتاج لا على معربا
لان الاول لا تاويل فيه والثاني فيه التاويل وما لا تاويل فيه اولى والقسامه قول
ز من جهة تركيبه من مجموعها لما جعل الانقسام بمعنى الاجزاء والضمير عائد على الكلام
استشعر سؤالين او لهما ان يقال له اذا كان الانقسام بمعنى الاجزاء والضمير
عائدا على الكلام فهل هذه اجزاؤه من جهة تركيبه او من جهة حقيقته فقال من
جهة تركيبه واما انقسامه من جهة حقيقته فهي قوله الله والسؤال الثاني
ان يقال تسميته هذه الثلاثة اجزاء يقتضي انه لا يوجد الكلام الا اذا وجدت الثلاثة
لان علامة الانقسام بمعنى الاجزاء عدم صحة اطلاق اسم المقسوم على كل جزء منها

كالمراد

كالمراد وهنا ليس كذلك لانه يطلق الكلام على الاسم وحده نحو زيد قائم وعلى الفعل والا
سم نحو قام زيد وعلى الثلاثة نحو قد قام زيد فاجاب بما حاصله ان هذا السؤال لا يرد الا لو
اريد بالاجزاء الحقيقية التي لابد منها في التركيب جميعها فان اختل واحد منها اختلت الحقيقة
كالسرير ونحوه والمتكلم لم يرد ذلك وانما اراد بالاجزاء الاعتبارية المعروفة في اصطلاح
النحاة وهي لا يلزم من عدم بعضها عدم ما هي جزء له مثل زيد فان يديه ورجليه وشعره و
شعره مثلا اجزاء في العرف له ومع ذلك لا ينعدم زيد بانعدام بعضها بمعنى كون هذه
الثلاثة اجزاء الكلام انه يتركب من مجموعها اي جملتها والمجموع يصدق بجميعها كقد قام
زيد وبا ثنين منها كقام زيد وبواحد كزيد قائم وقوله لا من جميعها ليس المراد انه لا يتركب
من الجميع بل لا يشترط التركيب من الثلاثة اجتماعا وليس المراد نفي الجميع عند
المطلقة التي هو الحكم على كل فرد استغلالا والا يناسب كلامه اصلا اشعارا بان الاسم
مما يتركب منه وحده كما علمت وهذا كله لا يحتاج اليه الا على جعل الضمير عائدا على الكلام
وقيل ان الضمير عائد على اللفظ وهو في نفسه صحيح لان كلا من الثلاثة يقال له لفظ فيكون
من باب تقسيم الكل الى جزئياته وعليه فلا حاجة الى التجوز الذي عند ز قاله بعض وهذا
انفع للمبتدي لكن يقال عليه انه لم يعهد عن احد من اهل الصناعة انه قسم اللفظ الى هذه
الثلاثة وقيل عائد على الكلام بمعنى الكلمة فيكون فيه استخدام لانه اطلق اولا الكلام
على معناه الحقيقي ثم اعاد الضمير عليه باعتبار الكلمة كقوله •

• اذا نزل السماء بارض قوم •• رعيناه وان كانوا غضابا •

فاطلق اولا السماء على المطر واعاد عليه الضمير في رعيناه باعتبار النبات لان الذي يرعى
هو النبات وذكر الضمير العائد عليها لان الكلمة بمعنى اللفظ لاكنه لم يعهد اطلاق
الكلام ايضا على الكلمة والمعهود لغة العكس قال ابن مالك • وكلمة بها كلام قد يؤم •
فالكلام هو ما قاله ز وقوله لا رابع لها بالاجماع كذا دليله نقل وعقل فالنقل ما روي عن علي
الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء على هذا النحو والعقل الكلمة اما ان تدل على معنى في غيرها
او في نفسها الاول حرف وان دلت على معنى في نفسها اما ان تقترن بصيغتها للزمان

اي لا الاول فعل والثاني اسم ثم اذا اطلق الاجماع عند النحاة فالمراد به اجماع اهل البلدين
البصرة والكوفة وهو حجة في العربية **وقوله** ولا التفات لمن زاد رابعا اي من زاد ثمّ من زاد
فهو على حرف مطلق وهذا الكلام جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله بالاجماع كأن قائلا
قال له كيف تدعي الاجماع وابو جعفر بن صابر خالف في ذلك وزاد رابعا فاجاب بقوله ولا التفات
لذلك والملائم بالتفات اليه ۔ اذ ليس كل خلاف جاء معتبرا ۔ الا خلاف له حظ من النظر ۔
وقد نص على ان خلافه غير معتبر ابن الوردي **وقوله** خالفة بكسر اللام من المخالفة اي
المخالفة ثم استشعر امرين او سؤالين يقال له ما عنا وقصر هذا الرابع الذي زاده
الشيخ تسميته بخالفة فاجاب عن الاول بقوله وعنا اي قصد بالكلم الرابع الذي زاده
اسم الفعل اي الذي يسمى عند النحاة اسم الفعل والذي هو سماه خالفة وعن الثاني
بقوله فانه خلف عن اسكت ومعنى خلف خليفة عن الفعل في افادة معناه الذي هو
السكوت فانه يدل على المعنى المصدري من غير واسطة كما هو قول من اقوال ثلاثة وقيل
اسم الفعل انما يدل على لفظ الفعل وقيل دال على الحدث والزمان من غير واسطة ال
الفعل **وقوله** وهذه الثلاثة الخ اشار بهذا الى ان الاسم وما عطف عليه خبر لمبتدا محذ
وف وهو غير ظاهر من كلام المص بل الظاهر منه ان اسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل
بعض من كل ولا بد فيه من ضمير والضمير اما ملفوظ به كاكلت الرغيف ثلثه او مقدر
كما هنا اي اسم منها وفعل منها الخ والحصر مستفاد من لفظ العدد وهو قوله قبل ثلاثة
قوله اسم حقيقته كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تتعرض بصيغتها للزمان
وهو على ثلاثة اقسام لو اقتصر عليه لما احتاج وما بعده لكان اظهر واخصر ودليل حصر
الاسم في هذه الثلاثة ان الاسم اما ان يصلح لكل جنس اولا الاول المبهم والثاني اما
ان يكون كناية عن غيره اولا الاول المضمر والثاني المظهر وقال بعض انما قسمه الثلا
ثة اقسام مثمما كلمة لما بعده والا فهو قسمان لا غير لان المبهم من المضمر **وقوله** نحو
هذا الخ من المبهم الموصول نحو الذي فكان ينبغي له ان يزيده لان المبهم محصور فيهما
وفعل حقيقته كلمة دلت على معنى في نفسها وتعرضت بصيغتها للزمان

ما وجد

وقدم

وهو العلم

وقدم الاسم لانه يخبر به وعنه نحو زيد قائم والفعل يخبر به ولا يخبر عنه نحو زيد قام ثم
قام مقدمين على رتبة الاسم والحرف لا يخبر به ولا عنه فاستحق التاخير ولان الاسم
مشتق من السمو وهو الارتفاع على ما هو الحق فاستحق التقديم والحرف حرف الشيء
وطرفه فاستحق التاخير فلم يبق للفعل مرتبة الا التوسط **وحرف** **قوله** نحو هل
محل كون هل تدخل على الاسماء اذا لم يكن فعل في حيزها فعلى المختار الدخول على الا
فعال نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف على المختار لتكون هل من الابنية
للجملة الفعلية وفي المعنى قيل ۔

۔ مليحة عشقت ظبيا حوى حورا ۔۔	فمذ راته سعت فورا لخدمته ۔
۔ كهل اذا ما رات فعلا بحيزها ۔۔	حنت اليه ولم ترض بغير فقد ۔

وقال القاضي سيدي محمد العوالي

۔ ان لاح وجه وسيم مال الفؤاد اليه ۔ كهل تحن لفعل شوقا وتحنوا عليه ۔

ثم اعلم ان الحرف المشترك لا يعمل والمختص يعمل وفي المعنى يقول سيدنا الحبر ابو الفيض
سيدي حمدون بن الحاج ۔

۔ اذ كان منط اختصاص به فوقت على ۔۔	ما شيئت منه تفصيلا واجمال ۔
۔ واذ غدوت مشاركا ضعفت قلم ۔۔	تعمل وانملت عنه كل اهمال ۔
۔ كالحرف عند اختصاص له عمل ۔۔	وفي التشارك لم يعن باعمال ۔

ومحل كون الحرف المختص يعمل اذا افاد معنى زائدا على معنى الكلمة كلم فانها افادت
النفي وكالباء فانها افادت الاستعانة او المصاحبة مثلا فان كان الحرف المختص
لا يفيد معنى زائدا على معنى الكلمة فلا يعمل كالسين وسوف فانهما يفيدان تخليص
معنى المضارع للاستقبال والاستقبال ماخوذ من الفعل نفسه لانه محتمل له
وللحال والتخليص لواحد منهما ليس معنى زائدا **وقوله** واحترز بقوله جاء لمعنى الخ
اعلم ان الحروف على قسمين حرف جاء لمعنى في غيره كمن وفي والى وهو المقابل للاسم وا
لفعل وحرف التهجي وهو على قسمين تارة يكون جزء كلمة كزيد فانه مبني على

زيد وزيادة لا يكون جزء كلمة وهو مشكل أيضا في الموضوعة للتعليم والشيخ احترز
بقوله جاء لمعنى من حروف التهجي كألف جزء كلمة أم لا وهو الصواب وقد قسم حروف التهجي الى قسمين
أيضا إلا أنه قال ان حروف التهجي إذا كان جزء كلمة فهو حرف حقيقة وعنده احترز الشيخ وإن لم يكن
جزء كلمة فهو اسم واستدل على اسميته بقبوله لعلامة الاسم من التنوين ودخول ال
واللام وحروف الخفض والصواب أن الشيخ احترز عن حروف التهجي مطلقا أي كانت جزء
كلمة أم لا كما علمت والذي يقبل علامة الاسم إنما هو اسم تلك الأشكال التي هي اب ت
فقولك الألف اسم آ والباء اسم بَ والتاء اسم تَ وكلامنا ليس في الاسم وإنما هو
في المسمى والمسمى حرف قطعا فالتبس على الشيخ الاسم بالمسمى فتفطن واحد وقوله إذا كا
نت أجزاء قد علمت أن الصواب أنه احترز من حروف التهجي مطلقا وقوله كزاي زيد أي الزا
ي التي في قولك زيد وتاء تي وهن لأنها هي الحروف وأما زاي وياء ودال فإنما هي أسماء
لتلك الحروف وقد سأل الخليل أصحابه عن كيفية النطق بالجيم من جعفر فقالوا جيم
فقال إنما نطقتم على الحرف وإنما نطقتم بالاسم والجواب جَهْ وقوله لا مطلقا سواء
كانت أجزاء كلمة أم لا وقد علمت أن الحق الإطلاق وقوله إذا لم تكن كذلك أي أجزاء كلمة
وقوله فهي أسماء لمعان أي أشكال يقال له ما قلته صحيح وإنها أسماء لكن كلامنا
في مسمياتها ومسمياتها حروف قطعا وليس الاسم عين المسمى وجملة جاء لمعنى في
محل رفع صفة لحرف وقيل الجملة في محل نصب على الحال لأن الحرف صار علما على الكلمة
التي دلت على معنى في غيرها ومعنى جاء وضع أي وضعه الواضع يدل على معنى فهو
وصف للشيء بوصف واضعه ومعنى اسم مقصور لا يظهر فيه إعراب وأصله معنى بياء
وتنوين تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا عملا بقول ابن مالك •
من واو أو ياء بتحريك أصل • ألفا ابدل بعد فتح متصل • فالتقى ساكنان الألف وال
تنوين حذفت الألف لالتقاء الساكنين فيكون مجرورا باللام وعلامة جره كسرة
مقدرة على الألف المحذوفة لرفع التقاء الساكنين والى الأجزاء الثلاثة أشار في الا
لفية بقوله • واسم وفعل ثم حرف الكلم • وقوله وإذا أردت قدر الشرط ليعيد أن

قول

قول الشيخ فالاسم في جواب شرط مقدر والفاء داخلة عليه وهي التي تسمى فاء
الفصيحة لأنها تفصح عن الشرط المقدر وقد يجعل بالجواب الخامس فالاسم قوله في المفرد
في التقسيم في اشارة به إلى أن ال هنا في الفعل والحرف المذكورين بعد للعهد والعهد
ذكري وهو قوله اسم في لأن القاعدة أن النكرة إذا أعيدت معرفة عين الأولى فالاسم
الأول نكرة والثاني معرفة مثل قوله تعالى إنا أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول فالرسول الأول والثاني هو هو وإذا أعيدت النكرة بلفظها فهي غير الأولى
والمعرفة إذا أعيدت بلفظها فهي عين الأولى كقوله تعالى فإن مع العسر يسرا إن مع
العسر يسرا فالعسر الثاني هو الأول واليسر الثاني غير الأول ولذا قال صلى الله عليه
وسلم لن يغلب عسر واحد يسرين لأنه في الآية ذكر في اللفظ يسران وعسران لأن اليسر
الثاني غير الأول والعسر الثاني عين الأول فكأنه ذكر العسر مرة واليسر مرتين وهذه
القاعدة أغلبية يعرف إنما قال يعرف ولم يقل يعلم لأن المعرفة تقتضي جهلا
سابقا وانجلى أي المتعلم كان جاهلا بهذه العلامات فبخلاف التعبير بيعلم فلا
يقتضي جهلا ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف وأيضا المعرفة تتعلق بالجزئيا
ت والعلم يتعلق بالكليات ولو عبر بيعلم لتوهم أنه ذكر جميع علامات الاسم
وليس كذلك لأنه منها النداء والإسناد الذي هو أنفع العلامات ولم يذكرهما بال
خفض هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر قوله في عبارة الكسرة
قيل فيه قصور ورد وأما القصور فلأن الخفض لا يختص بالكسرة بل يكون بالياء وبالفتحة
وأما الرد فلأخذه المعرف وهو الكسرة في التعريف وأجيب عن الأول
بأنه اقتصر على الكسرة لأنها الأصل وغيرها إنما ينوب عنها كما يأتي وعن الثاني
بأنه تعريف لفظي فالمخاطب به من علم الكسرة التي تحدث بنحو باء الجر ولا يعلم
أنها تسمى خفضا فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية كذا قيل وتأمله قوله
عامل الخفض أطلق فيه فيشمل العامل إذا كان حرفا أو مضافا أو تبعية عند
من زادها وقد اجتمعت الثلاثة على الترتيب في بسم الله الرحمن الرحيم وزاد

بعضهم الجر بالتوهم كقوله

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ● ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فعطف سابق بالجر على مدرك المنصوب لتوهم دخول حرف الجر على مدرك الذي هو خبر ليس
لأن الغالب في خبر ليس أن يكون مجروراً بالباء، وهنا منصوب فتوهمنا دخول حرف الجر عليه
وزاد بعضهم الجر بالمجاورة كقوله

كأن أباناً في أفانين ودقه ● كبير أناسٍ في بجادٍ مزمل

فمزمل بالخفض وحقه الرفع لأنه نعت كبير المرفوع على أنه خبر كأن العاملة عمل إن لا
لكنه لما جاور المخفوض وهو بجاد انخفض والبجاد ثوب غليظ والحق أن العامل (الأول) الحرف المتوهم
وأن الكسرة في الثاني للاتباع للمخفوض قبله في اللفظ وأما في المحل فهو مرفوع بضمة
مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع وعليه فالجر إنما هو بالثلاثة المتقدمة
والتنوين هو في الأصل مصدر نونت الكلمة أي نونتها تنويناً إذا جعلت التنوين في آخرها
وفي الاصطلاح قال ز نون ساكنة أي أصالة احترازاً من الحركة لالتقاء الساكنين نحو زيدٌ
ضارب الرجل فلا يعتبر ذلك التحريك وقوله تتبع آخر الاسم الصواب أن يقول آخر الكلمة
لأن في كلامه دوراً لأن معرفة الاسم متوقفة على معرفة التنوين ومعرفة التنوين متوقفة
على معرفة الاسم فجاء الدور وشعر وأجاب بعض بأنه يمكن أن يكون الاسم معروفاً بغير التنوين
فينتفي الدور والآخر إما حقيقة كآخر زيد أو حكماً كآخر يد فإن أصله يدي محذوف آخره
لكثرة الاستعمال وقوله وتفارقه في الخط لأن العرب لم تضع له حرفاً لأنه نون غنة في
الخيشوم فقط وقوله استغناء أغنى عن التعبير فقطه في الخط أي لأجل الاستغناء عنه بالحر
كة المكررة وقوله لتكرار الشكلة من إضافة الصفة للموصوف والتكرار إنما حصل بالكتابة وإلا
ما الأولى فهي لبيان الإعراب فخرج بقوله ساكنة المتحركة كنون ضيفن للطفيلي ورعشن
للمرتعش أي الذي يرتعش والنون فيهما زائدة غير ساكنة وإنما زيدت فيهما تشبيهاً بالفعلل
لأن الطفيلي يأتي من غير دعاء فهو زائد والآخر حركته غير مقصودة وما أحسن قول بعضهم في
الطفيلي

أتانا الطفيلي كأن يمينه ● على الأكل برق للموائد خاطف

تعالى

تعالى عطاء موسى إذا هي أقبلت ● فما هي إلا حية تتلقف

فلو كان في شرق وفي الغرب زردة ● وقد قطعت أقدامه جاء يزحف

وأما قوله زائدة فهو صفة كاشفة لبيان الواقع لا للاحتراز لأنه لا يخرج به شيء، واحترز بقوله
تتبع وفي نسخة تلحق آخر الاسم من النون الساكنة أول الزائدة كما في الوصف فلا يقال
له تنوين نحو غضنفر للأسد ومنكسر واحترز بلفظة آخر أي آخر الاسم من نون التوكيد
الخفيفة في نحو لنسفعاً وليكوناً واحترز بقوله في اللفظ وتفارقه من النون التي تكتب
خطاً فلا يقال فيها تنوين ولذلك تجامع أل نحو الغضابى من قوله

أقل اللوم عاذل والعتابن ●

فلا يعرف به الاسم وقوله نحو زيد ورجل ذكر الأمثلة
لأن أنواع التنوين المشهورة أربعة تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين
العوض أما تنوين التمكين فهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة وهي التي لم تشبه الحرف
فتبنى ولا الفعل فتمنع من الصرف ومثل له بزيد ورجل إشارة إلى أنه يكون في المعارف وفي
النكرات الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها
فما نون منها نكرة وما لم ينون منها معرفة ومثاله صه فإذا قلت صهِ بكسرة واحدة فمعناه
اسكت عن الكلام المعهود بيني وبينك وإن شئت تكلم بغيره فهو معرفة وإن قلت صهٍ بالتنوين
فمعناه اسكت عن كل كلام فهو نكرة وقد قال ابن مالك ● واحكم بتنكير الذي ينون
منها وتعريف سواه بين ● الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم كما قيل
ومثل له بمسلمات وإنما قيل له تنوين مقابلة لأن جمع المؤنث السالم فرع جمع المذكر السالم
وجمع المذكر السالم فيه النون ولم توجد في جمع المؤنث فأعطي التنوين مقابلة له وقيل
بسبب التسمية غير هذا الرابع تنوين العوض ومثل له بـ ز والعوض إما عن جملة كقوله تعالى
وأنتم حينئذ تنظرون الأصل والله أعلم وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون ثم حذفت
الجملة من الفعل والفاعل والمفعول وعوض عنها التنوين ثم لما التقى ساكنان ذال إذ وا
لتنوين كسرنا الذال على أصل التقاء الساكنين وإما عن كلمة كتنوين بعض في قوله تعالى تلك
الرسل فضلنا بعضهم على بعض أي على بعضهم وتنوين كل في قوله تعالى قل كل يعمل على

اقتصارا

نحو كلمة أي كل إنسان وأما عوض عن حرف نحو جوار وغواش من الجموع المعتلة التي
هي على وزن فواعل ومفاعل وفواعل فهي ممنوعة من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجمو
ع والراجح أن منع الصرف سابق على الإعلال فأصل جوار وغواش جواري وغواشي
بالضم من غير تنوين فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت أي الضمة فبقي هنالك
مزيد ثقل بوقوع الياء ساكنة في آخر إثر كسرة فخففت بحذف الياء ثم عوض عنها
التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة منتهى الجموع وقيل الإعلال سابق على
منع الصرف وقيل إن التنوين عوض عن الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة وقـ
ـوله الألف واللام أي في الاسم الذي يمكن دخولهما فيه فلا ينافي أن بعض الأسماء كا
لمضمرات لا يصح دخول أل عليها وعبر بالألف واللام ولم يعبر بأل تفريعا على المذهب
والإمام الموضوع على حرفين ينطق بلفظهما كهل والقياس أل والطوق في أل فيشمل
جميع أقسامها المعرفة والزائدة ودخول أل الموصولة على المضارع في قوله
• ما أنت بالحكم الترضى حكومته • شاذ يحفظ ويسمع ولا يقاس عليه وحيث
كان شاذا فلا يعترض عليه نعم يستثنى منها أل لا تستعمل فيه بقوال قام زيد بمعنى
ما قام زيد فإنها تدخل على الأفعال فيما سلف ثم إنه يؤخذ من قول الشيخ في قوله
أن المراد بالألف واللام الغير الأصلية احترازا من الأصلية فإنها تكون في الأسماء
نحو الذي من قوله تعالى الذي خلق وفي الأفعال نحو ألغى من قوله تعالى وألقى في الأ
رض ونحو ألهى من قوله تعالى ألهاكم التكاثر فهي فيهما أصلية فلا يعرف بها الاسم
قوله أو في دخول حروف أي فيه بإعادة الخافض على أن حروف الخفض معطوفة على
الألف واللام مدخولة لقوله ودخول ولا شك أن المعنى عليه وسميت حروف الخفض
باعتبار عملها كحروف الجزم وحروف النصب وتسمى حروف الإضافة وتسمى حروف
الصفة لكونها أن تضاف والى من العلامات مع زيادة الندا وإلا سناد أشار
في الألفية بقوله • بالجر والتنوين والندا وأل • ومسند للاسم تمييز حصل •
وقوله نحو من الرسول أي الأولى أن يمثل بدل الرسول بنحو رجل لأن الرسول علم

المتبع

علم المتبع أسميته من أل والخفض الظاهر وقوله وعكس الترتيب الطبيعي في استشكل
كلام أي بأن الترتيب الطبيعي سواء يكون التأخر متوقفا على وجود المتقدم كالواحد
بالنسبة إلى الاثنين فإن وجود الاثنين متوقف على وجود الواحد ولا يكون وجوده
إلا بعد وجوده وما هنا ليس كذلك إذ قد يوجد الخفض والتنوين دون أل ولا حروف
الخفض كقولك غلام زيد وأجيب بأن مراده التشبيه بالطبيعي لا عينه باعتبار
أن من العلامات ما يكون أولا ومنها ما يوجد آخرا وقدم ما يكون آخرا لأن الكلام على
حروف الخفض طويل وعادتهم غالبا أن يقدموا ما الكلام فيه قصير ليتفرغوا إلى ما الكلام
فيه طويل أو يقال إنه ترتيب طبيعي باعتبار محل الاسم الذي فيه العلامات فتأخرهم
متوقف على أوله طبعا وقوله وعكس العلامات أي ما عدا الخفض المذكور أولا ففيه
تغليب وقوله إشعارا أي بل لا إشعار للعطف بذلك نعم قد يقال إنه أشعر بذلك
فعطفهم بالواو والظاهر أن الواو العاطفة في غالب العلامات بمعنى أو وأو مانعة
خلو لا مانعة جمع وقوله كالألف واللام مع التنوين علة المنع أن أل تدل على التعريف
والتنوين يدل على التنكير فتنافيا وأما نحو قوله تعالى الهاء فاللام أصلية وكذلك
التنوين مع الإضافة لأن التنوين يؤذن بالانفصال ومن نوذن بالاتصال فتنافيا
أيضا وقوله ثم استطرد أي معطوف على مقدر أي قال كذا ثم استطرد والاستطراد
ذكر الشيء في غير محله وأشار بهذا إلى دفع التكرار الذي يرد على حروف الخفض هنا وذكرها
أيضا في آخر الكتاب بأنه ذكرها هنا تبعا لأنه لما قال وحروف الخفض كان قائلا
قال له ما هي فشرع يبينها ولا فجملة إحالة على مجهول وقد يقال إنه ذكرها هنا
لبيان كونها علامة للأسماء مع قطع النظر عن عملها وفيما يأتي ذكرها باعتبار
العمل مع قطع النظر عن كونها علامة فلا استطراد ولا تكرار لأن الموضوع
مختلف وقوله جملة إلخ فيها إشارة إلى أنه لم يستوعبها وهو كذلك من أي وما عطف
عليه فيقدر العطف سابقا على الإخبار وقد يقدر مع ما قيل إن حروف جمع ومن مع ما
ولا يخبر بالمفرد عن الجمع ومن وإن كانت حرفا فالمراد لفظها وبعضه

الحكم الذي يصح جعله خبرا كما هنا وفي الكلامية

وان نصبت لاداة حكما ... فاحكم واعرب واجعلنها اسما

ويصح جعله مبتدا فتقول في مثل قولك من قال اعرب في من حرف جر من مبتدا وحرف جر خبره
الخبر ومبني على السكون وحقها الفتح المخففة لكن كسرت للفرق بين من الحرفية ومن الاسمية وقال
الكسائي اصلها منا فحذفت الالف لكثرة الاستعمال وهي مبنية على
السكون فان لقيها ساكن فتحت على خلاف اهل الشفاء الشاذ كبني ولم تكسر كراهية
توالي كسرتين وقوله ومن معانيها في اعلم ان ز اقتصر في كل حرف من مفردات الحروف على معنى
مشهور من معانيه وان كانت له معان اخر تاتي بها ويدل على ان لها معاني اخر
اتيانه بمن التبعيضية في جميعها والابتداء في اسماء المكان كمثاله وهو متفق عليه او في الى
مان وفيه خلاف والحق انه وارد على قلة بالنسبة للمكان ومنه قوله تعالى من اول يوم
احق وانه اشار في الالفية بقوله. وقد تاتي لبدء الازمنة. وقوله ومن معانيها الانتهاء
في اي بيان اخر المسافة من مكان او زمان ومثل المكان ومثال الزمان جا قتوا الصباح
الى الطلوع الى كون الى تعبيرا انتهاء اشار في الالفية مع حتى واللام بقوله. للانتهاء
حتى ولام والى. وقوله ومن معانيها المجاوزة في هي بعد الشيء عن المجرور بها
بسبب ايجاد مصدر الفعل المعدى به وهي حسية كمثاله ومعناه بعد السهم عن
القوس بسبب الرمي ومعنوية كاخذت العلم عن زيد كانه ليس المراد بعد العلم
عن زيد بسبب الاخذ عنه وانما المراد ان الله خلق فيه علما بسبب اخذك عنه والى
كون عن للمجاوزة اشار في الالفية بقوله. بعن تجاوزا عنا من قد فطن. وقوله ومن
معانيها الاستعلاء الحسي والمشار اليه بقوله ومعناها العلو وهو اما حقيقي ك
كمثاله واما معنوي بمعنى القهر والغلبة كقوله.

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف ودم مهراق

والى كون على للاستعلاء اشار في الالفية بقوله. على للاستعلاء. وقوله ومن
معانيها الظرفية وهي اما حقيقية كمثاله او مجازية كقولك نظرت في الكتاب وكون

الكتاب

الكتاب شاغلا للنظر ومحيطا به نزل منزلة الظرف المشتمل على المظروف حقيقة
والى كون في لتعيين الظرفية اشار في الالفية مع زيادة السببية بقوله. والظرفية استبن
بباء وفي. وقوله ومن معانيها التقليل لانه قليلا والتكثير كثيرا فالتقليل كمثاله وا
لتكثير كقولك رب رجل كالح لقيته لان لقيانك للرجل الطالح قليل وللصالح كثير
وقيل لم توضع لواحد منهما بل يستفاد من القرينة وقيل هي للتقليل حقيقة
وقيل للتكثير حقيقة وقيل هي على حد سواء وقيل للتكثير في موضع الافتخار وللمد
وللتقليل فيما عداه فهي اقوال ستة ثم ان رب يجب تصديرها وتاخير عاملها مع كونه
فعلا ماضيا وتنكير مجرورها وفي الالفية. واخصص بمذ ومنذ وقتا وبرب منكرا. ومن
وجوب نعته بنكرة خلاف وعلم من كون مجرورها لا يكون الا نكرة انها لا تجر الضمير وما
روي من نحو ربه فتى نزر. وتعمل كاهرة ومفارقة وفي الالفية. وحذفت رب فجرت
بعد بل. والفا وبعد الواو شاع ذا العمل. ومجرورها تارة يكون في محل رفع بالا
بتداء نحو رب رجل عندي وفي محل نصب مفعول نحو رب رجل صالح لقيت ويحتمل الحالتين
في نحو رب رجل صالح لقيته وقوله ومن معانيها التعدية في التعدية على قسمين
عامة وهي ايصال معنى الفعل اللازم الى الاسم وهي بهذا المعنى عامة في جميع حروف
الجر الغير الزائدة وخاصة وهي المعاقبة لهمزة النقل في تصيير ما كان فاعلا
مفعولا وهي بهذا المعنى خاصة بالباء نحو ذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا بمنزلة
اذهبته وعلى الخاصة يحمل كلام ز ليكون ذلك مختصا بالباء وعليها يحمل مثاله
بمعنى مررت بالواد صيرت الوادي ممرورا به وان كان يحتمل التعدية العامة وحمل
الكلام على الخاصة اولى والى معاني الباء ومن جملتها التعدية اشار في الالفية
بقوله. بالبا استعن وعد عوض الصق. ثم المناسب لذكر اشهر معاني من الحروف
ان يجعل بدل التعدية الالصاق لانه اشهر معانيها وهو المتفق عليه ولم يذكر
سيبويه سواه نحو قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم اي الصقوا على مذهب المالكية
وقوله ومن معانيها التشبيه وهو الحكم بالدلالة على مشاركة امر لامر في المعنى

والمراد بالامر الاول المشبه وهو زيد في مثاله والمراد بالامر الثاني المشبه به وهو البدر
في مثاله والى كون الكاف تجيء للتشبيه اشار في الالفية بقوله شبه بكاف ۔ وقوله
ومن معانيها الملك بكسر الميم بمعنى المملوك واما بالضم فهو السلطان ولام الملك هي
الواقعة بين ذاتين ما قبلها يصح ان يكون مملوكا وما بعدها يصح ان يكون مالكا كالمال لله
وفي الالفية واللام للملك ۔ وحروف القسم يصح ان يقرا بالرفع فيكون معطوفا على من
من قوله وهي من او على اللام لان حروف القسم من جملة حروف الخفض ويصح ان يقرا بالجر
فيكون معطوفا على الخفض من قوله بالخفض او على حروف الخفض على الخلاف هل
المعاطيف اذا تكررت هل كل واحد معطوف على ما يليه او على الاول وهو الاصح قوله
ز بمعنى اليمين هذا معناه لغة وفي الشرع هو ما اشار له خليل بقوله اليمين
تحقيق ما لم يجب بذكر اسم الله او صفة من صفاته وهاء لله كي وقوله ثلاثة في اشار بهذا
الى ان الخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يلزم الاخبار بالمفرد عن الجمع وهذا على ما في غالب
النسخ من زيادة الباء فتكون تكرارا مع ذكرها قبل ويجاب عنه بانه كرر بها اشارة
الى انها تكون حرف خفض فقط وحرف جر وقسم ايضا وفي بعض النسخ حذفها استغناء
عنها بتقدمها في حروف الخفض ثم كان ينبغي للمص ان يقدم الباء لانها اصل حروف القسم
وتدخل على المقسم به من غير تكلف وقد يجاب بانه قدم الواو لانها اكثر حروف القسم
استعمالا من غيرها وقوله والتاء الواو في اعلم ان اصل حروف القسم الباء وتبدل واوا
لما بينهما من التناسب فان الباء للالصاق والواو للجمع ثم تبدل الواو تاء كما ابدلت
في اتعد اصله اوتعد ثم تبدل التاء هاء ثم الهاء الفا وان قلبت التاء هاء ففيه اربع
لغات ها الله بالمد والقطع ها الله بحذفهما ها الله بالمد دون قطع ها الله بالـ
قطع دون مد والفعل لما فرغ من علامات الاسم شرع في علامات الفعل وذكرها اجمالا
ولذلك جيء ز بعد ما يختص بالماضي والمضارع وما يكون علامة لهما معا قوله ز بكسر الفاء
اسم للكلمة المخصوصة المقابلة للاسم والحرف احترازا من الفعل بفتحها فهو مصدر لفعل
المتعدي مكسور العين كفهم او مفتوحها كضرب وفي الالفية ۔ فعل قياس مصدر المعدى ۔

واعلم

واعلم ان كون الفعل بكسر الفاء اسما للكلمة والمفتوح مصدرا مجرد اصطلاح واما المصدر
فروايته بالكسر والفتح كعلم يعلم علما سمع بفتح الفاء وكسرها وقوله الحرفية فيه بذلك
اشعار بان المراد اطلق في محل التقليل ويجاب عنه بانه منها اطلقت قد مع تصحيح(?) اللام
فيه فيكون تغيير ز للايضاح وقوله وتدخل على الماضي في اعلم ان قد ان دخلت على الماضي
تعين التحقيق مطلقا كانت في كلام الله او الرسول او العرب او المصنفين وان دخلت
على المضارع فان كانت في كلام الله او الرسول فهي للتحقيق ايضا وان كانت في كلام
غيرهما فهي للتقليل غالبا وقوله نحو قد زيد درهم قد مبتدا مبني على السكون لشبهه بالـ
حرف في الوضع على حرفين ويصح ان تقول قد بجملة واحدة فيكون موضوعا بجملة كاهرية
فوق الدال لانا قد نبهنا وزيد مضاف اليه ما قبله ودرهم خبره ويجوز ان يكون اسم فعل بمعنى
يكفي ودرهم فاعل والسين وسوف كلاهما للتنفيس وهو تخليص المضارع من الزمان
الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع وهو الاستقبال ثم قال البصريون زمان السين
اضيق من زمان سوف نظرا الى كثرة الحروف وقال الكوفيون بل هما متحدان واختـ
ـار ابن مالك لهذا الاخير بتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد كما في قوله تعالى
وسوف يؤت الله المومنين اجرا عظيما اولئك سنوتيهم اجرا عظيما ثم قيل السين مقتطعة
من سوف وقيل لا ثم ان قلنا السين وسوف من زيادة ... على الالفية كما زاد عليه كيفما
واذا في الشعر وكذلك قوله ومعنى ان وان للتوكيد في وكذلك توابع اجمع وانما ادخل
ال خاصة على سين ولم يدخلها على سوف لان سوف صار علم جنس على الحرف المخصوص
والاعلام لا تدخل عليها ال الا لغير لمح الاصل الا شذوذا لئلا يجتمع معرفان على معرف
واحد واما ال التي للمح الاصل فهي جائزة نحو العباس وسوف مبنية لانها حرف وبنيت على
الفتح لتعذر السكون واما السين فصورته هي هي الموجودة في الفعل من ... عنه باسمه
وهو سين وال تدخل عليه وتاء التانيث قوله ز الساكنة فيه اطلاق اسم
المقتضى على محل ذاته تانيث يعرف به الفعل وليس كذلك بل محل كونه علامة ان كانت
ساكنة او حركة لعارض من نقل كقالت امة او التقاء الساكنين كقالتا اتينا طائعين

فالنف الاعراب وامنا واما الحركة الدالة فان كانت حركة حركة اعراب فهي خاصة بالا
سماء كما لصه وان كانت حركة حركة بناء فتكون في الاسماء كهلا فوه وتلحق الحروف كلات
وثمّ ورُبّ واما التاء فتقوم فهي تختص في الاصطلاح حرف مضارعة لا تاء التانيث خلافا
لبعضهم وكان الاولى للمص ان يقول والتاء ليشمل تاء التانيث وتاء الفاعل وقوله نحو
قالت ومنه قوله · الفت محننت ثم قامت فودعت · فلما تولت كادت النفس تزهق ·
ولم يذكر علامة الامر وهي دلالته على الطلب مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة او نوني
التوكيد لانها مركبة فيعيبه التشويش على المبتدي وما يقال انه ذهب على مذهب الكو
فيين القائلين بان الافعال فعلان ماض ومضارع والامر مقتطع من المضارع مجزوم بلام الامر
يأباه لانه ذكر بعد انها ثلاثة حيث قال باب الافعال الافعال ثلاثة وكو
مقتصرا هنا على قول ومقاله على قول تشويش على المبتدي والى علامة الفعل اجمالا
اشار في الالفية بقوله · بتا فعلت واتت ويا افعلي · ونون اقبلن فعل ينجلي ·
والحرف ما لخ ما عبارة عن الكلمة فلا يرد علينا الجملة ايضا فانها غير قابلة للعلامات
فيقتضي انه يقال لها حرف مع انها ليست كذلك قوله لخ اي فما يصلح به الاسم لخ حمل
كلام المص على كلامه وان المراد بدليل الاسم ودليل الفعل خصوص العلامات المذ
كورة صاحبنا لا كي يرد عليه ان لنا كلمات كثيرة لا تقبل شيئا مما ذكره المص وليست بحرف
كمهوم الاسماء واصب من الافعال فان الاول اسم ومع ذلك لا يقبل علامات الاسم
التي ذكر المص هنا والثاني فعل ولا يقبل علامات الفعل التي ذكرها ايضا فيقتضي
كلامه انهما حرفان واجيب بان مراد المص معقودة للمبتدي وهو لا يشتغل بالا
فادة والمعلم له هو الذي يبين ما لم يذكر من العلامات او نقول ان الكثير مما لا يقبل منه
العلامات حرف ولا يضر خلافه في بعض الاشياء · وقوله فعدم صلاحيته لخ قال
بعضهم انما لم يجعل له علامة وجودية لانه في نفسه علامة فلو جعل له علامة لزم
الدور او التسلسل وقوله عدم الخ لانه اذا نقط من اسفل التبس بالجيم واذا
نقط من فوق التبس بالخاء وفي المعنى قيل · الحرف ما ليست له علامة ·

ترك العلامة له علامة · ولذلك قالوا ينبغي للانسان اذا سئل عن كلمة ولم يدر اهي
اسم او فعل او حرف ان يقول حرف لانه ان اجاب بغيره سئل عن الدليل فان قيل له
بل هي اسم او فعل فيقال له ما الدليل فيرجع السائل مسئولا والى الحرف اشار في الا
لفية بقوله · سواهما الحرف والله اعلم

باب الاعراب

جرت عادة المصنفين ان يبوبوا كتبهم بالابواب تسهيلا على الطالب بحيث اذا اراد مطا
لعة مسئلة وجدها في بابها وتنشيطا له ان ختم بابا شرع في اخر كالمسافر اذا قطع
مسافة نشطت نفسه للاخرى ولعل والله اعلم جعل الله القران سورا وجزأه العل
ماء احزابا وباب خبر لمبتدا محذوف تقديره هذا باب او مبتدا والخبر محذوف اي باب الا
عراب هذا او مفعول بفعل محذوف اي اقرأ باب الاعراب او اقرا والاول اولى لا فيه
بقاء احد ركني الاسناد والباب لغة ما يتوصل به من داخل الى خارج وعكسه
وهو حسي في المحسوسات كباب الدار والمسجد ومعنوي في المعنويات كباب الاعراب
واصله بوب بفتح الواو تحركت الواو وانفتح ما قبلها لخ بدليل ابواب وبويب والاعراب يطلق
على معان جمعها من قال ·
وعرفوا الاعراب في اللغة اعتلا · بيان وحسن والانتقال تغير ·
فمن الاول قوله عليه الصلاة والسلام البكر تستأمر واذنها صماتها والثيب تعرب عن نفسها
اي تبين بالكلام ومن الثاني قولهم جارية عروبة اي حسنة ومن الثالث قولهم اعربت الابل
عن مرعاها اذا انتقلت ومن الرابع قولهم اعربت معدة الرجل اذا تغيرت ومن الخامس
قولهم اعرب الرجل اذا اجال عارجا بالخيل العتاق واما اصطلاحا فالجمهور على انه لفظي
وعرفوه بقولهم ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف فالحركة
تشمل الضمة والفتحة والكسرة والحرف المراد به الواو والالف والياء والنون والسكون
والحذف للنون او لحرف العلة فجميع ذلك هو نفس الاعراب وقيل انه معنوي وهو اختيار
ابي حيان وتبعه تلميذه ابن اجروم اذ قال تغيير لخ فان قلت ما ينبني على الخلاف المذكور
في الاعراب هل هو لفظي او معنوي قلت لا ينبني عليه شيء في المعنى بل في اللفظ فاذا قلت

جاء زيد مثلا فعلى انه لفظي تقول زيد مرفوع بنفس الضمة فهي نفس الاعراب وعلى القول بانه
معنوي تقول مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره فتكون الضمة علامة على الاعراب وهكذا
قوله ز بكسر الهمزة احترازا من الاعراب بفتحها فهو اسم لبعض البادية عربيا كان او غيره ق
الاعراب الظهور ثم وضع الاصطلاح تغيير يا على الثاني تغيير اعلم ان المص اطلق التغيير واراد
التغير لان الاول وصف للمتغير والثاني وصف للفاعل وكثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون اسم
الفاعل ويريدون المعنى الحاصل به قوله ز احوال جمع حال قال بعض زيادة هذا اللفظ
مضرة لانها تقتضي ان الاعراب هو الذي تتغير فيه الصفة فقط وذلك بتغير الحركة كجاء
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما ان تغيرت الذات نحو جاء اخوك ورايت اخاك ومررت
باخيك فلا يقال فيه اعراب وليس كذلك فالاولى ابقاء عبارة المص على ظاهرها لت
لتشمل القسمين معا هذا حاصل كلامهم والحق ان تغيرت الذات يؤخذ بالاحرى لانه اذا
كان تغير الصفة فقط يسمى اعرابا فاحرى تغير الذات والصفة معا اواخر الكلم اي اواخر
افراد جمع الكلم اواخر باعتبار تغيير اخر مرة الكلمة في تركيب واخر اخرى في تركيب اخر
فرهاكذا والا فتغيير اخر كلمة واحدة يقال له اعراب قوله حقيقة او حكما اي بان لم يحذف منه
شيء او حكما بان حذف منه لام الكلمة لكثرة الاستعمال كيد ودم اصلهما يدي ودمي حذفت
الياء وصار الاعراب على الدال والميم وانما قلنا او ما اتصل به ليدخل المثنى
والجمع على حده فانهما معربان بالحروف وهي ليست بالاخر لكنها متصلة بالاخر وهي بمنز
لة الحركة فان قلت اخر المثنى والجمع نون قلت النون فيهما منزل منزلة التنو
ين المفرد وكما ان تنوين المفرد لا يخرج ما هو عليه عن كونه اخرا كذلك النون فيهما فان
قلت يرد على هذا الافعال الخمسة فانها مرفوعة بثبوت النون وهو ليس باخرها
ولا متصلا بالاخر بل بالفاعل الذي هو الضمير قلت اجيب بانه لما كان الفاعل كالجزء
من الفعل لم يعد فاصلا وصارت النون كانها متصلة بالاخر وقوله تغيير مرفوع على انه
ان الذي يوصف بالرفع او غيره انما هو الاخر لان ضمير تغييره عائد عليه وليس كذلك بل الذي
يوصف بذلك انما هو الكلمة بتمامها واجيب بانه لما كان الاخر محل الاعراب جاز ذلك

او يقال

او يقال الضمير عائد على الاخر باعتبار الكلمة فهو من اطلاق الجزء وارادة الكل وقوله
او مجزوما الاولى ان يزيد او مجزوما وما يشمل الفعل المضارع لانه داخل في الكلم حيث كرر
والجواب بكونه خص ما يكون في الاسم لشرفه غير ظاهر وقوله بعد ان كان موقوفا اي بصورة
حاكي لا يوصف باعراب ولا بناء والاولى ان يقول بعد ان لم يكن كذلك لان كلامه انما يشمل
الانتقال من حالة الوقف الى حالة الاعراب واما النقل من حالة الاعراب الى حالة الاعراب
فلا يشمله كلامه وهو تحكم نعم قد يقال اذا كان النقل من الوقف الى غيره يسمى اعرا
با فاحرى النقل من حالة الاعراب الى حالة الاعراب وقوله والمراد بالكلم هنا اي في تعريف
الاعراب اراد ان يدفع بهذا اعتراضا واردا على المص بان يقال له الكلم اسم جنس جمعي
اقل ما يصدق عليه ثلاث كلمات فلا يدخل في التعريف تغيير اخر كلمة او كلمتين بل لابد
من تغيير اخر ثلاث كلمات ولعل تصحيح ما اجاب به الشيخ اقل محصور فيه ثلاثة الكلم
لغة والمراد به هنا الاسم الخ او نقول ان ال الجنسية اذا دخلت على جمع ابطلت معناه
كما هنا ابطلت جمعيته وقوله المتمكن اي المعرب سواء كان امكن وهو الذي فيه تنوين
الصرف كزيد ورجل او غير امكن وهو الاسم الذي لا ينصرف كمساجد وقوله نون الاناث اي النو
ن الموضوعة للاناث ولا عبرة بكونها قد تستعمل للمذكر فان اتصلت به نون الاناث بني على
السكون نحو يتربصن او باشرته نونا التوكيد بني على الفتح وان لم تباشره فالفعل نحو
هل تقومان او في التقدير نحو هل تقومن اعرب كما ياتي وقد قال ابن مالك واعربوا مضارعا ان عريا
وقوله على انه علة له اي لوجود التغيير كانه قال ان حصل التغيير لاجل اختلاف
العوامل فهو اعراب ولا فلا ثم استشعر ز سؤالا يرد على المص بان يقال له تغيير لاجل الا
ختلاف يقتضي انه لا يقال له اعراب الا اذا اختلف عليه عاملان فاكثر واما ان كان التغير
بعامل واحد فلا يسمى اعرابا فاجاب بقوله والمراد باختلاف العوامل تعاقبها اي مجيئها
تعاقبها بان يصح حذف هذا والاتيان بالاخر مكانه قال المحشي لكن تفسير الاختلاف
بهذا المعنى لغة واما الاختلاف في الاصطلاح فهو الوجود والجواب عن المص انه اطلق
الملزوم واراد لازمه لانه يلزم من الاختلاف الوجود فكانه قال لوجود العوامل اهـ

اختلفت اي لا تختلف اي لا كما اعترض احدا على المص في تعبيره بالعوامل بصيغة الجمع فيقتضي
ان هذا الاختلاف لا بد فيه من عوامل ثلاثة فاكثر ويجاب عنه بما مر من ان ال الجنسية اذا
دخلت على جمع ابطلت جمعيته وصار يصدق بالواحد والمتعدد الداخلة عليها مفعول المص
صادقا تغيير جنس في الحد يصدق بكل تغيير وقوله آخر اواخر الكلم فصل اول احترز به من
التغيير الواقع في الاول او الوسط كتغيير التصغير وجمع التكسير نحو زيد وزييد وزيود وقيل
انه لبيان الواقع لا للاحتراز لان تغيير الاعراب لا يكون الا في الآخر وقوله لاختلاف العوا
مل فصل ثان احترز به من التغيير لا لاختلاف العوامل كتغيير آخر لعل وحيث ومن
حيث ستة لغات حيث وحوث بضم الثاء وفتحها وكسرها فيهما فلا يسمى اعرابا وا
انما يسمى لغات وقوله الداخلة عليها فصل ثالث احترز به عن المحكي كقولك من زيدا
في حكاية من قال جاء زيد ومن زيدا في حكاية من قال رايت زيدا ومن زيد في حكاية من قال
مررت بزيد فمن زيد الواقع بعد من في الجميع تغير آخره لاختلاف العوامل لكنها لم تدخل
عليه فلا يقال في الحركات انها اعراب وكيفية اعرابه ان تقول في الجميع من اسم استفهام
مبتدا مبني وزيد في الاحوال الثلاثة مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وقوله واحدا بعد واحد منصوب على الحال
اي حال كون العوامل مرتبة فلا يمكن جمع اثنين في تركيب واحد من جهة واحدة او
معمول مطلق على حذف مضاف عامله الداخلة تقديره دخول واحد بعد واحد وقوله
والمراد بالعامل في القياس به ما ظهر في موضع الاضمار تقريبا على المبتدئ واشار بهذا
الى ان المراد به العامل الاصطلاحي لا اللغوي وهو المؤثر في الشيء وقوله ما به
اي شيء لفظي ويشمل المقدر او معنوي كما ذكر بعد وباء به سببية وقوله يتقوم في
بفتح الياء والتاء وتشديد الواو اي يحصل ويوجد المعنى المقصود من التركيب
وقوله المقتضي اي الطالب صفة للمعنى فيصير التقدير العامل هو الشيء الذي بسببه
يحصل ويوجد المعنى الذي يطلب الاعراب والمراد بالمعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة
وقوله للاعراب في يؤخذ من هذا ان فهم المعنى سابق على الاعراب ولهذا ان سئلت عن

في
هو الخبر

تركيب

تركيب ولم تدر اعرابه فتقول لمن سألك بين لي المعنى ابين لك الاعراب ومن هنا من المحققين
وغيرهم قال ان الاعراب سابق على المعنى وقوله نحو جاء وجاز ربه يتقوم المعنى ومن الفا
علية وقوله المقتضي للرفع اشار به الى ان العامل لا يقتضي رفعا لذاته وانما يطلب فاعلا
ومن شأن الفاعل ان يكون مرفوعا وقوله المقتضي للنصب من حيث كون الاسم مفعولا لا من
حيث ذات العامل والاعلام العامل انما يطلب باعتبار ذاته المفعول لا لكن من شأن
المفعول ان يكون منصوبا وقوله المضاف اليه اي المنسوب اليه المعنى الذي قبل الباء
فان حروف الخفض تسمى حروف الاضافة لانها تضيف معنى ما قبلها وتوصله لما بعدها
وقوله المقتضي لموافقة المضاف اليه اشار بهذا الى ان حروف الجر لا يقتضي جرا لذاته وانما
يطلب المضاف اليه ومن شأنه الجر فتحصل ان العامل لا يطلب لذاته رفعا ولا نصبا ولا جرا
وانما يطلب فاعلا او مفعولا او منسوبا اليه والفاعل يقتضي الرفع والمفعول من شأنه
النصب والمنسوب اليه من شأنه الجر وقوله والمراد بدخول العوامل مجيئها اي حصو
لها وتحققها مع الكلم فيدخل فيه العوامل المقدرة والمعنوية واشار به الى انه لا يتعين
الدخول بالفعل كما يقتضيه ظاهر عبارة المص وقوله استترت اي تغيبت ولم تظهر
وقوله او حذفت اطلق في الحذف فيتناول الحذف جوازا كقولك زيد في جواب من قول
القائل من قام وقد قال ابن مالك ... ويرفع الفاعل فعل اضمرا ... ويتناول الحذف
وجوبا كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل بفعل محذوف وجوبا
دلالة المفسر لانه عوض منه ولا يجمع بينهما وقوله او تأخرت وهو الغيبة وفي حجي؟
المفعول قبل الفعل وقوله وقول المكودي في مبتدا وجد؟ في بعض خبره ومن جواب
عن سؤال مقدر تقديره ما ذكرته من ان العوامل قد تتأخر ينافيه قول المكودي في شرح من
المقدمة ان العوامل في باب ما قاله كي محمول على الاصل الغالب فيهم ان مراد
كم ان العوامل لا تكون الا قبل المعمولات ان رتبة العوامل التقديم على المعمولات فهي
وان تأخرت في اللفظ مرتبتها التقديم ولم يرد ما قال وقوله وقول المص في مبتدا
بمعنى المقول ولفظا ونقدا بل كان منه مرفوعا بضمة مقدرة في آخره منع منها

ج ج ج
في اللفظ وفيما قصده آخر
من كلامه نظر لما مرادهم لعله
ان العوامل لا تكون الا قبل
المعمولات الا رتبة العوا

اشتغال المحل بحركة الحكاية وهذا لان خبرها؛ قلت المبتدا مفرد والخبر مثنى مع
ان المطابقة بينهما واجبة قلت المبتدا وان كان مفردا لفظا فهو مثنى معنى بدليل
البدل بعد اعراب الجملة الواقعة في كلام ز واما اعراب كلام المص على حذفه فقال ز هذا لان
من تغيير والاولى انهما منصوبان على المفعولية المطلقة على حذف مضاف والتقدير تغيير
لفظ او تغيير تقدير ثم حذف المضاف الذي هو تغيير واقيم المضاف اليه وهو لفظا او تقديرا
مقامه فانتصب انتصابه وناصبهما تغيير المصدر المذكور في قول المص الاعراب تغيير
في على حد قوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا وانما كان اولى لان لفظا وتقديرا
مصدران ووقوع المصدر حالا موقوف على السماع وفي الالفية. ومصدر منكر حالا يقع
بكثرة. قال المكودي ومع كثرته فلا يقاس عليه فلا بد من تاويلهما باسم المفعو
ل اي الملفوظ به والمقدر فيه وما لا تاويل فيه اولى وكلام هذا ز انهما منصوبا
ن على اسقاط الخافض ومواضعها لانه موقوف على السماع كالحال وبين بعليه
بكون الافعال المنصوبة على اسقاط الخافض تكون معرفة كقولك قرون البلاد وهنا
فان اللفظان منكران والحاصل ان النصب على المفعولية المطلقة اولى ثم الحال ثم
النصب على اسقاط الخافض والى الاعراب اللفظي والتقديري اشار في الالفية بارض وسما من قوله
ومعرب الاسماء ما قد سلما. من شبه الحرف كارض وسما. بناء على ان ضم السين من سما
اخر لغات اسم ولا تغيير رجوع لفظا او تقديرا للتغيير فيفيد بل كما يرجع له يرجع لقوله في
الداخلة عليها فيكون المعنى حال كون العوامل الداخلة عليها ملفوظا بها او مقدرة
فيكون هو معنى قوله هنا فيها سواء استترت او حذفت فالملفوظ بها كجاء زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد والمقدرة كما مر وقوله فتلحقها الرفع في جملة او باثره لان المص
ذهب على ان الاعراب معنوي وقوله في يضرب اي في مثل اللفظ الذي هو يضرب وفي زيد
او تقول ان المجرور محذوف تقديره فتلحقها الرفع في قوله يضرب وانما اختيرنا تمثيل لان
يضرب فعل مضارع لا يدخل عليه حرف الجر وهكذا يقال فيما بعده وقوله وبالجزم
في المراد به علامته وهو السكون لانه هي اللفظية بمعنى انه متعلقة باللفظ

والا

والا بالجزم عدمي لانه حذف الحركة وقوله يكون التغيير اي علامته الا لغة
عليه لان الاعراب معنوي وقوله والتقدير عطف تفسير على العرض والاولى ان يقول
على سبيل التقدير والعرض لانه يشترط في عطف التفسير ان يكون الثاني اظهر من الاول
كقولك عسجد وذهب وبر وقمح وقوله ومنها هو المراد في كان الاولى ان يقول ومنها يعني
ما اراد المص بقوله او تقديرا لان الاعراب التقديري ليس منحصرا في الاسم المقصور
والفعل المضارع الذي في اخره الف او واو او ياء وبقي عليه وقوله واو بمعنا للتقسيم اشار
بعزا الى الجواب عما يقال انه ادخل او في التعريف وهو ممتنع فاجاب بان التي يمتنع
دخولها فيه هي التي للشك واما او التي للتقسيم كما هنا فلا يمتنع دخولها فيه
ولو عبر بالترديد بدل الشك بدل الترديد لكان اولى وقوله وكيفية الاعراب اللفظي
في مراده باللفظي الذي تكون علامته لفظية فلا ينافي ما مر من ان الاعراب معنوي كما
ينافي ذكره لبعض الحروف حكم فانه لتمام التركيب وقوله كالضمة في اخره اعلم ان
الناس اختلفوا في الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله وكلام ز محتمل للمذاهب
الثلاثة بان تقول في للظرفية بمعنى بعد او قبل او للمصاحبة بمعنى مع وقوله
المقدر اي الذي علامته مقدرة وقوله لا التعذر التقاء الساكنين اي لا وجهه وذلك لان
اصله قاضي بالياء محركة مع التنوين لا بالواو وقوله في الالفية. كذا الذي الياء اصله نحو
المعتلي. ثم حذفت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف و
التنوين فحذفت الالف لالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين لانه كلمة والالف جزء من الكلمة
وحذف الجزء اخف من حذف الكلمة واما قولهم العصوية فالياء قلبت واوا وقوله
المحذوفة لالتقاء في اي لا وجهه كما مر واصله قاضي بياء مشددة منونة تنوين
الصرف استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان حذفت الياء
لا وجهه واذا دخل عليه ال او اضيف رجعت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين
لانه لا يجامع ال والاضافة وقوله فيه في لما اخص الامثلة ومن لا تعم الاه ان يذكر
ظ فيها لا يكون فيه الاعراب لفظا ومما يكون فيه الاعراب تقديرا وحيث في كلامه بمعنى

وهو التنوين علامته وانه
لما مر به ليل كما تنوب الضمة
فان الضمة علامته وقوله وهما
ذا اسم الرابع الخ

الذي في اخره الوصل كذا الا
يكون في الاسم المنقوص كما
جاء له والفعل المضارع الذي
في اخره واو او ياء الخ

اذا وكان تامة وقوله يشبه الصحيح فكونه تظهر فيه الضمة والفتحة والكسرة وقوله
كالواو والياء الكائن فيهما استثقالا بينه لا تدخل كتبنا لان الحرف الذي يشبه الصحيح مخصوص بالواو
والياء الساكن ما قبلهما وقوله من الاعراب كاملا أي اذا لم يعرض عارض والا فيصير مقدرا كالمضاف
الى ياء المتكلم نحو جاء صاحبي فصاحب مرفوع بضمة منع منها اشتغال المحل بحركة المناسبة
على ما مر وقوله تقدر فيه الحركة تعذرا الخ أي كون الحركة تقدر في الالف تعذرا وفي الواو
والياء استثقالا اشار بعضهم بقوله

تعذرا في الالف استثقالا ... في الواو والياء مخز مثالا
كقال موسى معشر اليهود قد ... يأتي محمد ويغزو من جحد

موسى فاعل قال مرفوع بضمة على الالف منع منها التعذر ويأتي ويغزو فعلان مضارعان مرفوعان
بضمة على الياء في يأتي والواو في يغزو ومنع من ظهورها الاستثقال وفي البيت • وسم معتلا
من الاسماء ما • كالمصطفى • وقوله الابيات الستة ثلاثة احوال بالنصب اسم ان قال
التشواني ومراده بالاحوال الثلاثة في الاسم الرفع والنصب والخفض وفي الفعل الرفع وا
لنصب والجزم قال الفيفشي وغيره حمله على هذا يكون تكرارا مع قوله الخ مثلا لاسماء الخ والا
ولى ان مراده بالاحوال الثلاثة الاعراب اللفظي والتقديري تعذرا واستثقالا وجميعها
يكون في الاسم والفعل غاية انه لم يذكر مثالا للتعذر للاعراب في الفعل استثقالا نحو يدعو
ويغزو ولا يخشى لانه علم بالمقايسة على قوله الاسم بالاحرى لانه اذا كانت الياء ثقيلة في
الاسم مع خفته فبالاحرى مع الفعل لثقله والواو اثقل من الياء ه قلت ما قاله العـ
الفيفشي وغيره ظاهر وهو الذي يناسب المقام لان كلامنا في الاعراب اللفظي والتقديري والذي
يفهم من كلام [illegible] بعد ومن في قوله وفرق بينها أي الاحوال هو ما قاله التشواني وقوله وان
الاشتغال معطوف على ما سبق من دخول لفظ فيصير المعنى وظهر أن الاشتغال فان قلت
من أين يظهر ما قال قلت من قوله سابقا والمراد تغيير الاخر تغييرا مرفوعا الخ وقوله
او تغيير عبر به ليشمل الجر والجزم وقوله تسمى انواع الاعراب مجازا هذا لا يتمشى الا على القول
بان الاعراب لفظي فتسميتها علامة يكون مجازا واما على ما عليه [illegible] من ان الاعراب معنوي

فهي

على انه فاعل

فهي علامات وانواع حقيقة وقوله وفرق بينها أي تلك الاحوال واقسامه جواب عن
سؤال مقدر وارد على قوله الاعراب تغيير الخ كأنه قيل له قد علمنا حقيقة الاعراب على
القول بانه معنوي فما عدد اقسامه فاجاب عنه بقوله واقسامه والمراد بالا
قسام هنا حقيقتها وهي الانواع والجزئيات لا الاجزاء فان قلت لم جعلتم الاقسام
هنا بمعنى الانواع وفي قوله سابقا واقسامه ثلاثة بمعنى الاجزاء فما الفرق قلت
علامة القسمة النوعية صحة اطلاق اسم المقسوم على كل نوع منها واسم المقسوم هنا
هو الاعراب فيطلق على كل واحد منها فيقال في الرفع اعراب وهكذا كما تقسم الحيوان
الى فرس وانسان فيطلق على الانسان انه حيوان وعلى الفرس انه حيوان وهكذا وعلا
مة الاقسام بمعنى الاجزاء عدم صحة اطلاق اسم المقسوم على كل قسم وجزء منها واسم
المقسوم هناك هو الكلام ولا يصح اطلاقه على كل جزء منها فلا يقال الفعل وحده كلام وا
لحرف وحده كلام ولو عبر هنا بالانواع وفيما مر بالاجزاء لكان اولى ثم ان انقسام الاعراب من
حيث هو بخصوص كونه ضمة او فتحة ولازم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره قوله بالنسبة
الى الاسم الخ جواب عن اشكال وارد على المص وهو انه لا يصح ان تكون اربعة بالنسبة الى الاسم
فقط لانها بالنسبة اليه ثلاثة الرفع والنصب والجر ولا بالنسبة الى الفعل فقط لانها
بالنسبة اليه ثلاثة ايضا الرفع والنصب والجزم فاجاب بقوله بالنسبة الى الاسم والفعل
لكن انما تكون اربعة بالنسبة لهما اذا جعلت الرفع والنصب قسمين فقط ولم تنظر لكونهما
تارة يوجدان في الاسم وتارة في الفعل وأما اذا نظرت الى ذلك فتكون ستة الرفع
والنصب قسمان في الاسم وقسمان في الفعل ومع ذلك اربعة اقسام والجر والجزم فهي ستة
اربعة قيل انحصار القسمة في هذه الاربعة انه ليس في الامكان الا حركة او سكون والحر
كة لها ثلاثة مخارج الشفة وهي مخرج الضمة ووسط اللسان وهو مخرج الكسرة والحلق
وهو مخرج الفتحة والسكون وهو سلب الحركة فهو مستقل رفع ونصب بدل مفصل من
مجمل شامل لكل واحد من هذه الاربعة معنى لغة واصطلاحا فالرفع لغة العلو والارتفاع وا
صطلاحا على انه معنوي تغيير مخصوص علامته ضمة او ما ناب منابها وعلى انه لفظي هو

الاقسام

والنصب لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحا على انه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة او ما ناب منابها وعلى انه لفظي هو نفس الفتحة ونفس ما ناب منابها والخ

تغيير مخصوص

نفس الفتحة ونفس ما ناب منابها والخفض لغة نقيض الرفع واصطلاحا على انه معنوي
تغيير مخصوص علامته كسرة او ما ناب منابها وعلى انه لفظي هو نفس الكسرة ونفس
ما ناب منابها والجزم لغة القطع واصطلاحا على انه معنوي تغيير مخصوص علامته
السكون او ما ناب منابه وعلى انه لفظي هو نفس السكون ونفس ما ناب منابه وقدم
الرفع لانه عمدة ولا يخلو منه كلام ثم اتى بالنصب لانه قد يقع موقع العمدة ثم بالجر
لانه خاص بالاشرف وهو الاسم ولم يبق للجزم مرتبة الا التاخير قوله على سبيل الاجمال
ليعلم ان هناك اجمالا ومعنى اجماله عدم تعيين ما تكون فيه وقوله واما على سبيل التفصيل اشار
بعد الى ان قال فقول المص فللاسماء فيه جواب شرط مقدر وقوله المعربة غير الافعال با
لمعربة والكلم في الاسماء مع ان المراد بها ايضا المعربة لان الاصل في الاسماء الاعراب
ولذلك اطلق فيها وان الاصل في الافعال البناء فلذلك قيدها وانما الكلام في المعربات
وجمع المص الافعال مع ان الذي فيه منها انما هو نوع واحد وهو الفعل المضارع باعتبار افراده
او مشاكلة للاسماء فان قلت ما وجه اختصاص الجر بالاسم والجزم بالفعل قلت
الاسم خفيف والفعل ثقيل والجر ثقيل والجزم خفيف فاعطينا الخفيف للثقيل لتعادل
خفة الاسم ثقل الحركة وثقل الفعل خفة السكون وقوله والحاصل الخ اراد بهذا انتا
كبير فيه ما يقال انك قلت انواع الاعراب اربعة ثم جعلتها ستة وكيفية الجواب
ان يقال لما كان الرفع والنصب مشتركين بين الاسم والفعل جعلهما قسمين مفردين ولذا
لذلك قال والمشترك شيئان وصح الاخبار بكلامه بالمثنى الذي هو شيئان عن المفر
د الذي هو المشترك لان المشترك هنا مقرون بال الجنسية فيصدق بالواحد والمتعدد
وكذا يقال في قوله بعد والمختص شيئان وقوله علامات المراد بالجمع ما زاد على
الواحد ليصدق بالجزم لانه ليس له الا علامتان والله اعلم

باب معرفة علامات الاعراب

اعلم ان المعرفة تتعلق بالبسيط كزيد وعمرو والعلم يتعلق بالمركب كزيد قائم ولذا يقال
عرفت الله ولا يقال علمته والعلامات من قبيل المركب فالمناسب ح التعبير بالعلم

بالمعرفة

لا بالمعرفة واجيب عنه بانه مشى على انهما بمعنى واحد وهو قول الاكثر او يقال انه
نزل العلامات منزلة الجزئي تسهيلا على الطالب بان له ان يستعمل كلا ذلك في الجزئي
قوله في اقسام في قوله لان هذه علامات لاقسام الاعراب لا للاعراب نفسه لان الاعراب
ليس مشتركا مع غيره حتى يحتاج الى علامة تميزه والعلامة انما يؤتى بها لتمييز الاشياء المشتر
كة بعضها من بعض ويدل لهذا المنطوق الذي قدره قول المص فاما الضمة فتكون علامة الخ فجعل ا
لضمة علامة من جملة علامات احد اقسام الاعراب الذي هو الرفع وهكذا واضافة اقسام
التي قدرها للاعراب على معنى اللام بناء على ان الاعراب معنوي او للبيان بناء على
انه لفظي فتغايرت علامات هي اقسام الاعراب فتكون العلامات نفس الاعراب ويلزم
عليه اضافة الشيء الى نفسه وهي جائزة عند الكوفيين ومؤولة عند البصريين وقوله
الثلاثة في الرفع في نعت لاقسام والمضاف للاعراب لا بعيد لانه مضاف اليه والمضاف والم
ضاف اليه كالشيء الواحد وقوله من حيث هو اي بقطع النظر عن كونه في الاسم لانه بالنسبة
اليه ثلاثة الضمة والواو والالف وبالنسبة الى الفعل وحده لا ثانيا بالنسبة اليه
اثنان الضمة والنون وهو انما لم ينظر الى كون الضمة تارة تكون في الاسم وتارة في
الفعل لانهما خمسة وجميع ما قيل في الرفع يقال في النصب وانما لم يقل في الخفض والجزم
فيهما اي بالحيثية لانهما خاصان فلا يمكن فيهما ما قيل في الرفع والنصب وقوله على الاصل
هذه العبارة تقتضي ان لنا ضمة اصلية وضمة غيرها والامر ليس كذلك والاولى ان يقول
وهي الاصل وقوله نيابة مفعول مطلق عامله محذوف تقديره تنوب نيابة ولا يصح
جعله حالا من الواو والالف والنون الا بالتاويل بنائبة لانه مصدر ووقوع المصدر
حالا مع كثرته موقوف على السماع وقوله لا انها اي ان رفعيتها ووجه الاصالة
ان الحركات لا تتغير معها الذات غالبا وغيرها من العلامات تتغير معه الذات
قطعا وقوله وهي تشبعها اي لتولدها منها وهذا مبني على ان حروف العلة مركبة من
الحركات فالواو مركبة من ضمتين والالف من فتحتين والياء من كسرتين وهو قول ابن جني
في الخصائص وهو ضعيف والصحيح انها بسائط لا تركيب فيها فيقال انه اتى بالواو

ثانية لانه جمع في الغالب عنه وقوله لانها اخت الواو في المخرج اي نظيرتها في كون كل
منهما حرف مد ولين وقوله لضعف شبهها كـ من اضافة الصفة الى الموصوف اي لشبهها
الضعيف وقوله في الغنة متعلق بشبهها وهو بيان لوجه الشبه واشار به الى رد ما قيل
يقال ان النون شبيهة بحروف العلة التي من جملتها الواو في انه اذا سكنت تخبير الغنة كحروف
العلة فالغنيا من تعلقها على الالف فاجاب بان ذلك الشبه ضعيف لا تستحق النظر
يه والغنة صوت يخرج من الانف يشبه صوت الرياح في الاحجار المنفتحة والاولى في علة تا
خير النون كونها علامة في خصوص الافعال وقوله مواضع تخصها كـ ان قلت التعبير
بالجمع يقتضي ان كل واحد من هذه العلامات الاربع له ثلاثة مواضع فاكثر مع ان الواو
الف لها موضعان والالف انما لها موضع واحد قلت اجيب عنه بجوابين احدهما انه
جمع باعتبار افراد كل نوع فالالف علامة للمثنى والمثنى ذو افراد ثانيهما انه
غلب ماله ثلاثة مواضع على ماله موضعان او موضع واحد ولو قال ولما فرغ من تعداد
العلامات شرع في ذكر مواضعها ويكون فيه مقابلة الجمع بالجمع والمقابلة تقتضي
القسمة لوقوعه على ان له موضع واحد لكان اظهر وقوله الاول كـ الاولى اسقاطه ويترك
كلام المتن على حاله ويكون قوله في الاسم المفرد بدلا من اربعة بدل مفصل من
مجمل لانه على كلامه يلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه وكذا يقال في قوله الثاني وما
بعده ولو اراد السلامة من ذلك لقال بعد قوله في الاسم المفرد وهو الاول
ثم ان المفرد ثلاثة اقسام فيه باب معرفة علامات الاعراب ما ليس بمثنى ولا مجمو
عا ولا واحدا من الاسماء الخمسة وفي باب المبتدا والخبر ما ليس جملة ولا شبيها با
لجملة ولو كان مثنى او مجموعا فيقال له مفرد وفي باب النداء واسم لا ما ليس مضا
فا ولا شبيها بالمضاف وقوله نحو جاء زيد كـ كمن الامثلة اشارة الى انه لا فرق بين
ان يكون الاعراب لفظيا او تقديريا في المذكر او في المؤنث وهكذا يقال في جمع التكسير
وقوله والاسارى بضم الهمزة وفتحها جمع تقحه اسرى بفتحها فسكون الذي هو جمع اسير
مشتق من الاسار وهو الحبل الذي يربط به المأسور فاسارى جمع الجمع كما في الغا

موصى وقوله

موصى وقوله والعذارى جمع عذراء وهي البكر التي لا زالت على بكارتها ثم ان التكسير لغة ازا
لة التئام الشيء فيقال تكسرت الاناء بمعنى تفرقت اجزاؤه واصطلاحا ما تغير فيه
بناء الواحد بزيادة او نقص او تغيير شكل او بزيادة مع تبديل شكل او نقص مع تبديل
شكل او بالجميع تغييرا لم تلحق معه علامة الجمع وقد مثل كـ لجميع انواع التغييرات
من باب اللف والنشر المرتب وخرج بقولنا لم تلحق معه علامة الجمع جمع المذكر السالم وما
الحق به فالفرق بين ان لا يتغير مفرده الا بزيادة العلامة كالزيدون فان مفرده زيد
وانما تغير بزيادة علامة الجمع او يتغير بزيادة العلامة مع نقص حرف كتغيير الاعلال
في نحو قاضون جمع قاض واصله قاضي فلما جمعته قلت فيه قاضيون استثقلت
الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين
فالمفرد تغير بزيادة العلامة ونقص الياء التي هي لام الكلمة لاكن هذا التغيير غير
معتفر به فهو جمع مذكر سالم ويخرج جمع المؤنث السالم لانه تغير بالعلامة التي
هي الالف والتاء وقوله نحو صنو وصنوان الصنو هو يخرج من اصل الشجرة وهو
المسمى بالجيب وصنوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع وليس له نظير الا
قنو وقنوان وهو العنقود ويفرق بينهما بان الجمع ينون فيه النون ويعرب بالحركات
الظاهرة على النون واما المثنى فتنكسر نونه ويعرب بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا
وقوله نحو تخمة وتخم بضم التاء وفتح الخاء فيهما والتخمة فساد الطعام في المعدة بسبب
ادخال طعام على اخر قبل هضم الاول وقوله اسد واسد المفرد بفتحتين والجمع بضمتين وقد
تسكن سينه الجمع كما في الازهرية وكذا يقال في رسل وقوله نحو غلام وغلمان فالجمع
زيد فيه الالف والنون بعد الميم ونقص منه الالف التي كانت بعد اللام في المفرد وفي
تغيير الشكل ظاهر فالالف الموجودة في الجمع غير الالف التي كانت في المفرد لا
ختلاف محلهما وجمع المؤنث فقول ز وهو ما الخ ما يحتمل ان تكون واقعة واقعة
على المفرد او على الجمع فان جعلناها واقعة على المفرد لا يصح بالنسبة لقوله
وهو ان الضمير عائد على الجمع فيصير التقدير وهو اي جمع المؤنث السالم المفرد

لخ ولا معنى لكون الجمع مجردا وان جعلناها واقعة على الجمع لا يصح بالنسبة لقوله
جمع اذ الجمع لا يجمع واجيب باختيار الثاني ويكون نايب فاعل جمع اسما كان مولا
متلبسا بجمع يعود على ما والتقدير ومواده جمع المؤنث السالم الجمع الذي جمع مفرده بلا
لف وتاء الخ واحترز زـ بمزيدتين عما اذا كانت الالف اصلية نحو قضاة جمع قاض فان الا
لف في الجمع اصلية لكونها منقلبة عن ياء لان اصله قضية تحركت الياء الخ وهي لام
الكلمة وعما اذا كانت التاء اصلية نحو ابيات جمع بيت فلا يقال له جمع مؤنث سا
لم وانما يقال له جمع تكسير وقوله وتغيير الخ اي تغيير الخ واما على نعم يجيء مثو
جما ذكره من غير الغالب داخل نعم يجيء شعم التغيير على كلامه وكلام الشيخ غا
لب والاصغر يكون للمفرد كاذرعات وعرفات وقوله اصطبل بكسر الهمزة الموضع
التي تربط فيه الدواب المسمى في العرف بالازوى وقوله وحبليات تغييره بقلب
الف المفرد ياء والفعل المضارع فقول زـ لم يوجب بناءه الخ قيل الصواب تخصيص
النفي في كلام الشيخ بما ينقل اعرابه لان كلا منا في المعربات واجيب بانه ذكر
كان الشيخ ربما يتوهم اعرابه مع اتصال النون به ثم ادخال الكلام على نون يقتضي
ان هنالك شيئا اخر يوجب بناء المضارع غير النونين وليس كذلك لذلك واجيب
بان الكلام اتصلت فيه لا تدخل شيئا وقوله يضرب وتخشى مثل تمثيل لما
زـ الى انه لا فرق بين الاعراب اللفظي والتقديري وكان ينبغي ان يزيد مثالا ثالثا
لما اذا كان المانع الاشتغال نحو يرمي وبدعوا في جمع المذكر السالم حرك تقريبا
على المثنى ما جمع بواو ونون في حالة الرفع وبياء ونون في حالتي الجر والنصب
وهو نوعان اسم وصفة ويشترط في الاسم ان يكون علما لمذكر عاقل خاليا من
تاء التانيث ومن التركيب كزيد وعمرو وعامر فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل لانه
غير علم ومحله اذا لم يصغر والا فيجمع ولا نحو زينب لانه علم لمؤنث ولا نحو
لاحق لانه علم لمذكر غير عاقل ولا نحو طلحة لوجود تاء التانيث ولا نحو
بعلبك من المركب المزجي وسيبويه من المركب الاسنادي واما المركب الاضافي



فيجمع صدره فيقال غلاموا زيد وقال الكوفيون يجمع كل من الصدر والعجز و
يشترط في الصفة ان تكون لمذكر عاقل خاليا من تاء التانيث لا يمنع
مؤنثه من الجمع بالالف والتاء فلا يجمع نحو حايض لانه صفة لمؤنث ولا نحو جريح لا
نه يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا نحو سابق لانه صفة لغير عاقل ولا نحو علامة
لوجود التاء ولا نحو سكران وغضبان لان مؤنثيهما سكرى وغضبى لا يجمع با
لف وتاء لكن على منع الشرط الاخير فاذا تبدل الوصف على التفضيل فيجمع هذا الجمع
كافضل والى كون جمع المذكر يشمل الاسم والصفة اشار في الالفية بعامر ومذنب فقال
وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب فان قلت الاولى ان
يقول الملحق والمجموع بالواو والنون ليشمل الملحقات بجمع المذكر السالم المشار اليه
بقوله في الالفية وشبه ذين وبه عشرون وبابه قلت اجيب بان في كلام الشيخ حذف الواو
مع ما عطفت اي في جمع المذكر السالم وما الحق به او يقال خص جمع المذكر السالم لانه
الاصل والاملا خصوصية له كما علمت ثم انما يسمى جمع المذكر السالم يسمى الجمع الذي
على هجاءين والجمع الذي على حد التثنى وقوله مع قطع النظر لا يقال في قطعنا النظر
عن الزيادة فيها وعينا ما فيه عنوان لانا نقول الواو والياء فيها اتي بهما في مقابلة
الحركة في المفرد والنون في مقابلة تنوين المفرد فلم يثبت لهما بمجرد الجمعية بل لها و
لشيء اخر وهو المقابلة بخلاف الزيادة في صنوان فانها لحقت الجمع لانه معها با
لحركات مع التنوين كالمفرد وفي الاسماء الخمسة الكلام فيها من وجوه اربعة عدد
ها واصولها ومعانيها وشروط اعرابها بالحروف اما عددها فما قاله الشيخ تبعا للعجلي
والزجاجي انها خمسة وقال الجمهور انها ستة بزيادة الهن وهو الذي في الالفية
حيث قال كذا حم وهن وانما اسقطه الشيخ لان اعرابه بالحروف لغة قليلة كما
في زـ والاكثر ان يكون معربا بالحركات منقوصا وفي الالفية والنقص في هذا الاخير
احسن وزاد بعضهم سابعا وهو من في حكاية النكرة في الوقف فيقول في حكاية
من قال جاء رجل منو ومن قال رايت رجلا منا ومن قال مررت برجل مني وزاد

وصبور

بعضهم ذو الطائية الموصولة في لغة من اعربها واشار اليها بقوله جاهل اب واخ وحم وهن عند
من زاد ابو واخو وحمو وهنو فحذفوا اللام الكلمة التي هي الواو في جميعها لكثرة الاستعمال
واصل فم فوه بفتح الفاء عند سيبويه وضمها عند الفراء واتفقوا على سكون الواو واصل ذلك
بدليل فويه وافواه فحذفت لامه وهي الهاء اعتباطا فان لم تبدل عينه ميما اعرب مثل الا
عرابه وان ابدلت اعرب بالحركات الظاهرة في الميم وفي الا العبية والفصيح حذف الميم منه بالاضافة واما
ذو فاصله ذوي وهو وزنه فعل بسكون العين او فعل بفتحها فولا ثم حذفت عينه
او لامه واما فعل فيهما فلا يتشكل منه الا الحم وهو لغة في اقارب الزوج مطلقا وقصد العين
في ابيه دعية فيتعين كسر الكاف المضاف الحم اليه والكاف فيما عدا الحم بحسب المخاطب
واما شروط اعرابه بالحروف فان تكون مكبرة مفردة مضافة لغير ياء المتكلم واستغنى عن
هذه الشروط لكونه ذكرها كذلك كما قال فلو صغرت اعربت بالحركات نحو هذا اخيك
ورأيت اخيك ومررت باخيك ولو كانت مثناة نحو ابوان او جمعت جمع مذكر سالم
نحو ابون اعربت اعراب المثنى والجمع بالحروف على غير شرط الصفة وان جمعت جمع
تكسير نحو اخوة اعربت بالحركات وان لم تضف اعربت بالحركات ايضا نحو ان له ابا ولو
اضيفت للياء اعربت اعراب المضاف لياء المتكلم بالحركات المقدرة فيها قبل الياء منع
منها اشتغال المحل بحركة المناسبة نحو هذا اخي فيه اضيفت لما عدا الياء
اعربت بالحروف اضيفت لظاهر او ضمير فتمثيل [illegible] به مضافة للكاف لا تخصيص وتشي
كالاضافة انما هو فيما عدا ذو وهو والاضافة لازمة للاضافة فاشتراطها فيهما
من باب تحصيل الحاصل ثم كما تكون الاضافة ملفوظا بها كذلك تكون مقدرة
كقوله • خالط من سلمى خياشيم وفا • الاصل وفاها فهو منصوب بالالف عطف
معطوف على خياشيم • تنبيه • اعترض بان التثنية مصدر ثنى يثني تثنية والا
لمصدر فعل الفاعل وفعل الفاعل معنى من المعاني والالف لا تكون علامة
في المعنى وانما هي علامة في اللفظ الذي هو المثنى واجيب بان المراد
المصدر الذي هو التثنية واراد اسم المفعول الذي هو المثنى كما يأتي للازهري فقط

المعربات

المعربات واضافة التثنية للاسماء من اضافة الصفة للموصوف اي في الاسماء المثناة
والمثنى حقيقة هو الاسم الدال على اثنين بزيادة في اخره صالح للتجريد وعطف مثله
عليه فلا اسم جنس يصدق بكل اسم ويخرج به الفعل بناء على ان الجنس يخرج ما ليس
الفعل ولا الجمع وعلة المنع فيه ان مدلوله جنس يصدق بالقليل والكثير نحو ضرب
زيد عمرا فمدلول ضرب الضرب وهو يصدق بمرة ومرتين واكثر وهذا معنى التثنية
والجمع فلا فائدة في تثنيته او جمعه واما الذي يردان نحو مان والذي يردون نحو مون
فيقال لمن صدر منه القيام مرة او مرتين او اكثر ولو كان مثنى او مجموعا لجاز
ان تقول زيد قام اذا صدر منه القيام مرتين وزيد قاموا اذا صدر منه القيام مرات
وهو باطل وخرج بالدال على اثنين ما دل على واحد بزيادة كرجل رجلان كسكران
وما لم يشتمل على رجليه نحو مزموع بحمزة في اخره على العفو وخرج به ايضا ما دل
على اكثر من اثنين نحو صنوان ان اريد به الجمع وخرج بزيادة في اخره ما دل على اثنين
لا بزيادة كزوج وشفع وخرج بصالح للتجريد اثنان واثنتان فهما ملحقان بالمثنى
وخرج بعطف مثله عليه القمران للشمس والقمر والعمران لابي بكر وعمر فليس ما ذكر
مثنى حقيقة ويشترط في الاسم الذي يثنى شروط ثمانية جمعها من قال

• وللمثنى قبل ثمان	من الشروط عرفت بالبيان •
• اولها الاعراب والتنكير	وعدم التركيب والتغيير •
• وان يكون معه ذا وان لا	يغني عنه غيره فقد تلا •
• كذا اتفاق اللفظ والمعنى مع	شروطه مجموعة للمجتلي •

فيخرج بالمعرب المبني كاسماء الاشارات والموصولات واما ذان وتان واللذان واللتان
فهي على صورة المثنى لا مثنى حقيقة لان معرفها مبني ويخرج العلم الباقي على علميته
فلا يثنى الا اذا قصد تنكيره والدليل على التنكير دخول الالف واللام على المثنى ويخرج
المركب الاسنادي فلا يثنى اتفاقا والمزجي كبعلبك على الاصح واما المركب الاضافي
فيثنى صدره وهو المضاف والمضاف اليه اخر البيت الثاني بالجمع عطفا على الاعراب

لا بالجر عطفا على التركيب موصول لعدم لانه شرطه وجود لا عرابي ويخرج به ما لا نظير
له في الوجود كالشمس والقمر واما قولهم القمران فهو من باب التغليب للقمر على الشمس
وهو ملحق بالمثنى كما مر ويخرج غير المفرد فلا يثنى المثنى ولا الجمع الذي على حده ويخرج ما
اذا استغني عن تثنيته بتثنية غيره كسواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي
فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان ويخرج ما اذا اختلفا في اللفظ واما الابوان للاب
والام فهو من باب التغليب ملحق بالمثنى ويخرج ما اذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى
كالمشترك نحو عين اذا اريد باحداهما الجارحة وبالاخرى الذهب فلا يثنى فان قلت
لم اعرب المثنى والجمع على حده بالحروف قلت لما فرعا عن الافراد والاعراب بال
حروف فرع عن الاعراب بالحركات فاعطي الفرع للفرع والاصل للاصل ضمير تثنية
او ضمير جمع للاولى ان يقول اذا اتصل به الف الاثنين او واو الجماعة ليشمل ما اذا كانا
ضمير شي او حرفين قول ز وتسمى الافعال الخمسة منهم من سماها ثلاثة نظرا الى مجرد
الصيغ من غير نظر لتاء ولا ياء ولا ضمير ولا حرف ومنهم من سماها خمسة نظرا الى ان
يفعلان ويفعلون اما ان يكونا بالياء او بالتاء من غير نظر لحرف ولا ضمير وتفعلين لا يكون
الا بالتاء ومجموع ذلك خمسة ومنهم من جعلها ثمانية ومنهم من جعلها عشرة انظر
بيان ذلك في حاشيتنا على المكودي وكسرت النون بعد الالف تشبيها بنون المثنى
وفتحت بعد الواو والياء تشبيها بنون الجمع والنصب قول ز من حيث هو اشار
بهذا الى ما هو مقرر في الجمع من ان ال اي اداة انها خمسة بالنسبة الى الاسم فقط
فلا يصح لانها بالنسبة اليه اربعة وان اراد بالنسبة الى الفعل فقط فهي بالنسبة
اليه اثنان وان اراد بالنسبة لهما تفصيلا فهي ستة فاجاب بان ذلك اجمالا
من غير اعتبار واحد منهما وقوله فرع الفتحة تقدم وجهه وما في الذي بعده في الرفع جملة
قيل في الرفع يقال مثله في النصب ولعطفه في الجر والجزم فلا حاجة للاعادة وقوله
مواضع جمع مواضع باعتبار الافراد الشخصية الخارجية لان الالف ليس له الا موضع
واحد والكسرة كذلك والياء لها موضعان ولا يقال اطلق الجمع واراد ما زاد على الواحد

لاتي ذلك بغير مطرد بالنسبة للالف والكسرة كما علمت وقوله الاول تقدم ما في مثل هذا
ومثل بثلاثة امثلة اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون مضافا او غيره كما هو الاعراب
او مفردا وكان ينبغي ان يأتي بامثلة للمؤنث مثل ما ذكر في المذكر وقوله الذي دخل
عليه في مكزاء في غالب النسخ وفي بعضها اذا دخل عليه ناصب والمناسب لعبارة الشيخ
النسخة الاولى وزاد ز ذلك للايضاح والا فمعلوم انه لا ينصب الا اذا دخل عليه عامل النصب
ولم يقيد بذلك في الرفع لان العامل معنوي فلا يظهر في قوله وما اشبه ذلك قيل هذا
لا فائدة فيه مع قوله قبل نحو والاولى لـ ز ان يجعله نحو في قوله من نحو لانه استوفى الامثلة
الخمسة فلم يبق ما يدخل تحت نحو قول ز وقيل مفعول مطلق في الاول قول الجمهور والثاني
في قول الزمخشري وابن الحاجب والجرجاني معرفين بينهما بان الشيء ان كان موجودا
قبل الفعل ثم اوقعت الفعل عليه كضربت زيدا فهو مفعول به وان وجد با
لفعل كالصوت فانه وجد بنا يخلق الله له فهو مفعول مطلق ولم يفرق الجمهور
بين ذلك التفرقة فان قلت لم نصبوا جمع المؤنث بالكسرة وهلا نصبوه بالفتحة
على الاصل قلت فعلوا ذلك ليكافئ الفرع وهو جمع المؤنث اصله وهو جمع
المذكر لانه منصوب بالياء ولم يعربوه بالحروف كاصله لانه ليس في اخره حروف تصلح
للاعراب وقوله المفتوح ما قبلها فرقا بين المثنى والجمع لا يقال لم كسروا
نون المثنى وفتحوا نون الجمع المشار اليه ببنين من قول الابيات ونون مجموع في
مع قوله ونون ما ثني في لانا نقول المثنى خفيف لدلالته على اثنين والجمع
ثقيل لدلالته على ثلاثة فاكثر والفتح خفيف والكسر ثقيل فاعطي الخفيف
للثقيل والثقيل للخفيف ليقع التعادل وقوله وتقدم في كم تقدم له بيان العما
في تفصيله وانما تقدم ما بعدها وقوله مواضع جمع باعتبار الافراد الشخصية
والا فالفتحة ليس لها الا موضع واحد المنصرف قول ز وهو الاسم المتمكن في هذا
تعريف للمنصرف من حيث هو سواء كان مفردا او جمع تكسير واعلم ان الاسم ثلاثة
اقسام متمكن امكن اي معرب منصرف وهو الذي لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع

من الصرف كزيد ورجل الثاني متمكن غير امكن اي معرب غير منصرف وهو الذي اشبه الفعل فيما
فاته فيعرب ولا ينون كمساجد والثالث غير متمكن ولا امكن وهو المبني الذي اشبه الحرف في احد
الوجوه المشار اليه بقول الالفية كالشبه الوضعي البيتين وذلك كالمضمرات واسماء
الاشارات وقوله لدخول في المراد بالدخول اللحوق لان الدخول حقيقة انما يكون اولا
والتنوين انما يكون اخرا واضافة تنوين الى الصرف من اضافة المسمى الى الاسم اي التنوين
المسمى بالصرف فيؤخذ منه ان التنوين هو الصرف وهو خاص بتنوين التمكين ولا
يقال لغيره من سائر التنوينات انه تنوين الصرف والى تنوين الصرف اشار في الالفية
بقوله • الصرف تنوين اتى مبينا • معنى يكون به الاسم امكنا • وقيل الصرف التنوين
مع الجر وقيل هو تنوين التمكين والعوض والمقابلة وقوله وسياتي اي في المنصرف
اي من تنويع الاسم المعرف وجمع التكسير وقوله ولا يكون اشار بهذا الى تعبير
النوعين قبله ووجهه بانه لازم للتنوين فتفسيره بذلك من باب تحصيل الحاصل وهذا
مبني على ان تنوين المقابلة يقال له تنوين الصرف وقد علمت ان الحق خلافه فعدم
التعبير ح كلامه وقوله اذا لم يكن علما اي هذا تقييد لقوله ولا يكون الا منصرفا بدليل قوله
بعده وقد يقال ان الكلام في الجمع واذا صار علما فهو مفرد فلا حاجة لهذا التقييد الا
باعتبار اصله وقوله فان كان علما اي فان صار علما وذلك كعرفات فعرفات منقول به
فعرفات اسم لموضع الوقوف وقوله جاز فيه الصرف وعدمه اعلم ان العرب في هذا النوع
ع المسمى به ثلاث فرق فرقة نونته ونصبته بالكسرة اجراء له مجرى اصله وهي اللغة
المشهورة وفرقة اعربته اعراب ما لا ينصرف فحذفوا تنوينه ونصبوه وجروه بالفتحة
وفرقة حذفت تنوينه ونصبته بالكسرة فالفرقة الاولى راعت اصله فقط وهو الجمعية
والثانية راعت الحالة الراهنة وهي العلمية دون الجمعية فمنعته من الصرف للعلمية
والتانيث والثالثة راعت الجمعية فنصبته بالكسرة وراعت العلمية فحذفت تنو
ينه فكانها مركبة منهما واللغات الثلاث انما تجري في المسمى به الجمع المقرون بالف وا ما
المقرون فقط فبالاتفاق على انه يعامل معاملة الجمع فينصب ويخفض بالكسرة فصواب

ان يقيد

ان يقيد بغير المقرون بالف ليتاتى له التقييد بقوله اذا لم يكن علما لانه في المقرون لا يختلف الجمع
مع المسمى وقوله المعتلة سميت بذلك لانها حالة اضافتها لغير الياء • اخرى واو رفعا والفا
نصبا وياء جرا وهي حروف العلة في الاسم الذي لا ينصرف اي ما يصدق عليه الاسم الذي لا ينصرف لان
اللفظ الذي ذكره المص فيصدق بالمفرد كاحمر الاعراب كزينب او مفرد كحبلى وجمع التكسير كذلك
كمساجد وعذارى وهذا مفهوم المص في التوضيح التسابقين والاسم الذي لا ينصرف ما فيه علتان
من علتين او علة واحدة تقوم مقامهما ومجموع العلل تسع جمعها ابن النحاس في قوله
• اجمع وزن عادلا انث بمعرفة • • • ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا •
والمراد بالعلة الخروج عن الاصل وبيانه ان الاصل في الاسم ان يكون مفردا مذكرا نكرة عربي
الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول ولا خارج عن اوزان الاحاد ولا شبيه بالفعل في وزنه
فان خرج عن الاصل بفقد شيء مما ذكر او بفقد واحد منها قامت مقام اثنين فهو منع من الصرف الذي هو
التنوين لانه صار شبيها بالفعل ووجه الشبه ان الفعل فيه علتان فرعيتان احداهما من جهة
اللفظ والاخرى من جهة المعنى اما التي من جهة اللفظ فهي اشتقاقه من لفظ المصدر والمشتق
فرع عن المشتق منه واما التي من جهة المعنى فهي احتياجه في حصول الفائدة الى الفاعل وما
يحتاج فرع عن الاسم الذي لا يحتاج فاذا شابه اسم فعلا في مجرد وجود علتين فرعيتين فيه او ما
يقوم مقامهما فلا يوجد فيه الجر والتنوين كما لا يوجدان في الفعل فلو كانت العلتان في الا
سم من جهة اللفظ فقط او من جهة المعنى فقط فلا اثر لهما فمثال الاول اجيمال تصغير
اجمال جمع جمل ففيه علتان من جهة اللفظ الجمع والتصغير ومثال الثاني حائض ففيه
علتان فرعيتان من جهة المعنى فقط الوصفية والتانيث كذا قالوا فيجري اذا بالكسرة
منونين فلنعد والحق ان التانيث من العلل اللفظية كما ياتي والعلل المعنوية منحصرة
في علتين العلمية والوصفية وهما لا يمكن اجتماعهما في لفظ واحد ثم ان من العلل التسع
منها ما يقوم بنفسه من غير احتياج لعلة اخرى وهي صيغة منتهى الجموع والف التانيث
مطلقا وباقيها لا بد فيه من وجود علتين احداهما معنوية وهي لا تكون الا علمية او وصفا
والاخرى لفظية وهي وشرطها مع العلمية احد امور ستة التركيب المزجي والتانيث بغير الف

او العجمة او وزن الفعل او زيادة الالف والنون او العدل واما مع الوصف فلا تكون
العلة الاخرى الا احد امور ثلاثة الوصف مع العدل او الوزن او زيادة الالف والنون
وقد ذكر جميع ذلك مع امثلته على هذا الترتيب فاشار للاول مما فيه علة واحدة وهي
صيغة منتهى الجموع بمصابيح ومساجد فهما ممنوعان بفتحة نيابة عن الكسرة لانهما
من الاسم الذي لا ينصرف منع من صرفه صيغة منتهى الجموع وهي علة واحدة قامت مقام
علتين احداهما من جهة اللفظ وهي كونه جمعا والاخرى من جهة المعنى وهي كونه لا
نظير له في الاحاد قال بعض وانى (?) بمثالين اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون بعد الالف
حرفان كمساجد او ثلاثة اوسطها ياء ساكنة كمصابيح ولا فرق بين ان يكون اولهما
ميما او لا كقناديل والى منع صيغة منتهى الجموع اشار في الالفية بقوله • وكن لجمع
مشبه مفاعلا • او المفاعيل بمنع كافلا • وسميت هذه الصيغة صيغة منتهى
الجموع لان جمع التكسير اذا كان على هذه الصيغة فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذا
لك مرة اخرى لان هذه الصيغة غاية واقصى جموع التكسير وان كان جمع التكسير
على غير هذه الصيغة فيمكن جمعه جمع تكسير مرة اخرى كاصل (?) بضم الهمزة والصاد جمع
تكسير لاصيل واصل الجمع يجمع على اصال واصال يجمع على اصائل وهو منتهى الجمع
فلا يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة اخرى واما هذه الصيغة فتجمع جمع سلامة
كصواحب الذي هو على هذه الصيغة جمع على صواحبات جمع مؤنث سالم وقوله او
كان مختوما بالف التانيث الخ اشار به الى النوع الثاني مما فيه علة واحدة ومثل بمثالين
اشارة الى انه لا فرق بين الف التانيث الممدودة والمقصورة والى منع الف التانيث
مطلقا اشار في الالفية بقوله • فالف التانيث مطلقا منع • صرف الذي حواه كيفما وقع •
فصحراء وحبلى ممنوعان من الصرف لوجود علة واحدة وهي الف التانيث قامت
مقام علتين احداهما لفظية وهي لزوم التانيث والاخرى من جهة المعنى وهي
التانيث وقوله او كانت فيه العلمية والتركيب الخ هذا شروع منه فيما يكون فيه
علتان فمعديكرب ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهي التركيب ومعنوية وهي

العلمية

والصواب ان هذا المثال معنوية (?)

العلمية وقيد التركيب بالمزجي احترازا من الاضافي كعبد المطلب فيه ما كان عليه من الصرف كبعلبك
مرادا بكل ومنع من الصرف كحضرموت مرادا به مسرة (?) والمضاف الاول فيهما مصروف تقديرا واما التركيب
الاسنادي المجعول علما فحكمه الحكاية ومحل كون التركيب المزجي يعرب ما لم يكن مختوما بويه
كسيبويه وما لم يركب كخمسة عشر فالمختوم بويه يبنى على الكسر والثاني يبنى على الفتح والى
منع العلمية مع التركيب المزجي اشار في الالفية بقوله • والعلم امنع صرفه مركبا •
تركيب مزج نحو معديكربا • وقوله او العلمية والتانيث الخ مثل بمثالين اشارة الى ان التا
نيث بغير الف تارة يكون لفظيا وهو المختوم بهاء التانيث سواء كان مسمى به علما لمؤ
نث كفاطمة او لمذكر كطلحة وتارة يكون معنويا وهو الذي ليس فيه التاء وشرط منع
الخالي من التاء ان يكون زائدا على ثلاثة احرف كزينب او يكون محرك الوسط كسقر
اسم لجهنم اعاذنا الله منها فحركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع او يكون اعجميا كجور
اسم لبلد او يكون اسم ذكر في الاصل سميت به امراة كزيد فان لم يوجد واحد من هذه
الاربعة كهند فيجوز فيه وجهان الصرف وعدمه والمنع اولى والى منع التانيث
وجميع ما ذكر اشار في الالفية بقوله • كذا مؤنث بهاء مطلقا • وشرط منع العاري
كونه ارتقى • فوق الثلاث او كجور او سقر • او زيد اسم امراة لا اسم ذكر • وجهان
في العادم تذكيرا سبق • وعجمة كهند والمنع احق • فكل من فاطمة وزينب في كلامه ممنوعا
ن من الصرف لعلتين معنوية وهي العلمية ولفظية وهي التانيث اللفظي في الاول وا
لمعنوي في الثاني وقوله او العلمية والعجمة الخ فابراهيم ممنوع من الصرف لعلتين
لفظية وهي العجمة ومعنوية وهي العلمية وجميع الانبياء من غير العرب الا اربعة
المشار اليهم بحروف شصهم فالشين لشعيب والصاد لصالح والهاء لهود والميم لمحمد
صلى الله عليه وسلم فلا تمنع هذه الاربعة من الصرف وزيد شيث ونوح ولوط فمجموع
ما يصرف من اسماء الانبياء سبعة والى منع العلمية مع العجمة اشار في الالفية بقوله
والعجمي الوضع والتعريف مع • زيد على الثلاث صرفه امتنع • وقوله او العلمية ووز
ن الفعل الخ فاحمد ويزيد ممنوعان من الصرف لعلتين لفظية وهي وزن الفعل ومعنوية
وهي العلمية وكان ينبغي ان يبدل احد المثالين بنحو شمر اسم فرس لبيان انه لا فرق

يعني ان يكون الوزن خاصا بالفعل ولم يستعمل في الاسم الا شذوذا كشمر فهو فعل ماض او
لم يكن خاصا بالفعل ولكنه غالب فيه كاحمر ويشترط في هذا الثاني ان يكون في اوله اسم حرف
زايد مثل حروف المضارعة الاربعة التي تزاد في اول الفعل ففي اول احمر الهمزة وفي اول يزيد الياء
والى منع العلمية مع وزن الفعل اشار في الالفية بقوله . كذاك ذو وزن يخص الفعلا . او غالب
كاحمد ويعلا . وقوله او العلمية وزيادة الالف كعثمان فممنوع من الصرف لعلتين لفظية و
هي الزيادة ومعنوية وهي العلمية والى منع العلمية مع زيادة الالف والنون اشار في الالفية
بقوله . كذاك حاوي زايدي فعلانا . كغطفان وكاصبهانا . وقوله او العلمية والعدل كعمر
ممنوع من الصرف لعلتين لفظية وهي العدل ومعنوية وهي العلمية وعمر معدول عن عامر قال
فاذا عينا العدل لانا وجدنا عمر ممنوعا من الصرف وليس فيه الا العلمية وهي لا تؤثر وحدها
مقدرنا العدل لئلا يلزم منع مؤثرية العلة الواحدة لا تؤثر والى منع العلمية مع
العدل اشار في الالفية بقوله . والعلم امنع صرفه ان عدلا . كفعل التوكيد او كثعلا . وقوله
او كان فيه الوصف والعدل في خمس العدل الوصف التي فيه العدل ولم ياتي بمثال نتنزل عليه
ومثاله قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وما بعده صفة لاولي مخفوضة
بالفتحة انها نيابة عن الكسرة المقدرة في مثنى والظاهرة في غيرها وجميعها ممنوع من الصرف لوجو
د علتين معنوية وهي الوصف ولفظية وهي العدل لانه معدولة عن اصول اعدادها
المكررة فمثنى معدول للاختصار عن اثنين اثنين وثلاث معدول ومختصر من ثلاثة
ثلاثة ورباع عن اربعة اربعة واما قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ور
باع فهي احوال منصوبة والى منع العدل مع الوصف في مثنى وما بعده اشار في الالفية بقو
له . ومنع عدل مع وصف معتبر . في لفظ مثنى وثلاث واخر . وقوله او الوصف ووزن الفعل
الفعل فافضل ممنوع من الصرف لوجود علتين معنوية وهي الوصف ولفظية وهي وزن الفعل
الغالب والى هذا اشار في الالفية بقوله . ووصف اصلي ووزن افعلا . ممنوع تانيث بتا كاشهلا .
وقوله او الوصف وزيادة الالف والنون كسكران فيه ايضا علتان لفظية وهي زيادة الالف والنون ومعنو
ية وهي الوصف والى هذا الاشارة بقول الالفية . وزايدا فعلان في وصف سلم . من ان يرى بتاء
تانيث ختم . وقوله مالم تضف في هذا تنكيت على الناظم حيث اطلق وقد يقال ان كلام الناظم في غير

2 3
وهاذا شروع منه في الوصف
مع احد العلل الثلاث التي
اولها معه العدل ثم ذكر

المنصوب

3
من اقوال

المنصرف والظاهر والمعرف بال منها منصرف تغليبا على ما هو الحق والى التغيير اشار في الالفية
بقوله . مالم يضف او يك بعد ال ردف . وللجزم الجزم لغة القطع واصطلاحا ذهاب الحركة او
الحرف من اخر الفعل المعرب فقول ز وهو مسقوط في ان قلت اذا كان السكون اصطلاحا
الحذف ايضا لانه مرادف للسقوط فالاولى للمؤلف ان يقول وللجزم الحذف ويكون الحذف شاملا
لحذف الحركة وحذف الحرف العلة فلت صرح بالمقصود زيادة في التقريب على المبتدي المقصود
بهذه المقدمة . وقوله في الخمسة اي من الخمسة فيكون تسلط مرفوعا وعلامة رفعه الضمة المقدرة
على الواو منع من ظهورها الاشتغال بالحذف ومن هي اي الواو من الخمسة تبعا لحذفها في اللفظ
وقوله التقاء الساكنين في نسختان نسخة بالاثبات ونسخة بالنفي بزيادة لا النافية و
كلاهما صحيح فعلى نسخة الاثبات يكون علة لحذفها في اللفظ كانه قال وانما حذفت في اللفظ
لوقوع التقاء الساكنين ونسخة النفي راجعة للخط كانه قال حذفت في الخط تبعا للفظ
لا انها حذفت في الخط لالتقاء الساكنين واما حذفها في اللفظ فلذلك والاولى نسخة الاثبات ليعبر
علة حذفها في اللفظ ايضا . وقوله فان النون حذفت في اصله قبل التوكيد تبلوون على وزن
تنصرون الواو الاولى لام الكلمة والثانية واو الجمع ثم تقول استثقلت الضمة على الواو لام
الكلمة فحذفت الضمة او تقول تحركت الواو وانفتح ما قبلها في الاصل فقلبت الواو الفا فالتقى
ساكنان على كل فحذفت الاولى التي هي لام الكلمة لذلك ولم تحذف الثانية لانها كلمة براسها
ولام الكلمة جزء كلمة وحذف الجزء اخف من حذف الكلمة فصار تبلون على وزن تفعون ثم اكد
بنون التوكيد الثقيلة فصار تبلونن فالتقى ثلاثة امثال نون الرفع ونون التوكيد وهي
نونان فحذفنا نون الرفع لتوالي الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا سبيل لحذف
احدهما لان الواو اتي بها للدلالة على الجمعية والنون اتي بها للتوكيد فحركنا الواو بحركة تنا
سبها وهي الضمة وتجيء يعني اعرابه ان تقول اللام موطئة للقسم وتبلون فعل مضارع
مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الامثال والواو
نايب الفاعل . وقوله مواضع جمع باعتبار الاشخاص كما ترى نظيره والا فالسكون ليس له الا مو
ضع واحد والحذف ليس له الا موضعان . وقوله وعلامة جزمه حذف في اعلم انهم اختلفوا هل حرف
العلة محذوف عند الجازم او به ذهب سيبويه الى الاول فقال ان الجازم لما دخل حذف الحركة

3
الاولى وهي

المفردة مكتفيا بها عما ذكر من صورة المجزوم والموقوف واحدة فجزموا حرف العلة للفرق بين صورة
المجزوم والموقوف مجرى العلة فحذف محذوف عند الجازم لا بدونه مذهب ابي السراج الى الثاني وقال
ان الحركة في الافعال لا تقديرا لان الاعراب في الافعال فرع فلا حاجة لتقديره فيه وقيل الافعال الى
المعتلة عنده مبنية فلما دخل الجازم لم يجد حركة مقدرة فحذف الحرف لان الجازم كالدواء المسهل
ان وجد فضلة اخذها والا اخذ من قوى البدن فيكون حرف العلة محذوفا بالجازم لا عنده

فصل الفصل لغة هو الحاجز بين شيئين واصطلاحا اسم لطائفة من المسائل
بل مشتركة مع ما قبلها في الحكم فان كانت غير مشتركة فيعبرون بباب فقط وهو خبر لمبتدا محذوف
اي هذا فصل من فصل ما قبله **قوله** في ذكر هاذا الى غفلة من حكايته قال لما ذكر علامات
الاعراب تفصيلا اراد ان يذكرها اجمالا لمكانه قبل ان **ولم** جعل هذا فصلا ثم بابا واختصا
للطالب بل حصل شيئا من باب معرفة علامات الاعراب او قد كان الراعي يعتمد على
الشيخ كثيرا في زيادة هذا الفصل بقوله ان هو الا المقدمة معرفة لا ما بينه في التنكير قيل ثم
كقوله بعد ان الصواب ما فعله الشيخ نصيحة للطالب وقد كان بعض الفضلاء يختم بابا معرفة
علامات الاعراب من قبل الزجاج الذي هو كالجرومية ثلاث مرات ويقول ان علم العربية
مبني على هذا الباب فان حفظه المبتدي سهل عليه غيره **وقوله** على عادة المتقدمين في عادة
المتقدمين يذكرون الشيء اولا مجملا ثم يذكرونه ثانيا مفصلا فيكون اوقع في النفس
وبعضهم يذكر الشيء مفصلا ثم يذكره مجملا كما فعل الشيخ اختبارا لما حصل الطالب شيئا
مما مر ام لا **المعربات قسمان** المعربات مبتدا قسمان خبره ان قلت يلزم عليه الاخبار
بالمثنى عن الجمع قلت هو كذلك ولكن لا يضر التنافي بل الخ ان تجعل المثنى ولي مبني
التنوع بان تقول هو جمع باعتبار تعدد كل قسم تحته انواع فهو جمع في المعنى على حد قوله
تعالى فاذا هم فريقان يختصمون **وقوله** او السكون اشار به الى ان قول الشيخ بالحركات
شامل للحركات الوجودية والعدمية وهو السكون **وقوله** او بالحذف اي حذف من الاحرف
لا رفعه في الفعل المجازم وحذف النون فيه للناصب واشار الى ان الحروف في كلام الشيخ
اما وجودية واما عدمية **وكلها** قوله كلها مجموع اعلم ان الكل عند المناطقة جميعي و
مجموعي فان كان الحكم على كل فرد فهو جميعي كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وان كان

الحكم

لأن كل قسم

قسمان

بان تقول ان الف فيه للجنس مصدقا بالتثنية والجواب ان تجعل المثنى وبابه الخ

الحكم على البعض دون البعض فهو مجموعي كقولك بنو تميم يحملون الصخرة العظيمة اي
مجموعهم وبعض افرادهم ولعين المراد الحكم على كل فرد بذلك لان منهم الضعفاء والنساء
والصبيان وجعل **ان** كلام الشيخ من الكل المجموعي لتخلف الاحكام في بعضها كما ياتي في قول الشيخ
وخرج ثم يأتي ما قال ان الكل مجموعي لا ان قطعنا النظر عن قول الشيخ بعد وخرج عن الاصل
اي ان الكل في كلام الشيخ جميعي بدليل وخرج لانهم لا يخرجون الا ما دخل والى هذه الكلية
اشار بعض الائمة بقوله ٠ فارفع بضم وانصبن فتحا وجر ٠ كسرا كذكر الله عبده يسر ٠ واجزم
بتسكين **وقوله** هذا هو الاصل اي هذا المذكور من الرفع بالضمة والنصب بالفتحة وهكذا هو
الاصل **اشياء** جمع شيء واصله شيئاء فكرهوا اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين وهو الالف
فحذفوا الهمزة الاولى لام الكلمة على الفاء والعين فصار اشياء فهو ممنوع من الصرف لالف
التأنيث الممدودة **جمع المؤنث السالم** اي ما يصدق عليه جمع المؤنث فهو ما جمع بالف وتاء
مزيدتين هذا اللفظ المذكور وهو مكتفا [illegible] الى اخر الفصل والى نصب جمع المؤنث
بالكسرة حملا على الجر اشار بعض الائمة بقوله ٠ وما بتا والف قد جمعا ٠ يكسر في الجر وفي النصب
معا ٠ **والاسم الذي لا ينصرف** اي ما يصدق عليه ذلك والى هذا اشار بقول بعض الائمة ٠ وجر بالفتحة
ما لا ينصرف ٠ **الاخر** زيادة الايضاح لان المعتل عند النحاة لا يطلقونه الا على المعتل الاخر
مع اهل التصريف يطلقونه على المعتل الفاء او العين او اللام والى كون الفعل المضارع المعتل
الاخر يجزم بحذف اخره اشار بعض الائمة بقوله ٠ واحذف جازما ثلاثهن ٠ **والافعال الخمسة**
سماها خمسة باعتبار ما مر والا فهي ان جعلت من اقل او اكثر كما مر **ترفع بثبات النون** الى قوله
اشار بعض الائمة بقوله بالالف ارفع المثنى ٠ مع قوله ٠ وتخلف الياء في جميعها الالف جرا ونصبا
بعد فتح قد الف ٠ وكون المثنى معربا بالحروف هي اللغة المشهورة ومنهم من يلزمه الالف
في الاحوال كلها ويعرب بالحركات المقدرة عليه اعراب المقصور وعليه خرج ان هذان ل
ساحران ومنهم من يلزمه الالف ويعرب بالحركات الظاهرة على النون رفعا ونصبا وجرا مثل
زيد **جمع بالواو** والى هذا اشار بعض الائمة بقوله ٠ وارفع بواو وبيا اجرر وانصب ٠ سالم جمع عامر
ومذنب ٠ **واما الاسماء الخمسة** الى حكمها اشار بعض الائمة بقوله ٠ وارفع بواو وانصبن
بالالف ٠ واجرر بياء ما من الاسماء اصف ٠ **والافعال الخمسة** اي رفعها بالنون اشار بعض الائمة

بقوله . واجعل لنحو يفعلان النون . رفعا وتدعين وتسألون . والى حكم نصبها وجزمها بجزمه اشار في الالفية بقوله . وحذفها للجزم والنصب سمه . فقد استوفى الكلام ابواب النيابة فان قلت لم حملوا النصب في الافعال الخمسة على الجزم فنصبوها بحذف النون ولم يجعلوا ذلك في الافعال المعتلة بل نصبوها بالفتحة الظاهرة في الواو والياء والمقدرة في الالف قلت اجيب بتعذر الاعراب بالحركات في الافعال الخمسة بخلافه في الافعال المعتلة وتامله والله اعلم

باب الافعال

قدم الكلام على الافعال وان كان شرف الاسم يقتضي تقديمه لان الكلام في الفعل قصير وفي الاسم طويل لتنوعه الى مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات وعادتهم غالبا تقديم ما الكلام فيه قصير ليتفرغ لما فيه طول قوله الافعال ثلاثة قيد لا حاجة اليه لان قوله الافعال ثلاثة احترازا من الافعال اللغوية فلا تنحصر في ثلاثة لان الفعل لغة الحدث وهو المعنى الصادر من الشخص كالقيام والاكل والشرب والافعال المعهودة موضع الاضمار تنبيها على المبني وهو على حذف مضاف تقديره انواع الافعال ثلاثة لا صيغها لانها لا تنحصر في ثلاثة لان منها ثلاثيا وغيره وصيغها كثيرة مختلفة كما هو معلوم ودليل حصر القسمة في الثلاثة ان الزمان اما ماض واما حال واما مستقبل وفي المعنى قيل . مر الليالي الا اليوم والامس او غد . كذا الزمن فيما بيننا يتردد .
وما احسن قول بعضهم

. ما مضى فات والمؤمل غيب . ولك الساعة التي انت فيها .

فوضعوا الفعل الماضي ليدل على الزمان الماضي ووضعوا المضارع للحال والاستقبال ووضعوا الامر للمستقبل فقط وكون الافعال ثلاثة هو مذهب الجمهور وقال الكسائي اثنان وسنع ذلك ماض اصله ماضي بياء مشددة منونة فعل به ما فعل في قاض وقدم هنا الماضي ثم اعقبه بالمضارع ثم بالامر اقتداء بقوله تعالى انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون فقدم الماضي وهو اردناه ثم اتى بالمضارع وهو نقول ثم بالامر وهو كن وقيل قدمه لانه اصل لان المضارع هو الماضي لكن زيدت عليه حروف المضارعة وما لا زيادة فيه اصل لما فيه الزيادة وما قبل فقدمه لان زمانه سابق على كل ما لانه يصير ماضيا حتى كان مستقبلا ثم حالا وذكر المضارع بعده لشبهه بالاعراب ولاخذ الامر منه وتقدم حد الفعل على الاصطلاح وانه كلمة دلت على معنى في نفسها

وتعرفت

وتعرفت بصيغتها للزمان واما حد كل نوع بخصوصه فالماضي قال ز ما دل على حدث كخرج بقولي حدث ما دل على الذات فقط وضعا كزيد وعمرو وخرج بقولي ماض من ما دل على حدث ولم يدل على الزمان كالمصدر واسم الفعل بمعنى الماضي كهيهات فانه دل على الفعل ولم يدل على الزمان كما صرح به غير واحد وان قلنا بدلالته على الزمان فيكون خارجا بقوله وقبل تاء التانيث وهكذا يقال في المضارع والامر من الخروج بالدلالة على الزمان ان قلنا اسم الفعل غير دال عليه ولو قيل به ان قلنا بدلالته عليه وخرج بقبل تاء التانيث المضارع المفتوح بلم تقولن ليضرب فانه وان دل على جميع ما ذكر فانه لا يقبل تاء التانيث فلا حاجة حينئذ للزيادة وضعا في التعريف لان ما خرج به خرج بقوله وقبل تاء التانيث فليس وقيل في علامة الماضي بعد قبلها تعريف خلافا لمن وهم ثم ان المعتبر كون الفعل يقبل التاء باعتبار الاصل فلا يرد افعال التعجب وخلا وعدا وحاشى في الاستثناء فان جميعها لا يقبل التاء مع انها افعال مضوية لان عدم الافعال تقبلها باعتبار اصلها فلما ضمنت ماذكر عارض قبول التاء عارض وهو ان فاعل افعل في التعجب عائد على ما . وما بمعنى شيء وشيء مذكر وفاعل خلا وعدا في الاستثناء عائد على البعض المفهوم من الكلية السابقة والبعض مذكر وقوله والمراد بالماضي الاول هو المعرف بالفتح المذكور في كلام المص وقوله الاصطلاحي هو المقابل للمضارع والامر وقوله والثاني اتي به كالمرد وهو الماخوذ في تعريفه الاصطلاحي وقوله اللغوي مراده به ما وقع وانقطع وقوله فلا دور الدور هو توقف اللاحق على السابق والسابق على اللاحق كتوقف ا على ب وب على ا فان لا يوجد احدهما الا بعد وجود الاخر وهو محال وذلك مشتق منها كما . ومضارع قول ز اي مضارع اشار به الى وجه تسميته مضارعا بانه تشبيه بالاسم في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فان المضارع جار على اسم الفاعل في مقابلة الحركات والسكنات وعدد الحروف واما في المعنى فان المضارع يحتمل الحال والاستقبال كما ان اسم الفاعل محتمل لذلك فيضرب مثل ضارب في اللفظ والمعنى وقوله على حدث خرج به ما خرج بالماضي وقوله مقترن باحد في معنى الاقتران العا ... وضع المضارع ليدل على احد الزمانين لا بعينه فهو مشترك بينهما اشتراكا لفظيا حقيقة فيهما كما ان الاسم يكون موضوعا بلفظ واحد للمعاني العديدة كالعين للباصرة وللماء وللجارحة وللذهب وخرج به ما لا يدل على الزمان من المصادر واسم الفعل بمعنى المضارع كوي بمعنى اعجب وخرج به ايضا الماضي والامر لان الاول دل على الزمان الماضي والثاني على خصوص المستقبل وخرج بقوله

علت

وقيل في اسم الفاعل فان جميع ما ذكر فيه لا كفيه لا يقبل لم فلا يحتاج الى زيادة وضعاء القيد
لان ما خرج به خرج بقبول لم ولا تعشا يخرج المضارع المقرون بلم لانه دال على الماضي عارضة ما
دام مقرونا بلم والحال المقابل للماضي والمستقبل القدر المشترك بين الزمانين بان اخذ بعضا
من الماضي وبعضا من المستقبل وبعبارة اخرى الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل فقو
له في زيد يكتب الان موجود منه اللفظ مقارن لوجود بعض الكتابة لا لجميعها قاله بعض المحققين
وامر هو لغة ضد النهي واصطلاحا عرفه في بقوله ما دل على طلب في بخرج بقيد على طلب حرف الماضي
والمضارع الغير المقرون بلام الامر ولا الناهية لكونهما لا يدلان على الطلب وخرج بقيد في زمن الا
ستقبال ما دل على الطلب من غير دلالة على الزمان كالمصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا
واسم الفعل بمعنى الامر نحو صه بمعنى اسكت ثم ان قوله في زمن الاستقبال متعلق بمحذ
وف صفة لحرف اي حرف يقع في زمن الاستقبال ولا يتعلق بطلب لان الطلب حاصل في الحال
والحرف يقع بعده مثاله اضرب زيدا فالطلب واقع في الحال والضرب يقع بعده لذلك ولابد من
زيادة قيد التعيين بغير واسطة ليخرج المضارع المقرون بلام الامر نحو ليضرب والمقرون بلا النا
هية نحو لا تضرب فان الاول دال على طلب الفعل والثاني دال على طلب الترك ويقبلان الياء
لكن دلالة الاول بواسطة اللام والثاني بواسطة لا الناهية والى انواع الافعال الا
الثلاثة مع علامتها الضابطة للماهية بقوله • فعل مضارع يلي لم كيشم • وماضي الافعال بالـ
تا مز وسم • بالنون فعل الامر ان امر فهم • فالماضي مفتوح اي مبني على الفتح وعدد الا
مثلة الثلاثة اشارة الى انه لا فرق بين الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي وهو مشعر بان مضرب
وسائر الافعال الماضوية مبنية ولا يحتمل عن علة بنائها لانه الاصل نعم يرد سؤال لان بان
يقال لم بني على حركة دون السكون مع قبول الابنية والاصل في المبني ان يسكن كما يبهم
يقال لم كانت خصوص فتحة على مذهب الجمهور فقيل مجيبا على الاول بني على حركة للمزية
التي حصلت له على فعل الامر بوقوعه موقع المضارع في كون كل من الماضي والمضارع
يقع صلة وصفة وخبرا وحالا وشرطا وجزاء فمثال ما اجتمع وقوع الماضي ذلك الذي طلع
على همه بني نزل وقد كرمه ان جاءك اكرمته فطلع ماض صلة وبني صفة ونزل خبر
وكرم حال وجاء شرط واكرم جواب الشرط والمضارع معرب فلا اشبهه لا اقل ان يبنى

على الحركة

على الحركة وقيل في جواب الثاني وبني على خصوص فتحة لخفتها وثقل الفعل ولو بني على
الضم او الكسر لاجتمع ثقلان ثقل الفعل وثقل الضم او الكسر وقوله فانه يسكن في اعلم
انهم اختلفوا فقيل الماضي مبني على الفتح دائما ثم تارة يكون الفتح ملفوظا به وتارة يكون
مقدرا وذلك اذا وليه ضمير رفع متحرك نحو ضربت او واو الجمع نحو ضربوا فنقول ضربت مبني على
الفتح المقدر في اخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لتوالي اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل وهو التاء كالجزء من فعله وفي ضربوا مبني على الفتح
المقدر في اخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وهي الضمة وهذا القول هو
الحق وهو ضمن في قول الشيخ ابدا وقيل مبني على الفتح ان كان ظاهرا او على السكون في ضربت وعلى
الضم في ضربوا وهو ظاهر في حيث عبر بيسكن ويضم وخلاف الاصل والامر مجزوم ابدا فقول في عند
الكسائي كان ينبغي له في ان يبين مذهب الجمهور لان الافعال ثلاثة ويبين مذهب الكوفيين و
في يفهم الكسائي ان الافعال فعلان باسقاط الامر ثم يستشعر سؤال ايرد على الكسائي
بان يقال له ما تقول في المسمى عند الجمهور بالامر كاضرب فيجيب بانه عند الكسائي وا
لكوفيين مضارع مجزوم بلام الامر مقدرة الى اخر كلامه والامر كلامه باعتبار اولية يقتضي ان
الكسائي يوافق على ان الافعال ثلاثة الا ان الامر عنده معرب وليس كذلك كما علمت
فان قلت ما الموجب حتى حمل في كلام الشيخ على ما للكسائي دون الجمهور قلت هو جميع
تعبير الشيخ بمجزوم الذي هو من الفاظ الاعراب فيقتضي انه معرب ولم يقل به الا الكسائي ومن تبعه
وما كان ينبغي له في حمله على مذهب نص في الشيخ بان الافعال ثلاثة والصواب ان عبارة الشيخ
مؤولة بان تقول مجزوم بصورته صورة مجزوم او على حذف مضاف اي مثل مجزوم وقوله عند
الاحتياج اليه في بان كان ما بعد حرف المضارعة ساكن كما في مثاله فان كان الحرف الواقع بعد
حرف المضارعة المحذوف متحركا نحو لتقم فلما حذفت اللام والتاء تبقى قم فالقاف متحركة فلا يحتا
ج الى الهمزة ولا يؤتى بها وقوله مبني على السكون وحينئذ فلا يسئل عن علة بنائه ولا على بنا
ئه على السكون لانهما اصلان والسكون اما لفظا كاضرب او تقديرا كاضرب الرجل احرف الزوائد
جمع زائدة لا زائد بدليل الحرف وتذكير العدد في الاربع قاله الشنواني وهو مفرع هذا الاجس

يستعمل الامر على الطالب

وسميت زوائد لان حروف المضارع تزيد على حروف الماضي بواحد منها وانما زيدت ليحصل الفرق
بين الماضي والمضارع وزيدت في المضارع دون الماضي لان الماضي في التصريف لفظه سابق على لفظ
المضارع والمجرد سابق على المزيد فاعطي السابق للسابق واللاحق للاحق وخصت هذه
الاحرف بالزيادة لان الزيادة تستلزم الثقل وهذه الاحرف اخف من غيرها ولذلك يجوز ما
عدا التاء للجازم واما التاء فقد تكون بدلا من الواو كما في اتعزا حلما ونحو واما الهمزة فهي
بصورة الالف التي تجوز للجازم قوله فتح حروف المضارعة يصح فتح الراء فتكون اضافته الى الاحرف
من اضافة السبب الى المسبب اي الاحرف التي هي سبب المضارعة والمشابهة ويصح كسر الراء
فيكون صفة لمحذوف والاصل باحرف الكلمة المضارعة والمشابهة للاسم قوله يجمعها قوله حروف
في هذا اللفظ لا يجمع نقل في لو جمع احدهما انه يعبر بلفظ انيت لان هذه الكلمة التي هي
قول انيت قولك موضوعة فاعل يجمعها فان قلت هذا اللفظ ظاهره وهم لا يجيزون نحو هذا
كاتبهما انه يتحد لفظ المجتمع بالكسر والمجتمع بالفتح لان الحروف هي مجموع انيت وانيت
هو مجموع الحروف قال هذا الثاني الصحيح وعند الحكماء غالب النسخ بانيت بتقديم
الهمزة لحسن اللفظ وللمناسبة وبيانهما ما ذكره الراعي ان بعض اولاده ملوك سنة اغا
دخل انه للاستماع كتب من الشيخ ابي اسحاق الغافقي شارح الجمل ان يعلمه ويلقي
عليه ما يلقى على الصبيان الصغار فقرا معه الجمل التي هو كالجوهر ومبتدئ وصل لقوله في
يجمعها قولك نأيت بتقديم النون على الهمزة فقال له التلميذ يا سيدي ينبغي ان تقدم الهمزة
على النون لما في ذلك من حسن اللفظ والمناسبة اما حسن اللفظ فنأيت معناه بعد وانيت
معناه قرب والتفاؤل بالقرب حسن واما المناسبة فيكون لكل واحد من هذه الاحرف ضعف
ما قبله فان الهمزة لمعنى واحد للمتكلم وحده والنون لمعنيين للمتكلم ومعه غيره او معظم نفسه فهو
ضعف الهمزة والياء لاربعة معان للمفرد المذكر الغائب نحو زيد يقوم وللمذكرين الغائبين نحو
الزيدان يقومان ولجماعة الذكور الغائبين نحو الزيدون يقومون ولجماعة النسوة الغائبات
نحو الهندات يقمن فهي ضعف النون واما التاء فهي ضعف الياء لثمان معان للواحد المخاطب
نحو تقوم يا زيد وللواحدة المخاطبة نحو تقومين يا هند وللمذكرين المخاطبين نحو تقومان يا زيدان

وللمخاطبتين

وللمخاطبتين نحو تقومان يا هندان ولجماعة الذكور المخاطبين نحو تقومون يا زيدون ولجماعة الا
ناث المخاطبات نحو تقمن يا هندات وللمفردة المؤنثة نحو هند تقوم وللغائبتين نحو الهندان
تقومان فلما سمع الشيخ هذا من التلميذ قال له مثلك لا ينبغي ان يشتغل بهذا بل غيره هو الذي يشتغل
مع بعد للقراءة معه قوله بشرط ان تكون في اولها جواب عما يقال لا يصح تعريف المضارع بهذه
الزوائد لانها قد تكون اول الماضي فاجاب بان الذي يختص بالمضارع منها هي الزوائد في اول الكلمة التي
لها معنى من تكلم او خطاب او غيبة واما زوائد اكرم وتدحرج وتعلم فلا تدل على ذلك قوله
المعظم نفسه التعظيم اما حقيقة كقوله تعالى نحن نزلنا او ادعاء كقول شخص نفعل ونترك ومثاله
احد معه قوله بخلاف نون نرجس في يقال نرجست الدواء اذا جعلت فيه النرجس وهو نوار معلوم
قوله بخلاف ياء يرنا في بهمزة مفتوحة اخر الفعل يقال يرنأت الشيب اذا خضبته باليرنا
وهي الحناء المعلومة قوله بخلاف تاء تعلم في يقال بحركة التاء تاء المطاوعة قوله او محلا
اشار به الى ان حرف المضارعة لا يكون مخصوصا بالتاء فقد يحذف واليه الاشارة بقوله في الالفية
وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تا كتبين العبر الاصل تتبين العبر فحذفت تاء المضارعة على
قول وهو كثير قوله المجرد من النون اي الخالي من نون الاناث ومن مباشرة نون التوكيد فان لحقت
المضارع نون الاناث بني على السكون نحو يتربصن وان باشرته نون التوكيد بني على الفتح نحو
لينبذن وليكونا والى هذا اشار في الالفية بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن
نون اناث كيرعن من فتن فان لم تباشره بان فصل بينهما وبين الفعل فاصل بقي الفعل على اعرابه والفا
صل اما ملفوظ به كما تقدم في لتبلون فان الفاصل هو واو الجمع وهو ملفوظ به ومنه ولا تتبعان واما ان
يكون مقدرا نحو هل تقومن يا زيدون اصله تقومون مرفوع بثبوت النون ثم اكد بنون التوكيد المشددة
فالتقى ثلاثة امثال فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال فالتقى ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وبقيت
الضمة قبلها دالة عليها فالفاصل هو الواو مقدر فان قلت لم حذفوا واو الجمع هنا ولم تحذف
في لتبلون قلت لان ما قبل الواو هنا مضموم والضم يدل على الواو المحذوفة وهنالك مفتوح فبقي
الحالة التي هنا فلم يبق ثم ما يدل عليها قوله بالتجرد في ما ذكره من ان الرافع للمضارع معنى هو المختار
الذي بقوله في الالفية ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد وهو قول الفراء وهو الحق

الغائبة

وهو التجرد

وقيل ان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم ونسب لسيبويه وقال ثعلب رافعه مضارعته
للاسم وقال الكسائي رافعه حروف المضارعة فجملة الاقوال اربعة وقوله فينصبه زاد في رافع
قوله بعد فيجزمه احترازا من الناصب المهمل كان في قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة في قراءة من قرا
برفع يتم فالناصب وهو ان مهمل مع وجوده فلا وجود واحترازا من الجازم المهمل كلم في قوله لم يو
فون بالجار فالجازم في اللفظ كالعدم فلذا بقي المضارع على رفعه بثبوت النون وهذا التفعيل
ماخوذ من المغ لان ناصب اسم فاعل من نصب وجازم اسم فاعل من جزم والوصف حقيقة في التلبس
بالحدث المعنى عشرة فقول ز على ما قدمنا ليس المراد ان النواصب اكثر من عشرة والمة اقتصر
في هذه المقدمة على عشرة بل المراد ان الذي تبع الكوفيين في انها عشرة واما البصريون فيقو
لون النواصب اربعة لا غير ولذا قال الازهري وما فاو خلافا وقوله والمتفق عليه اربعة تبع
المتفق عليه واحد وهو ان مفتوحة والثلاثة ايضا فيها خلاف لكن لما كان الراجح في هذه الثلاثة
انها ناصبة بنفسها لم يعتبر الخلاف فيها وقوله او محلا وذلك فيما اذا كان المضارع مبنيا لاتصال
نون الاناث به او مباشرة نون التوكيد له كما مر وفي بعض النسخ والماضي محلا واعترض بمنع
النسخة الحبيشي وقال الصواب انه لا اعراب في الماضي لفظا ولا محلا ولم يكن الجواب بما يأتي وقوله
وهي موصول حرفي حقيقته كل حرف اول مع ما بعده بمصدر والحروف التي تسبك والموصولات الحر
فية ستة جمعها من قال .

. موصولنا الحرفي ان وان ولو .o. وكي وما وفي الذي خلف حكوا .

وقوله تسبك مع منصوبها في مصدر اعلم ان هنا مسامحة لان المنسبك هو ما بعدها لكن لما كانت هي التي للسبك
في ذلك وقوله يعني كونها مصدرية اذا وقعت بعد غير علم ولا ظن كمثال ز فان وقعت بعد علم تعين
انها مخففة من المشددة فتنصب الاسم وترفع الخبر كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى فان مخففة
من الثقيلة واسمها ضمير الشان والجملة خبرها وفي الالفية . وان تخفف ان فاسمها استكن .
والخبر اجعل جملة من بعد ان . وان وقعت بعد ما يفيد الظن جاز فيها وجهان كقوله تعالى وحسبوا
الا تكون فتنة قرئ بالرفع على ان ان مخففة وبالنصب على انها ناصبة وهو الاولى وفي الالفية
لا بعد علم والتي من بعد ظن . فانصب بها والرفع صحح واعتقد . تخفيفها من ان فهو مطرد . وقد

تكون

تكون مفسرة وزائدة وقوله حرف نصب سميت حرف نصب لعملها النصب وحرف مصدر لتأويلها مع ما بعدها
بمصدر وحرف استقبال لان المضارع قبل دخولها كان يحتمل الحال والاستقبال فلما دخلت عليه اخلصته
للاستقبال لن هي بسيطة وقال الفراء هي لا النافية قلبت الفها نونا وقال الكسائي مركبة من
لا ان حذفت الهمزة تخفيفا ثم الالف لالتقاء الساكنين قول ز لنفي المستقبل يعني انها لنفي وقوع
الفعل في الزمان المستقبل والنفي بها تارة يكون له غاية كالغاية التي في مثل حتى او يكون لا غاية له
كقوله تعالى لن يخلقوا ذبابا والى النصب بان ولن وكي اشار في الالفية بقوله . وبلن انصبه وكي
كذا بان . واذا فقول ز وهي حرف يعني كونها حرفا هو الراجح عند الجمهور وقيل اسم وتنوينها تنوين عوض
والاصل اذا جئتني اكرمك ثم حذفت جملة جئتني وعوض منها التنوين نظير ما مر في يومئذ وحينئذ فالناصب
ان مقدرة بعدها والصحيح انها بسيطة وقيل انها مركبة من اذ وان نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم
حذفت الهمزة تخفيفا والجمهور يكتبونها بالالف وقال بعض اشتهر ان الكوفيين يكتب اذا بالا
لف لانها بمنزلة ان ولن وقيل تكتب بالنون ان عملت وبالالف ان اهملت وقوله جواب يعني كونها
حرف جواب انه يجاب بها كلام قبلها ملفوظ به او مقدر ولا تقع في كلام مستانف وتسميتها حرف
الجواب مجاز والاصل الجملة بتمامها للجواب وعطف الجزاء على الجواب من عطف المرادف ورده بغير واحد
وقوله وشرط النصب يعني هذه الشروط في وجوب نصب المضارع فان وجدت كلها وجب نصبه ولا يجوز
رفعه وان فقدت كلها او بعضها وجب الرفع ولا يجوز نصبه وليست الشروط في الصحة فقد نقل
بعض العرب اجاز اهمالها مع توفر الشروط وقال في التصريح وهو القياس وقوله في صدر الجواب فان
تاخرت نحو اكرمك اذا او توسطت نحو انا اذا اكرمك الغيت فيهما ورفع المضارع وقوله والفعل
بعدها مستقبل فلو كان حالا فانها لا تعمل كقولك لمن يحدثك اذا تصدق انا اظنك فيجب الرفع وقوله
متصل بها فلو فصل بغير ما يجوز الفصل به تعين رفع المضارع نحو اذا زيد يكرمك وقوله ولا يفصل
ه والى عمل اذا النصب مع توفر الشروط الثلاثة وجواز الفصل بالقسم اشار في الالفية بقوله
. ونصبوا باذا المستقبلا . ان صدرت والفعل بعد موصلا . او قبله اليمين . واغتفر الفصل بالقسم
وزاد بل للتوكيد وفي المغني ان الفصل بلا النافية كالقسم واجازه بعضهم بالنداء وكي قول ز
المصدرية احترازا من التعليلية وحاصل كلامه فيها انه ان وجد لام التعليل قبلها لفظا تعين
كونها مصدرية ناصبة بنفسها ولا يجوز كونها تعليلية لان التعليلية حرف جر وحرف الجر لا يدخل

عوض

على مثله وإن لم توجد اللام في اللفظ فإن قدرت قبلها فهي مصدرية وإلا فهي تعليلية والناصب أن مقدرة بعدها وفيه تفصيل أخر ذكره في المطولات وقوله بأن مضمرة وجوبا ممكن أي غالب الضبط وهو مذهب البصريين وهو الصواب وظهورها في الشعر في قوله كيما أن تغر وتخدعا ضرورة وفي بعض النسخ جوازا بدل وجوبا وهي خلاف الحق كما علمت ولام كي فقول ز جوازا أي جواز الإضمار ملازم يعني أن الفعل بلا وإلا وجب الإظهار نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس لئلا يعلم أهل الكتاب وإنما جاز لأن لا لم تقلب الهمزة ياء وإذ تعتبر النون في اللام وإلا وجوب الإظهار مع الفصل بلا وجواز الإظهار والإضمار دون فصل أشار في الألفية بقوله وبين لا ولام جر التزم إظهار أن ناصبة وإن عدم لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا وتساوي لام كي لام العاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا فهم عوض التقط موسى ليكون له ولدا شفيقا فآل أمره إلى أن صار عدوا ولام الجحود فقول ز وهي لام النفي أشار به إلى أن المص أطلق الجحود على مطلق النفي وإلا فالجحود لغة خاص بنفي ما علم فلا يقال له جاحد إلا إذا كان عالما بالشيء ونفاه ومراده بها اللام الواقعة بعد الكون المنفي بما أو لم سواء كان بعد العلماء ولذا قال ابن الغماز الأولى تسميتها بلام النفي وإليه الإشارة بقول بعضهم

وكل لام قبلها ما كان • • أو لم يكن فللجحود بانا

وخبر كان الواقعة بعد ما ويكن الواقعة بعد لم محذوف والتقدير والله أعلم في الآية الأولى ما كان الله مريدا لتعذيبهم وفي الثانية لم يكن الله مريدا للغفر لهم وإلى نصب المضارع بعد الكون المنفي وحذف أن وجوبا أشار في الألفية بقوله وبعد نفي كان حتما أضمرا وحتى فقول ز الجارة أي فيرد أن حتى كما هنا في قسمي الابتداء بقية وعاطفة وجارة والعبد للمذكورة لكافية أن حتى إذا أطلقت في هذا الباب فلا تنصرف إلا للجارة وقوله أو التعليل أي بأن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها أي فيما بعدها وعلامة التعليلية صحة وقوع كي موقعها ولا بد أن يكون المضارع بعدها مستقبلا فلو كان حالا وجب الرفع نحو مرض زيد حتى لا يرجونه يعني أنه فيرجون وقوع ثبوت النون وأما قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول قرئ بالنصب والرفع فعلى قراءة النصب فقول الرسول والذين آمنوا معه مستقبل بالنسبة للزلزلة وعلى قراءة الرفع يكون مؤولا بالحال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه يقولون ذلك

من قول الشاعر
فقالت أكل الناس أصبحت مانحا
لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وما قبلها

وإلى كون المضارع منصوبا بأن مضمرة وجوبا بعد حتى وشرطه الاستقبال أشار في الألفية بقوله وبعد حتى هكذا إضمار أن حتم كجد حتى تسر ذا حزن وتلو حتى حالا أو مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا والجواب بالفاء فيه قلب كما سيذكره بعد عند ز وقول ز الجيرة للسببية أي مع العطف بأن يكون ما بعدها مسببا عما قبلها وقوله المجيزة للمعية بأن تجيء مثل بعدها مصاحب لما قبلها وفي فعل زمن واحد وقوله الواقعتين بالتثنية وهي الصواب وفي بعض النسخ الواقعة بالإفراد وهي بمعناه وقوله بعد الأمر أشار به إلى أنه ليس كل مضارع وقع بعد الفاء أو الواو ينصب بل محل نصبه إذا وقع بعد طلب أو نفي محضين وإلى ذا الإشارة في الألفية بقوله وبعد فا جواب نفي أو طلب محضين أن وسترها حتم نصب والواو كالفاء إن تفد مفهوم مع فإن كان النفي غير محض وهو المنتقض نحو ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا وجب رفع نحو تأتينا والطلب المحض هو ما كان بالفعل فإن كان بغيره كاسم الفعل نحو صه فأحدثك أو بالمصدر نحو سكوتا فينام الناس لم يجز النصب عند غير الكسائي بل يجوز وجهان الرفع والجزم وفي الألفية وإن أمر كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا وتسمى هذه المسألة عندهم مسألة الأجوبة التسعة المذكورة عند الأزهري مع أمثلتها وهي الأمر والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والدعاء والاستفهام والنفي ومنهم من جعلها ثمانية بإسقاط الترجي ولأجل الخلاف فيه خصه في الألفية بالذكر حيث قال والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما إلى التمني ينتسب وقوله أقبل فأحسن إلى فأحسن منصوب بأن مضمرة بعد الفاء والواو وهو مؤول بمصدر عطف على مصدر مؤول مما قبله والتقدير ليكن منك إقبال على فإحسان مني إليك أو مع إحسان مني إليك فالإحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الإقبال وبعد الواو مقارن للإقبال ومثل هذا تؤول جميع الأمثلة ليحصل العطف والمعية فيؤول مثاله في النهي لا تقع مخاصمة زيد فاغتاظ به أو مع اغتياظ به وفي العرض ليقع منك نزول فاصطياد خيرا أو مع اصطياد خيرا وفي التحضيض ليقع إكرام زيد فشكره أو مع شكره وفي التمني ليقع لي كون مال عندي فتصدق منه أو مع تصدق منه وفي الترجي لتقع مراجعة الشيخ ففهم أو مع إفهام وفي الدعاء ليقع توفيق فعمل صالح أو عمل صالح وفي الاستفهام ملكه زيد في الدار فمضاء إليه أو مع إمضاء إليه وفي النفي لا يقع قضاء على زيد فحكم عليه بالموت فموته أو مع موته

والفرق بين العرض والتحضيض ان العرض طلب برفق ولين والتحضيض طلب بحث وازعاج فلو كان
الفعل بعد الفاء مثبتا ولم تقبل التشبيه او لم تقبل الواو المعية وجب رفع المضارع بعدهما فمثال الفاء
قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومثال الواو لا تأكل السمك وتشرب اللبن برفع تشرب عطفا
على تأكل اذا كان النهي عنهما مجتمعين ومفترقين وبالرفع ان جعلت الواو للاستئناف اي ولك شرب
اللبن نعم ان كان النهي عنهما مجتمعين فقط تعين النصب لان الواو افادت المعية وقوله لكان
الاوضح الصواب ان يقول لكان صحيحا لانه يقتضي ان نصب المثال صحيح واضح الا ان هذا اوضح
منه مع ان نصب المثال فاسد وقوله لا ناصب والكلام في النواصب لا في المنصوبات وما في
المعرب بمنا غير كاملة واو وهي في محل رفع عطفا على الجواب او على اول النواصب وليست في محل جر
عطفا على الفاء والواو مرحولة للجواب لانه الجواب بها وكان اللائق بالمص تقديمها لينتظم ما
بعدها قوله بمعنى الا الفرق حتى او التي بمعنى الا والتي بمعنى الى ان التي بمعنى الا لا يقع ما
بعدها الا دفعة واحدة كذا ابسطه والتي بمعنى الى يحتمل وقوعه كذلك او تقسيطا فشيئا وهي
عاطفة مصدرا مؤولا على مصدر كذلك وتعليل المثال الاول ليكون مثلا للكلام والاصلاح منه
وتعليل المثال الثاني ليقع ذلك او فطاف حقه وقد تكون بمعنى كي التعليلية نحو لا
تطيع الله او يغفر لي والى النصب بعد او باضمارها اشار في اللامية بقوله • كذا بعد او اذا يصلح
في • موضعها حتى او الا ان خفي • فمثال قوله حتى او التي بمعنى الى والتي بمعنى كي واما التي
بمعنى الا فمثل به وقوله وهي اللام الخ فيشمل لام كي ولام الجحود وبه يسقط
قول من قال ان حروف الجر اربعة وهو قال ثلاثة وقوله وكي التعليلية هي التي بتقدير
اللام بعدها وقد مر شيء كلام المص ونصبها ان وجوبا في جميع ما مر الا مع لام كي فيجوز جوازا والجوازم ثمانية
عشر قوله اي ستة جعلها ستة باعتبار ان الم والما قسيما لم ولما ولام الدعاء ولام الامر
قسم واحد ولا في النهي ولا في الدعاء قسم واحد كما يفيد اي من جعلها ثمانية جعل لام الدعاء
قسما بنفسه ولا في الدعاء كذلك وباعتبار الحقيقة انما هي اربعة لان الم هي لم زيدت
عليها همزة الاستفهام والما اصلها لما زيدت عليها الهمزة كذلك ولم يجعلها في اللامية الا
اربعة حيث قال • بلا ولام طالبا ضع جزما • في الفعل هكذا بلم ولما • قوله اي ينفي معناه
اي يدل على انتفاء الحدث وعدم وقوعه من الفاعل وينفيه تارة يكون متصلا بالحال

كقوله

كقوله تعالى لم يلد ولم يولد واما ان يكون منقطعا كقولك لم يقم زيد ثم قام اي ان تقول ثم قام قوله
وتقلبه اي تقلب زمن المضارع الى الماضي فيصير دالا على الزمان الماضي بعد ان كان للحال والاستقبال
ولما قوله اي المراد هنا لما الجازمة احترازا من لما التي بمعنى حين نحو ولما جاء امرنا ومن التي بمعنى الا كما في قوله
تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ في قراءة من شدد الميم وقد يقال ان تعيين الجازمة
ان ما ذكر لا يقع بعدهما المضارع وقوله فيما تقدم كذا اكثر رد بها الى ان لما تشارك لم في امور وتفارقها
في امور فمما تشتركان فيه ما تقدم من حرفية وجزم ونفي وقلب ومما تفترقان فيه ان لما لا تدخل
على اداة شرط بخلاف لم قال تعالى فان لم تفعلوا ومنها ان النفي بلما لا يكون زمانه الا
متصلا بالحال بخلاف النفي بلم كما مر ومنها ان مجزوم لما يجوز حذفه اختيارا تقول قاربت المدينة ولما
اي ولما ادخلها ولا يجوز ذلك مع لم الا في الضرورة ولا تشتركان في امور وافترقتا في امور فقيل الاولى
ان يعبر باختها بدل المرادفة لان المرادفة تستلزم الاشتراك في كل شيء • والاختية لا تستلزم
ذلك والم الم هي لم زيدت عليها همزة الاستفهام وكذلك الما اصلها لما قوله اي حرف تقرير
وفيه مسامحة لان التقرير ماخوذ من الهمزة لا غير كما ان المعنى في تقييدها بجملتها تجزم مع
ان الجازم لم وكذا ما قيل في الم يقال في الما والتقرير ان يكون المخاطب عالما ثبوت امر وتقرير
تذكيره به بصيغة الاستفهام لتثبت ولام الامر اي ويسمى لام الامر وهي تشكل له وليس الجزم
بالاسم الذي هو لام والدعاء اعلم ان الطلب ان كان من الاعلى للادنى سمي امرا وان كان من الادنى
للاعلى سمي دعاء وقد مثل ذلك وان كان من مثله سمي التماسا وفي التسهيل •
• امر مع استعلا وعكسه دعا • • وفي التساوي فالتماس وقعا •
ومثل هذا يقال في النهي لان الطلب اما طلب الفعل او الترك قوله المستعملة اشار بهذا
للفرق بين ما هي الاول ان الاصل في لا النفي ثم استعملت في النهي والثاني ليبان ان قول المص
في النهي متعلق بمحذوف اي الاولى تقدير المحذوف نكرة ويكون حالا من لا وخرجت لا النافية
والزائدة فلا يجزمان الا شذوذا وقوله والتي يجزم فعلين اي اداة والا فقد يكون الجواب غير
فعل كالجواب بالفاء في قوله تعالى فالواجب ثانيا اذا جاءت واول الفعلين يسمى في الاصطلاح
فعل الشرط لانه علامة على وجود الثاني والشرط لغة العلامة وثانيهما يسمى جواب الشرط

تشبيها له بجواب السؤال ويقال له ايضا جزاء وكون الاداة هي الجازمة لهما معا هو مذهب الجمهور
واعترض بان الجازم كالجار فكما لا يعمل في شيئين واجيب بانه لما كان الجازم لتعليق الجواب على الشرط
نزل الشرط والجواب منزلة شيء واحد وقيل ان الجازم عمل في الشرط والشرط عمل في الجواب كما ان
الابتداء عمل في المبتدا والمبتدا عمل في الخبر والكلام في الفعلين فيحتمل كونهما معا مضارعين كما في قوله
تعالى وان تعودوا نعد ويحتمل كونهما معا ماضيين كما في قوله تعالى وان عدتم عدنا وما اذا كان
ماضيا ثم مضارعا نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه ومضارعا ثم ماضيا وهو قليل
نحو قوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه
والى الاقسام الاربعة اشار في الالفية بقوله • وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين
الا ان الشرط ان كان ماضيا والجواب مضارع فيحسن رفع الجواب وان كان الشرط مضارعا
والجواب كذلك لزم جزم المضارع الواقع جوابا فيهما والى هذا اشار في الالفية بقوله •
وبعد ماض رفعك الجزا حسن • ورفعه بعد مضارع وهن • وقوله انها عشر بزيادة كيفما
على ما للكوفيين والذي للبصريين انها احد عشر باسقاط كيفما وهو الذي في الالفية اذ قال •
واجزم بان ومن وما ومهما • اي متى ايان اين اذ ما • وحيثما انى • ان فقول وهي حرف كما
اما ان فهي حرف اتفاقا وكذلك اذ ما لكنها على الراجح وباقي الادوات اسماء وفي الالفية •
وحرف اذ ما كان وباقي الادوات اسماء • وقوله المضارع لفظا ان كان معربا او كان
مبنيا جزمت محله • وقوله والماضي محلا قال بعض معنى جزمه محل الماضي انه لو قدر فيه معربا
معربا محله لكان مجزوما معربا والا فالماضي مبني لفظا ومحلا وبه جواب عن اعتراض الجميع انما
بن وما هي في الاصل موضوعة لما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط وهي في موضع الابتداء في محل نصب
مفعول مقدم لتفعلوا ان فاعرفه اعراب اسم الشرط غالبا ان فعل الشرط ان كان فعلا
متعديا غير مشغول بشيء فاسم الشرط معمول له كما في هذه الابنية وان كان فعل الشرط
متعديا مشغولا بغير ضمير اسم الشرط كالابنية المشتملة على اسم الشرط في محل رفع مبتدا و
ما بعده خبر وان كان فعل الشرط مشغولا بضمير عائد على اسم الشرط جاز في اسم الشرط وجهان
كونه في محل رفع مبتدا وما بعده خبر وكونه في محل نصب معمول لمحذوف يفسره ما بعده كما هي

في الابنية وقالوا مهما تاتنا وفي الابنية بما حذف الواو مع ما عطفت والتقدير والله اعلم وما تفعلوا
من خير وشر وخص الخير بالذكر لتشريفه • ومن هي في الاصل موضوعة لمن يعقل ثم ضمنت معنى الشرط
وهي في الابنية مبتدا لكون ما بعدها متعديا اشتغل بالعمل في سواه والخبر الشرط فقط على الصحيح
وقيل الجواب وقيل هما • ومهما هي بمعنى ما وهي اسم على الراجح بدليل عود الضمير في به عليها
وهي في الابنية في محل رفع بالابتداء بمعنى اي شيء تاتنا به ويجوز كونها في محل نصب مفعول بمحذوف
يفسره معنى ما بعده تقديره والله اعلم اي شيء تحضر تاتنا به فجاء مفعول تحضر قدم لصدار
ته والبا تفسير بينهما • وقوله في موضع نصب خبرها مثال ان قدرت ما حجازية فان قدرت ما تميمية
فنحن مبتدا وما بعده خبر • واذ ما فقول الشاعر وانك اذ ما تات البيت من الطويل واعرابه ان حرف تو
كيد ونصب والكاف اسمها والجملة من الشرط والجواب او هما خبر ان وتات فعل مضارع وفاعله
ضمير المخاطب وما اسم موصول في محل نصب مفعول تات من الاتيان وانت مبتدا و
امر خبره والجملة لا محل لها صلة ما والعائد المجرور بالباء وتلف مضارع الفى متعد الى اثنين
ومن مع صلته مفعول اول وتامر مضارع امر وفاعله ضمير المخاطب واياه مفعول مقدم لتامر
واتيا مفعول ثان لتلف والجملة لا محل لها صلة من والعائد الهاء وباقي البيت اعربه • وحيثما
اسم شرط • واي معناه بمعنى ما تضاف اليه فان اضيفت لعاقل كانت لعاقل وان اضيفت
لغير عاقل كانت لغير عاقل وان اضيفت لظرف الزمان كانت ظرف زمان وان اضيفت لظرف
المكان كانت ظرف مكان ومصدرا • فقول الشاعر وما طلقنا بزايدة وعشر بزايدة فاحذبا والتقدير
والله اعلم اي اسم ترعوا • ومتى هي ظرف زمان على حال ضمنت معنى الشرط عملت فلا تعمل
الا مستقبلا فيه نحو متى نصر الله • فقول الشاعر انا ابن جلا البيت من الوافر وانا مبتدا وابن
خبره وجلا مضاف اليه ما قبله علم منقول من الفعل والفاعل المفرد فيكون محكيا ولا يجوز ان
يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل لان مثل الوزن غير خاص بالفعل ولا غا
لب فيه ومن شرطه من يمنع من الصرف اذا كان على وزن الفعل ان يكون الوزن خاصا بال
فعل او غالبا فيه كما مر ويجوز ان يكون جلا غير علم بل باق على فعليته فهو فعل ماض وفا
عله ضمير عائد على موصوف محذوف ومعمول جلا محذوف ايضا والتقدير انا ابن رجل جلا الامور
وكشفها وعرفها وكلام صاحب المغني كالعكس وعطفا على محل جلا على الوجه الاول ويجوز ان

يكون بالرفع فيكون معطوفا على ابن والثنايا جمع ثنية وهي العقبة الصعبة ومتى في محل
نصب مفعول مقدم باضع ومعنى اضع اجعل وباقي البيت امر بين والعمامة المراد بها البيضة
من حديد تجعل على الراس في الحرب والمعنى في الوقت الذي اجعل العمامة على راسي في الحرب تعرفوني
شجاعتي وحدة ما ادعيته لان الولد تابع لابيه غالبا ويحتمل ان يكون المعنى متى تنزل العمامة
على راسي بالموت تعرفوني فضايلي فيكون كقول ابي رشد عند الممات تكثر البركات وايان قوله
ز بفتح الهمزة وكسرها لغة بعض العرب وهي ظرف زمان ضمن معنى الشرط مبنية على الفتح وناصبها
ما بعدها وقوله ما بال في هذا الشطر بيت من الطويل وما زايد للوزن ويفعل مجزوم وعلامة
جزمه السكون في اخره منع منه اشتغال المحل بحركة القافية واين ظرف مكان ضمن
معنى الشرط وهي في الابيات خبر مقدم عن تكونوا والواو اسمها والاحاجة لكلام بعضهم واني ظرف
مكان ضمن معنى الشرط قوله ز فاصبحت اي في البيت من الطويل واصبح من اخوات كان والتاء
المفتوحة اسمها واني ظرف مكان خبرها وتجد مضارع وجد بمعنى اصاب متعد لمفعول واحد
وحطبا مفعوله وجزلا غليظا نعت لحطب وتاجج مضارع وفاعله ضمير عايد على النار والجملة
صفة نارا اي تتوقد واصله تتاججن فتا [illegible] ونون التوكيد الخفيفة حذفت احدى التائين تخفيفا
بقوله . وما تقدم من ان الجتن في وابدلت نون التوكيد في الوقف الفا لقول الالفية . وابدلنها بعد
فتح الفا وقفا فهو مبني لمباشرة نون التوكيد وقيل تاجج ماض لا حذف فيه والالف للتثنية
عايد على الحطب والنار وقيل الالف للاطلاق والفاعل ضمير يعود على النار والاصل تاججت
حذفت تاء التانيث ضرورة وحيثما ظرف مكان ضمن معنى الشرط قوله ز حيثما تستقم
في البيت من الخفيف ونجاحا مفعول بيقدر وغابر من اضافة الصفة للموصوف اي في الزمان الغابر والـ
نجاح الظفر بالمقصود والغابر بالغين المعجمة يطلق على المستقبل وهو المراد هنا ويطلق
على الماضي ايضا وكيفما على ما للكوفيين من انها جازمة وهي موضوعة للدلالة على الحال ثم ضمن
معنى الشرط وقال البصريون لا تعمل الجزم لانها تخالف الادوات الشرطية لوجوب موافقة جوابها لشرطها
في المعنى كقوله ز فلا يجوز كيفما تجلس اذهب واذا في الشعر معطوف على الثمانية عشر التي الغا
ية عشر تقدم بيانها او معمول لمحذوف تقديره وازيد على الثمانية عشر اذا في الشعر وخرج
بالشعر النثر فانها لا تعمل فيه والجزم بها [illegible] الادوات حتى يعمل بما بعدها [illegible]

تعير

41

قوله ز اذا انقيل التخفيف دايما وغيرها من الادوات الجازمة لا تذكره الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه
استغن في البيت من الكامل واستغن امر من استغنى مبني على حذف الياء وما كف فيه مصدرية ظرفية وربك
فاعل باغنى وخصاصة فاعل تصبك والخصاصة الفقر والحاجة فتجمل روي بالجيم امر من تجمل اي اكتم
الحال ولا تشتكه لمخلوق وبالحاء اي احمل بتحمل وهو الشحم المذاب والكفر انه تاكل محله ام
وروي بالحاء المهملة امر من تحمل اي تكلف المشاق العظيمة بالصبر فان مع العسر يسرا ان مع
العسر يسرا وعلى كل فهو مبني على السكون المقدر المانع من ظهوره اشتغال المحل بحركة القافية
وهي الكسرة والمعنى استغن مدة غناء الله لك واذا ابتليت بالفقر فاصبر وقوله كقول عايشة
في بنت ابي بكر الصديق زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ذلك لما اشتد وجع النبي صلى الله عليه
وسلم ولم يقدر على الصلاة بالناس فقال مروا ابا بكر فليصل للناس فقالت انتهت ان ابا بكر
وقالت ذلك خوفا ان يتكلم الناس في ابيها ومعنى اسيف رقيق القلب والشاهد في قوله
يقوم مرفوعا بضمة كان [illegible] متى ويسمع بضم الياء من اسمع وفاعله عايد على ابي بكر
ومفعوله الاول الناس والثاني محذوف تقديره صوته او قراءته ويحتمل ان يكون يسمع بفتح
الياء والميم من سمع فيكون الناس بالرفع فاعلا ومفعوله محذوف اي صوته والله اعلم

باب مرفوعات الاسماء

لما فرغ من الافعال واقسامها شرع في الاسماء واقسامها الثلاثة المرفوعات والمنصوبات
والمخفوضات وقدم المرفوعات لانها عمد ومعنى كونها عمدة انه لا يخلو كلام من مرفوع واتى
بعدها بالمنصوبات لان المجرورات منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظا واضافة مرفو
عات الى الاسماء من اضافة الصفة للموصوف اي الاسماء المرفوعات او الاضافة للبيان و
تقديرها مرفوعات التي هي الاسماء او الاضافة على معنى من اي من الاسماء وعلى كل فقد احترز من
مرفوعات الافعال فقد تقدمت في قوله وهو مرفوع ابدا الخ وجمع مرفوعات هنا ومنصوبات ومخ
ومخفوضات فيما ياتي بالالف والتاء مع ان مفردها مذكر وهو مرفوع ومنصوب ومخفوض على الصحيح
لان مذكرها الثلاثة صفة لما لا يعقل وهو لفظ وصفة ما لا يعقل يجوز فيه ذلك بقياس قال تعالى
الحج اشهر معلومات جمع معلوم صفة لمذكر غير عاقل وهو اشهر جمع شهر قاله ابن هشام الفاعل
قدمه بناء على انه اصل المرفوعات وقيل المبتدا هو الاصل ووجه الاول بان عامله لفظي وعامل

المبتدأ معنوي وما كان عاملا لفظيا أقوى ووجه الثاني بأن المبتدأ يليه كما في تقدم أو تأخر وا
لفاعل أن تقدم يقال كونه فاعلا كلاهما وثمرة بعضهم أن حجة كل من القولين قوية فالكل منهما
أصل وإلى الأقوال الثلاثة أشار الشبرخيتي في العربية بقوله.

واختلفوا فيه لذا التشاكل ... في رفع مبتدأ أو فاعل.
وجه كل باتفاق حصلوا ... من ثم قال البعض كل أصل.

وإن بعده فيا جبر لأنه عوض منه ثم بالمبتدأ لأنه فاعل معنى ثم بالخبر لاحتياج المبتدأ إليه على الفعل
ثم اسم كان لأنه مشبه بالأصل ثم خبر إن لأن أصله خبر المبتدأ وأخر التوابع لأنها لا تكون إلا بعد المتبوع
ع وهو أي التابع للأشياء كونه تابع المرفوع أربعة أشياء يجعل عطف البيان داخلا في البدل
بناء على قول البعض أن عطف البيان وبدل الكل من الكل مترادفان دائما ومذهب الجمهور أنهما متغايرا
ن إلا في موضعين وهذا الآخر هو المشار إليه بقول الألفية. وصالحا لبدلية يرى. في غير نحو
يا غلام يعمرا. ونحو بشر تابع البكري. وليس أن يبدل بالمرضي. ودليل حصر التوابع فيما ذكر
أن التابع لا يخلو إما أن يكون بحروف مخصوصة أم لا الأول عطف النسق والثاني إما أن يكون
بألفاظ مخصوصة أم لا الأول التوكيد والثاني إما أن يكون مقصودا بالحكم أم لا الأول البدل والـ
ثاني إما أن يكون مشتقا أم لا الأول النعت والثاني عطف البيان قول ز على هذا الترتيب
بأن قدم المص الفاعل ثم المفعول الذي لم يسم فاعله ومبتدأ ثم أن المص رتب التوابع على حسب
ما ظهر له وإذا اجتمعت التوابع في تركيب فيجب تقديم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد
ثم البدل ثم عطف النسق والمثال الجامع لها على ترتيبها جاء الرجل العاقل أبو بكر نفسه د ن
أخوك وعمر ولم يشر نيه أيضا في الألفية إلا في الأبواب ولا في قوله. نعت وتوكيد وعطف وبدل.
وقوله مفرما الأولى أنه بكسر الراء اسم فاعل حال من المص العلوم ويكون قوله الأول با
لنصب مفعوله وهذا الكلام مستغني عنه بما قبله والله أعلم

باب الفاعل

قول ز رسمه بعضهم في الرسم هو التعريف بالأمر الخارج عن الماهية ولا يشترط أن كونه مرفوعا خارج
عن الماهية لأن الرفع ليس خاصة للفاعل لأنه يشمل جميع المرفوعات وكذلك د ن
تقديم الفعل عليه لأنه يشمل اسم كان لأنا نقول الخاصة عندهم قسمان ما يختص بالشيء
ولا يكون لغيره كالضاحك للإنسان وما يختص بالشيء لخروج بعض الأشياء دون بعض كالماشي

للانسان

للإنسان فالماشي لا يختص به لكنه يخرج به ما لا يمشي وهذا الثاني هو المراد هنا فيكون الخاصة التي
هي الرفع والتقديم إضافية لخروج شيء دون شيء والتعريف بالخاصة الإضافية هو المسمى بالرسم وبه
يندفع اعتراض من اعترض على ز في قوله فيه نظر ولو أراد المص حده بالحد الذي ينطبق لقال اسم أو
ما في تأويله أسند إليه فعل أو ما في تأويله على طريقة فعل أو فاعل هو الاسم الكلي فيه فيشمل الاسم
الصريح نحو زيد والمؤول نحو قوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أولم يكفهم أنا أنزلنا
فيؤول أن تخشع بخشوع وأنا أنزلنا بإنزالنا المرفوع لفظا أو تقديرا أو محلا مثال الأول قام زيد
ومثال الثاني قام الفتى والقاضي وغلامي ومن المقدر الفاعل المجرور في اللفظ بحرف زائد كقوله
تعالى ما جاءنا من بشير وبالباء الزائدة نحو وكفى بالله شهيدا فبشير ولفظ الله كلاهما مجرور د ن
لفظا وفي التقدير فاعلان مرفوعان بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الزائد ومع
مراعاة الأولى والباء في الثانية ومثال المحل وهو ما إذا كان الفاعل مبنيا كما إذا كان اسم إشارة
أو موصولا نحو هذا أو جاء الذي جاء نبينه ذا أمة ورفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول وخص الفا
عل بالرفع لأن الرفع أول لأنه عمدة والفاعل أول لأن رتبته سابقة على رتبة المفعول فأعطي
الأول للأول وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول لفظا كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج
الحجر من باب القلب والأصل المص رفعه ليكون كلامه جاريا على الأقوال في رافعه فقال
مستلزم الإسناد وقال خلف كونه فاعلا في المعنى والصواب أن رافعه الفعل وما أشبهه
من اسم الفعل واسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
واسمه والظرف والجار والمجرور المعتمدين قول ز يفعله الأولى أن يزيد وما أشبهه والعذر
له أنه ذكر الفعل لكونه الأصل ولا اقتصار المص عليه في قوله المذكور قبله فعله لكون الفعل مذكورا
إما حقيقة كقام زيد أو حكما كما في قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك فأحد فاعل بفعل
محذوف يفسره استجارك فالفعل ليس مذكورا لأنه عوض منه استجارك والمعوض منه عنه كالمذ
كور ويخرج بالاسم الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب والمجرور وبالمذكور قبله فعله غالب المرفو
عات فإن قلت هذا الرسم غير مانع لأنه يشمل اسم كان وتابع المرفوع بالفعل نحو قام
زيد العاقل قلت هذا الحد إنما هو للتقريب على المبتدئ كما قال ز والشيخ المعلم هو الذي يبين له قول ز
الطرد منه إما حقيقة أو حكما لأن الفاعل أقسام ثلاثة فاعل معنى واصطلاحا كقام زيد وفاعل

هـ
ونظم بعضهم رافع الفاعل فقوله
يرفع فاعل بفعل واسمه
وباسم فاعل وما بحكمه
ومصدر واسمه والتفضيل
وظرف أو عنه والتحويل
ونحو مثلي ونحو سهل
واسم أحله محل الفعل

في الاصطلاح مثبتة نحو ما ثبت زيد وما قام زيد وما على في المعنى دون اللفظ نحو ما جاءني من احد
لان يشبه فاعل معنى وفي اللفظ مجرور وليس اثنان بل فالعيز واحد وقوله فعلم منه اي من تعريف الفا
عل المشار اليه تعريفه بجنس المثال في الفية بقوله • الفاعل الذي كمرفوعي اتى • زيد منيرا
وجهه نعم الفتى • واحترز بقوله مع الفعل من كونه مع غير الفعل كالمصدر فقد يكون مجرورا
كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض مصدر مضاف الى الفاعل وهو اسمه وقوله ولا يكون
الا مؤخرا الى هذا اشار في الفية بقوله • وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير
استتر على انه خبر لمبتدا محذوف تقديره هو ظاهر والظاهر هو الذي لم يدل على تكلم ولا خطاب
ولا غيبة ومضمر هو الذي دل على تكلم او خطاب او غيبة والظاهر قوله زيد [illegible] ليس المراد
ان كل ماض يرفع الظاهر بل افعل في التعجب وخلا وعدا وحاشى في الاستثناء لا ترفع الا
الضمير المستتر وليس المراد ان كل مضارع يرفع الظاهر بل لا يكون في قولك قام القوم لا يكون
زيدا الا مع الا الضمير المستتر وقوله ولابد معه الا [illegible] للدوام تبعا بغير مفعول نحو
قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فزوجك اسم ظاهر معطوف على الضمير المستتر في اسكن
والعامل في المعطوف وهو زوجك هو العامل في المعطوف عليه المستتر وانت المذكور توكيد له في
قام الزيدان ويقوم الزيدان جرد الفعل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى
المشار اليه بقوله في الفية • وجرد الفعل اذا ما اسندا • لاثنين او جمع وعلى اللغة الاخرى
تلحق الفعل المسند للمثنى الالف علامة على التثنية والمسند للجمع علامة الجمع وهو الواو وقرا
للنون وتسمى هذه اللغة يسميها النحاة لغة اكلوني البراغيث اي لغة قوم من العرب يلحقو
نون ذلك واليه الاشارة بقول في الفية • وقد يقال سعدا وسعدوا • والفعل للظاهر بعد
مسند • قوله نحو قامت هند فالحاق بالفعل تاء التانيث دالة على تانيث فاعله واليه الاشا
رة بقوله في الفية • وتاء تانيث تلي الماضي اذا • كان لانثى وتلزم هنا التاء في موضعين اذا
كان الفاعل حقيقي التانيث مفردا كان نحو قامت هند او مثنى نحو قامت الهندان على ما هو
لغة في المثنى تانيثه والثاني ان يكون الفاعل ضميرا مستترا عائدا على مؤنث لا فرق بين كونه
عائدا على حقيقي التانيث نحو هند قامت او مجازي التانيث نحو الشمس طلعت والى
لزوم التاء في الموضعين اشار في الفية بقوله • وانما تلزم فعل مضمر • متصل او مفهم ذات حر •

وان كان

وان كان الفاعل مجازي التانيث نحو طلعت الشمس او كان الفاعل جمع مؤنث او ما في معناه جاز
فيه وجهان عملا بقوله في الفية • والتاء مع جمع سوى السالم من • مذكر كالتاء مع احدى اللبن •
واما مع جمع المذكر السالم فيتعين التجريد وقوله العاشر جعله عشرة نظرا وارادة فيما الكل
ما تحصر في العشرة لان المراد اما ان يكون او لا وان اضيف فبالزيادة يضاف الى ضمير متكلم او مخاطب
او غائب مفرد او مثنى او مجموع والحكم كذلك قاله العيشي والمضمر قوله اختلط ابنا به ان
اكثر ما وضع عليه الضمير ثلاثة احرف واقله حرف واحد واقل ما وضع عليه الكلام ثلاثة احرف
واكثره سبعة وقوله اثنا عشر قسما بجعل المثنى قسما واحدا لانه لا يعلم كونه لمذكر او لمؤنث
وقوله ومجموعها اي الاقسام وفي بعض النسخ ومجموعهما بضمير التثنية العائد على العاطفين
من ضرب فهي المتصل والمنفصل اثني عشر اقسام الضمير المتصل قوله هو الذي لا يبتدا به كالياء
لا يصح جعله مبتدا يبتدا به وهي الى مع المتصل ونحو ضاربه النصب المنفصلة نحو اياي لانه لا
يبتدا به ايضا اخرجه بقوله ولا يلي الا كما يقع الاول عن الثاني نعم الثاني يقع عن الاول ولا يقع
وليس المراد بالابتداء وقوعه في اول الكلام حتى يستغني بالاول عن الثاني وبه يستغني عن
اعتراض العيشي والحقيقة المتصل اشار في الفية بقوله • وذو اتصال منه ما لا يبتدا • ولا
يلي الا اختيارا ابدا • واحترز بقوله الاختيار من الاضطرار فقد يلي المتصل الا في كقول الشاعر
• وما نبالي اذا ما كنت جارتنا • الا يجاورنا الاك ديار • وقوله ومن بعد الملف ابن جمع
محله ان الغالب فيه كما ياتي وليس المراد انه لا يؤتى بعد الا ما ذكر بل كل الذي ذكر بعده المعارف
كظاهر ومثال [illegible] للماضي ويستعمل للمضارع والامر واخر الباب وقوله وكان غيرها تحتمل
تشمل غير الالف ما اذا كان صحيحا نحو ضربنا وما اذا كان معتلا بغيرها نحو غزونا ورمينا
ومفهومه انه اذا كان نحو دعانا زيد ورماه عمرو فالنون في محل نصب مفعول به ونحن
على ضمير اخر وهو ان يكون ما قبل النون من اصول الكلمة احترازا من نحو قوله تعالى شغلتنا
اموالنا فالنون في شغلتنا مفعولة لا ما قبلها وهو تاء التانيث وان كان ساكنا لا كسر
ليس من اصول الكلمة وضربت قوله بكسر التاء انما ضمت التاء مع المتكلم مناسبة لحركة
الفاعل للعرب وفتحت في خطاب المفرد وكسرت في خطاب المفردة المؤنثة فرقا بين المتكلم
والمخاطب وخصوا المذكر بالفتح طلبا للتخفيف لان خطاب المذكر اكثر من خطاب المؤنث

وكان المذكر اشرف من المؤنث والفتح اشرف من الكسر فاعطي الاشرف للاشرف وضربتما قوله
والالف والميم في فيه مسامحة لان الذي يدل على التثنية انما هو الالف وزيدت الميم في المثنى لئلا
يلتبس بخطاب المفرد المذكر اذ حركة التاء فيه وهي الفتحة قد تشبع فينشأ عنها الف
وزيدت الميم في خطاب جمع المذكر الاتي ولم يؤت بالواو لئلا يلتبس بخطاب الموضوع للمتكلم
وحده اذ حركة التاء فيه وهي الضمة قد تشبع فينشأ عنها الواو وزيدت النون المشددة
في جمع المؤنث مقابلة للميم في جمع المذكر قاله جميع ذلك الرضي وقوله حروف دالة على التثنية
والجمع في بعض النسخ وهي الصواب وفي بعضها دالة على التذكير والتانيث والتثنية في بلا
[illegible] التذكير والتانيث وهي غير صواب لانه ليس هنا حرف بعد التاء في خطاب غير المثنى وال
جمع وانما يفرق فيه بين خطاب المفرد المذكر والمؤنث بفتح التاء وكسرها وضربت قوله ز تقدير
هو اعلم ان المستتر ما له صورة في الذهن ولا يمكن النطق به والمقدر يمكن النطق به اذا علمت
الفرق بينهما ظهر لك ان ز اطلق الاستتار في قوله مستتر واراد به التقدير [illegible] قوله تقد
يره ومثل هذا يقال في مثل ضربت المذكور بعد وضربا قوله ز وهذا المثال ساقط في وجه
سقوطه ما مر من ان الافعال اثنا عشر بجعل المثنى للمذكر والمؤنث قسما واحدا وضربوا
قوله ز والالف زائدة اي في الخط بعد الواو لتفرق [illegible] وانما تزاد بشروط ثلاثة ان تكون
بعد واو الجمع متطرفة متصلة مع الفعل فخرج بالاول نحو يغزو ويدعو وبالثاني نحو ضربوك وبا
لثالث نحو الزيدون ضاربون ولا يقال انها غير متطرفة لان النون منزلة منز
لة التنوين في الواو [illegible] احرى [illegible] تلحق الالف [illegible] الثلاثة وقوله اوما في معناها
الذي في معناها هو انما وقوله ما ضرب الا انا في اعراب هذا المثال خفاء [illegible] ان تقول ما نافية
وضرب فعل ماض والا اداة استثناء ويقال فيها حرف ايجاب ويقال لها ابطال للنفي
[illegible] وانا فاعل وكذلك [illegible] وهكذا هو الجاري على السنة المعربين وفي التحقيق
ان الضمير المنفصل الواقع بعد الا بدل من مقدر تقديره ما ضرب احد الا انا وهذا هو الاستثناء
المفرغ لانه المشار اليه بقول الالفية • وان يفرغ سابق الا لما • بعد يكن كما لو الا عدما •
وقوله وتقول في المضارع اضرب ونضرب الى اخرها ثلاثة عشر تضرب وتضربين وتضربان وتضر
بون وتضربن وفي الغائب يضرب وتضرب والتاء للتانيث ويضربان ويضربون ويضربن

وقوله ومع

وقوله ومع الامر كاف لتعين المراد ان الامر يبرز مع كل ضمير متصل كان لمتكلم او لمخاطب او غائب بل
يبرز الا الذي للمخاطب مستتر او بارز ولذلك خصص ز بالامثلة الخمسة التي للمخاطب

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

هذه عبارة المتقدمين وتبعهم ابو حيان وتبعه تلميذه ابن اجروم وعبر ابن مالك بالنائب عن
الفاعل وعبارته احسن من وجوه منها انها اخصر من عبارتهم ومنها انها جامعة لكل ما ينوب وعبا
رتهم غير جامعة لانها تقتضي ان النائب لا يكون الا مفعولا به مع انه يكون غير مفعول به بان يكون
واحدا مما اشار اليه في الالفية بقوله • وقابل من ظرف او من مصدر • او حرف جر بنيابة حري • ومنها
ان عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لانها تشمل المفعول الثاني من نحو اعطي زيد درهما مع
انه غير مقصود وان اجيب عنه بان الكلام في المرفوعات قوله ز الذي حذف منه الفعل في الذي حذ
ف منه الفعل هو الذات ولتعين مراده بل المراد اللفظ الذي يقال له فاعل في الاصطلاح ولما
كان اللفظ واقعا على الذات في ذلك والمراد بالحذف عدم التعلق فيصدق بمن حذف منه
كضرب زيد ونحو ما ضرب زيد وقوله ورسمه ببعض خواصه في باب ما مر في الفاعل هو الاسم
الكلي في الاسم فيشمل الصريح نحو ضرب زيد والمؤول به نحو قل اوحي الي انه استمع فمؤول
انه استمع بالاستماع المرفوع الكلي فيه فيشمل المرفوع لفظا كضرب زيد او تقديرا كضرب
موسى او محلا في المبني كضرب هذا الذي لم يذكر معه فاعله بان ترك ولم يقصد الا ان لا لفظا ولا
تقديرا فيخرج بالاسم الجملة والفعل والحرف الا ان قصد لفظها واحد من هذه الثلاثة نحو كتبت
قام زيد او كتبت ضرب او كتبت في والاصل كتبت قام زيد اي هذا اللفظ ثم حذف الفاعل واقيم
المفعول مقامه وهكذا يقال فيما بعده وكذلك ان جعلت الثلاثة اعلاما فيصح نيابتها [illegible]
لصيرورتها اسماء ويخرج بالمرفوع المنصوب والمجرور واما الجار والمجرور الواقع نائبا نحو قوله
تعالى ولما سقط في ايديهم فهو في محل رفع ويخرج بالذي لم يسم فاعله بقية المرفوعات قوله ز لقيامه
مقامه في لو قال لقيامه مقامه في جميع احكامه لكان اخصر واشمل لان الاحكام لا تنحصر فيما
ذكر بل احكامها متعددة والى هذا العموم اشار في الالفية بقوله • ينوب مفعول به عن فاعل •
فيما له وقوله والاصل في اشار به الى ان صيغة المبني للفاعل اصل لصيغة المبني للمفعول وهو
مذهب البصريين وقال الكوفيون كل منهما اصل ونسب لسيبويه وقوله لغرض من الاغراض

في كما تحوى على الفاعل او مفعول والا فان احد عشر جمعها ابو حيان في قوله

• وحذفه للخوف والابهام • • • والوزن والتحقير والاعظام •
• والعلم والجهل والاختصار • • • والسجع والوفاق والايثار •

انظر حاشيتنا على كبير تسهيل وقوله في الاسناد اليه في الاولى في جميع احكامه الا في خصوص الا
سناد كما ذكر مثله الا ان الاسناد فيه مختلف لان الاسناد للفاعل من جهة صدور الفعل منه
او قيامه به والى النائب من جهة وقوعه عليه او فيه وقوله فالنفس توطية لقول المص فان
كان الفعل ماضيا الخ وقوله في الماضي والمضارع في آخر رابع اشارة بالفعل تبعا للمص والا
فكما يغير اسم المفعول نحو عمرو كما في نحو زيد مضروب عمرو في الابيات فهو في اسم المفعو
كفعل صيغ للمفعول به معناه اي وعمله فان كان الفعل ماضيا فقول ز او تقديرا
راجع للضم والكسر بالنسبة لقيل وبيع لان كلا منهما مقدر فيهما وراجع للكسر فقط با
لنسبة لقيل لان الضم ملفوظ به واصل قيل قول بضم القاف وكسر الواو فتقول استثقلت
الكسرة تحت الواو فنقلت الى القاف بعد سلب حركتها ثم قلبت الواو ياء لسكونها و
كسر ما قبلها واصل بيع بيع بضم الباء وكسر الياء فنقلت الكسرة للباء بعد سلب حركتها
وبقيت الياء ساكنة واعلم ان فاء الفعل الثلاثي المعتل العين المبني للمفعول ثلاث لغا
ت اخلاص الكسر في الياء والاشمام فيه والضم في الفعل فيهما ماضي والثالثة اخلاص
الضم فتقول في قول وبيع استثقلت الكسرة تحت العين فيهما فحذفت الكسرة وبقيت الوا
و ساكنة في الاول وقلبت الياء واوا في الثاني فصار بوع والى اللغات الثلاث اشار في الا
لفية بقوله • واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل • عينا وضم جا كبوع فاحتمل • واصل شد شدد
بضم الشين وكسر الدال الاولى اجتمع مثلان في كلمة ادغمنا احد المثلين في الاخر وان كان مضارعا
فقول ز او تقديرا هذا راجع للعين فقط والا فالضم ملفوظ به واصل يقال ويباع يقول ويبيع
بضم الاول وفتح ما قبل الاخر فيهما ثم نقل تحركت الواو والياء في الاصل وانفتح ما قبلها في الحالة
الراهنة بعد النقل فقلبتا الفا واصل يشد يشدد بضم الياء وفتح الدال الاولى فادغمنا احد المثلين في الا
خر وجوبا والى هذا الحكم في الماضي والمضارع اشار في الالفية بقوله • واول الفعل اضممن والمتصل
بالاخر اكسر في مضى كوصل • واجعله من مضارع منفتحا • وقوله لانه لا يبنى للمفعول في علة

عزم

45

عزم حتى بنا به للمفعول اثران احدهما فساد اللفظ بوقوعه في اللبس وذلك نحو اكرم امر اكرم
لو بنيته للمفعول ضممت الاول فان كسرت ما قبل الاخر التبس بالماضي وان فتحته التبس بالمضارع
ثانيهما فساد المعنى وذلك ان الامر يدل على الانشاء والمبني للمفعول يدل على الخبر وهما متنافيان
نحو قولك ضرب زيد فقول ز والاعراب في فقيه المثال على القواعد الكلية التي لا تختلف والا
فضرب لا اعراب فيه ويضرب زيد فقول ز او للمجهول في اي لمجهول فاعله ثم ان في التسمية
غير مطردة لان الفاعل قد يكون غير مجهول واجيب بان المراد بالمجهول ما يمكن فيه الجهل جهل
ام لا نحو قولك ضربت اصله ضربت فلانا ثم حذف فلان الفاعل واقيم المفعول وهي الياء مقامه
وهي التي تتصل لان تكون في محل رفع فانيبا ضمير مراد ما نبه في المعنى فيكون في محل رفع وهو التاء
ثم غيرت الصيغة وضربنا اصله ضربنا فلان فحذف فلان الفاعل واقيم نا مقامه بعد تسكين
ما قبله لان نا يحله للرفع والنصب والجر وفي الابيات للرفع والنصب وجرنا صلح • ولا يكون في محل
رفع الا ان سكن ما قبله وضربت اصله ضربك بفتح الكاف فلان وضربت اصله ضربك فلان
بكسر الكاف وضربتما اصله ضربكما فلان وضربتم اصله ضربكم فلان فقول ز ومناسبة كل الخ
به في قوم ذلك في باب الفاعل بعبارة فرينة لان المناسب ذكر مثال كـ وضرب اصله زيد ضربه فلان
وضربت اصله هند ضربها فلان وضربا اصله الزيدان ضربهما عمرو فقول ز او داخل بحرف تنال العين فيه
نظر بان الالف هي الضمير واما التاء فهي للتانيث وضربتا مثل ضربا واصله الهندان ضربهما عمرو وضر
بوا اصله الزيدون ضربهم عمرو وضربن اصله الهندات ضربهن عمرو فيفعل بجميع ما مر وعوض ضرب فانا ما فعل
بضربت الاول من حذف ضم النصب والانفصال بان يراد فيه من ضمائر الرفع وقوله ما ضرب الا انا الخ اصله
ما ضرب فلان الا اياي ثم حذف فلان الفاعل وانيب الضمير المنصوب مقامه وهو ايصله ان يكون في محل رفع
فيعوض بضمير مرفوع منفصل مرادف له في المعنى وهو انا وهكذا يفعل في جميع الضمائر المنفصلة وقوله
وقس على ذلك ما امكنك في ليس المراد ان بعضها يكون في المضارع وبعضها لا بل كلها ممكنة بل
المراد قس ما امكنك استحضاره والله تعالى اعلم •

• باب المبتدا والخبر • جمعهما في باب واحد لان الخبر لازم

للمبتدا وان كان المبتدا لا يلزم الخبر لان المبتدا على قسمين رافع للخبر ووصف رافع لمكتفى به عن الخبر نحو
اقائم الزيدان فقائم مبتدا والزيدان فاعل اغنى عن الخبر وفي الابيات • واول مبتدا والثاني • فاعل اغنى

وضربتني اصله
ضربني فلان
فوك الخ

في اصار داي ● ويسمى الجزء الاول مبتدا الى الجملة اتي به لعطا او تقريبا او رتبة ان تاخر لاي
رتبته التقديم ويسمى الجزء الثاني خبرا من تسمية الجزء باسم الكل اذ مجموعهما هو الخبر الذي حصلت
به الفائدة او لانه هو الجزء المستفاد من الجملة **قوله** وهو انجما ذكر يجره بالمثنى فلزم الحكم عو
د على المثنى وهما المبتدا والخبر او الاخبار عنه بالمثنى وهما الثالث والرابع **وقوله** الصريح هو الذي
لا يحتاج في كونه اسما الى تاويل فيصدق بالقائم نحو زيد والعلم نحو انت والمؤول هو الذي يحتاج في كونه
اسما الى تاويل بمثل أن بمعنا **وقوله** لفظا او محلا اطلق اللفظ على ما يشمل المقدر نحو موسى
فلابد من البيان لتقيده بالمحل والفرق بين التقدير والمحل ان الاول الكلمة معربة والمانع لفظا
والمانع من ظهور الاعراب فيها كون الحرف الاخير الذي يكون الاعراب عليه لا يقبل الحركة اصلا لكونه
الفا كموسى يخشى او يقبلها ولكنها ثقيلة لكونه يا نحو يا في القاضي او وا وا كيدعو كما مر وان
الثاني المحل المانع فيه قائم بجملة الكلمة وهو المبني نحو هذا **وقوله** بالابتداء سيعرفه آ بعد وانما
ذهل الى القول الصحيح من ان رافع المبتدا الابتدا ورافع الخبر المبتدا كما سيذكره والى ذلك اشار
في الالفية بقوله ● ورفعوا مبتدا بالابتداء ● كذاك رفع خبر بالمبتدا ● وهو مذهب سيبويه وقيل
ان المبتدا رفع الخبر والخبر رفع المبتدا وقيل الابتداء رفع المبتدا والابتداء والمبتدا معا الخبر وقيل
الابتداء رفعهما معا فهذه اقوال اربعة واتى المصنف بالرابعة ليكون كلامه جاريا على الاقوال الا
ربعة **وقوله** اي المجرد ليس المراد اي العوامل كلها فيه تم ازيلت كما يقتضيه التعبير بالمجرد
بل المراد انه خال منها فعبارة المصنف بالعاري احسن من تعبير آ له بالمجرد لانها لا ايهام فيها
وقوله غير الزائدة كذا هو المخرج من الحقيقية فلا يضر وجوده ثم ان هذا القيد يحتمل ان يكون اعترا
ضا عليه بناء على جعل أل للاستغراق والحرف الزائد او شبهه هو الذي لا يتعلق بشيء وقد مثل
آ للزائد بحسبك درهم فحسب في اللفظ مجرور بالباء وفي التقدير مبتدا مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة
في اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد ودرهم خبره وقال الشيوخ تبعا للشيخ
الصواب ان درهم مبتدا وحسبك خبر لان درهم هو المخبر عنه في المعنى بالكفاية ومثل شبه الزائد
بلعل ابي المغوار منك قريب ● فلعل حرف شبيه بالزائد وابي مجرور في اللفظ بلعل بالياء النائبة عن
الكسرة وفي التقدير مبتدا مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقدرة لا لاجل
الحرف الشبيه بالزائد وهو لعل وقريب بالرفع خبر المبتدا وليست لعل من اخوات ان والافعال

لعل ابا بكر الخ والفرق بين الزائد وشبهه وان كان كل منهما لا يتعلق ان الزائد لا تتوقف المعنى
عليه موجودة وعدمه سيان وشبه الزائد يتوقف المعنى عليه الا ترى ان لعل في المثال الترجي
بي تعليل الترجي في القرب الى الان لم يقع فلو حذفت وقلت ابو المغوار منك قريب لتوهم ان الم
ب وقع مع انه الى الان لم يقع فيحتمل المعنى بحذفها **وقوله** يخرج بالاسم والفعل لخ محل خروجها
اذا بقيا على معناهما ولم ينسب اليهما واما ان نسبت اليهما نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر
فيصح الاخبار عنهما فتعرب فاعلا او مبتدا ولا عبرة وجهان اما ان تقول انه محكي مقصور لفظه واما
ان تعربه بالضمة المقدرة آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة او سكون الحكاية لا الفتحة
الظاهرة خلافا لبعضهم في الكافية ●●

● وان نسبت لاداة حكما ●●● فابن او اعرب واجعلنها اسما ●

وما بعده خبر **وقوله** الفاعل كما يخرج الفاعل يخرج النائب وخبر ان وسائر المرفوعات **وقوله** والا
بتداء عبارة اي حكم به فهو من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول ثم يحتمل معنى الاهتمام
بقوله وجعله اولا والثاني فيكون وجعله بالجر عطفا على الاهتمام عطف تفسير ولا في قوله عن الا
هتمام بالشيء وجعله اولا لاجل الثاني في لسان الخبر **وقوله** بحيث يكون الثاني خبرا عن الاول كما
دل بقوله خبرا ومخبرا به ولو حكما ليدخل الفاعل الذي سد مسد الخبر فيما اذا كان المبتدا وصفا
كما مر فلا يعترض على آ بان تعريفه للابتداء غير جامع لقصوره على المبتدا الذي له خبر **وقوله** والنقل
بن هو مكم لخ اوضيا مكم ثم لا فرق بين ان يكون التلفظ ملفوظا به كالاية او مقدرا نحو تسمع بال
معيدي خير من ان تراه فتسمع منصوب بان مقدرة مؤول بالمصدر اي سماعك وخير خبره والشاهد
في الالفية الى تعريف المبتدا بالمثال حيث قال ● مبتدا زيد وعاذر خبر ● ان قلت زيد عاذر من
اعتذر ● والخبر قول آ الاصل وهو المجرد فان قلت الخبر قد يكون مفردا ويكون جملة كما يأتي
فلم خصه آ بالمجرد قلت حمله على خصوص المجرد لاجل قول المصنف هو الاسم لانه لا يصدق
حقيقة الا بالمجرد ويكون على هذا الحمل المصنف تساهل في تعريف الخبر الواقع جملة والصواب حذف
قوله الاسم ليكون كلام المصنف شاملا للخبر المجرد وللجملة ويكون قول المصنف الاسم شاملا للاسم حقيقة
حقيقة وهو المجرد وللاسم تاويلا وهو الجملة والظرف والجار والمجرور ان تعلقا باسم فهما من قبيل
المجرد وان تعلقا بفعل فهما من قبيل الجملة **المرفوع** لفظا او تقديرا او محلا وتدخل في المحل **المسند اليه**

اي المسند هو الخبر الى المبتدا وخرج به جميع المرفوعات والى تعريف الخبر اشار في الالفية بقوله
والخبر الجزء المتم الفائدة ۞ والمبتدا فقول ز من حيث هو كذا انه لا يفيد كونه كذا هو او لا عطل
وان اعتبرت احدهما لزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهو انا الخ حاصل الضمائر المرفوعة
المنفصلة اثنا عشر اثنان الاولان للمتكلم وخمسة بعدهما للمخاطب والخمسة الاخيرة للغا
ئب ويؤخذ من الشرح حيث ذكر المقام مع عبد والضمير لا يكون الا معرفة ان المبتدا لا يكون الا
معرفة ولا يجوز ان يكون نكرة الا بمسوغ في الالفية . ولا يجوز الابتدا بالنكرة . ما لم تفد كـ
وقوله بما يطابقه اي بما يوافقه في المعنى تذكيرا او تانيثا افرادا وتثنية وجمعا ومن
غير الغالب ان انه قد لا يطابقه كما اذا اخبر عن المبتدا باسم التفضيل مضافا الى نكرة نحو
انت يكثر النساء افضل امراة وانتما افضل رجلين وانتم افضل رجال وانتن افضل نسوة او كا
ن مجردا من ال والاضافة نحو انت يكثر النساء افضل وانتما افضل وانتن افضل وانتم افضل و
قيل منه في اسم التفضيل في الوجهين عدم المطابقة عملا بقول في الالفية . وان لمنكور يضف
او جردا . الزم تذكيرا وان يوحدا . وكما اذا اخبرت بمصدر نحو انت عدل وانتما وانتم عدل
وانتن عدل وقوله مبني سيأتي في باب النعت وجه بناء الضمائر من حيث هي وقوله هو ان
فقط والالف زائدة في انا للاشباع وانما حركت النون فرقا بين ان الضمير وان الناصبة وان
المخففة وان الزائدة وقال الكوفيون الجميع هو الضمير واما نحن فالجميع ضمير اتفاقا واما هو
وما بعده فالمختار ان الضمير هو الهاء والواو والجميع وقيل الجميع ايضا فقسمان معرب اي هذا التقسيم
اشار في الالفية بقوله . ومعرب الاسماء ما قد سلما . فقول ز مما احترازا من المعرب في باب
الاعراب ومنه في المنادى واسم لا وقد تقدم جميع ذلك ثم المعرب فقسمان مشتق وجامد
فالمشتق ما تحمل ضميرا يعود على المبتدا كمثال الشارح ومثال ز والجامد فارغ من الضمير
نحو زيد اخوك الا ان اول بالمشتق فيتحمل ضميرا نحو زيد تميمي اي منسوب والى قسمي
المعرب اشار في الالفية بقوله . والمفرد الجامد فارغ وان . يشتق فهو ذو ضمير مستكن
وغير المعرب فقول ز وهو الجملة كذا في هذا الشرح الى ان الاولى للمص ان يقول تقسيمان
بدل اشياء اربعة والعذر للمص ان الجملة لما كانت شاملة للاسمية والفعلية ق
تسبيهه قسمان ايضا ذلك الجار والمجرور فقول ز الشامل كذا التام منهما هو الذي

يتم به

يتم به الفائدة من غير ملاحظة المتعلق به المعمول بان يكون متعلقه المحذوف كونا عاما
والناقص هو الذي لا يتم به الفائدة الا مع ملاحظة المتعلق به المعمول فلا يجوز الاخبار بالنا
قص نحو زيد بك ومكانا ولم يقيدوا الشرح لانهما اذا قطعا لا ينفع بهما الا للتمام مع فاعله
الاولى ان يقول مع مرفوعه ليشمل النائب عن الفاعل نحو زيد يضرب ابوه واسم كان نحو زيد
كان ابوه قائما ويجاب بانه يطلق عليهما فاعل مجازا فقول ز الكامن مثاله زيد قام ابوه
وقوله والمخبر نحو زيد قام مع خبره الاولى ايضا ان يقول مع مرفوعه ليشمل الخبر ويشمل
الفاعل الذي اغنى عن الخبر نحو عمرو ضاربه الزيدان فعمرو مبتدا اول وضاربه مبتدا ثان والزيدان
فاعل بالثاني اغنى عن الخبر والثاني وفاعله خبر عن المبتدا الاول ثم الجملة الواقعة
خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمبتدا والروابط قيل اكثر من عشرة غالبها الضمير كما في مثالي الشرح
ومنه اسم الاشارة ومنه قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير ومنها تكرار المبتدا بعينه نحو
الحاقة ما الحاقة ومحل كون الجملة تحتاج الى الرابط اذا لم تكن نفس المبتدا في المعنى واما
فلا تحتاج لرابط نحو منطوقي الله حسبي فمنطوقي مبتدا اول والله مبتدا ثان وحسبي خبر
عن الثاني والجملة من الثاني وخبره خبر عن الاول ولا تحتاج لرابط لانها نفس المبتدا في المعنى والى
احتياج الجملة لرابط اشار في الالفية بقوله . حاوية معنى الذي سيقت له . وقال معنى ولم
يقل ضميرا ليشمل الربط بجميع ما يكون الربط به والى كون الجملة التي هي نفس المبتدا في
المعنى اشار في الالفية بقوله . وان تكن اياه معنى اكتفى بها . ويفهم من الجملة ان تكون
خبرية وان الانشائية نحو اضربه لا تقع خبرا على مذهب الجمهور وان وردت فتؤول بجزء القول
وقوله ما بها اي وحدها او مع المتعلق في المسألة اقوال ثلاثة اصحها ما قال ز
ولا ينبني على هذا الخلاف شيء لان المفرد لا بد من اعتباره على كل وقوله وان تعلق كذا حكو
ا على ان الخبر محذوف للتعلق لا كما يجب تاويل الصحيح في هذا الراجح بل ارجح ان تعلق معكا واسما
كل منهما متفق عليه والخلاف انما هو في المختار وان اختلف العلماء على كل منهما افتضنا
انه لا يجوز تقديره فعلا وليس كذلك والى كون الخبر متعلق الظرف والجار والمجرور واختيار
تقديره مفردا اشار في الالفية بقوله . واخبروا بظرف او بحرف جر . ناوين معنى كائن او استقر
فلما قدم كان على استقر علمنا ان المختار تقديره مفردا وكان الخبر اسم فاعل من كان التامة

لا افتقار الروابط

ولا يجوز ان تكون ناقصة لانه يكون الجار والمجرور والظرف خبرها ويتعلق بكاين اخر و
يلزم التسلسل فان قلت ما فايدة افراد الجار والمجرور والظرف بالذكر مع انه ان قدر
عاملهما اسما كانا من قبيل الاخبار بالمفرد وان قدر عاملهما فعلا كانا من قبيل الاخبار بالجملة
كما مر قلت لما لم يتمحض للجملة احتاج افراده بالذكر وسميا بشبه الجملة زيد قام ابوه
قوله ش والمضاف اليه يقتضي ان المضاف اليه له مدخل في الخبرية وليس كذلك والعذر له
انه لما كان رابطا اي جزءا من جملة الخبر والمختار عند النحويين في نحو زيد ضربته ان الخبر
انما هو الفعل والفاعل واما المفعول وغيره من المنصوبات انما هي من تتمات الفعل والله اعلم

باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر

لما علمت ان المبتدا مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدا اراد ان يبين لك بعض العوامل
اللفظية المحترز عنها فيما مر التي تدخل على المبتدا والخبر فتزيل عمل الابتدا والمبتدا ويجعل
العمل لها قوله ش وتسمى النواسخ جمع ناسخة ماخوذ من النسخ الذي هو الازالة يقال
نسخت الشمس الظل اذا ازالته عن مكانه وتسميتها بذلك ظاهرة لانها ازالت عمل
الابتدا والمبتدا وانما ازالته لانها عامل لفظي والابتداء معنوي واللفظي اقوى من المعنوي
وقوله هنا في هذا الكتاب قيل لا حاجة اليه لانه في كل كتاب كذلك واما ما ذكر في غير
هذا الكتاب من افعال المقاربة وما ولا ولات وان المشبهات بليس فهو داخل في اخوا
ت كان فان قلت لم عبر ش بانه جعل ما تعدى الى ثلاثة مفاعيل كاعلم وارى قسما ثا
لثا فيكون عنده احترز وهو كذلك وكونها ثلاثة باعتبار عملها واما باعتبار ذاتها فهي
قسمان افعال وهي كان وظن واخواتهما وحروف وهي ان واخواتها وقدم كان واخوا
تها لانها افعال والاصل في العمل للافعال وقال كان واخواتها ولم يقل امسى واخواتها مثلا
لان كان هي ام الباب ولذلك اختصت باشياء منها ما اشار اليه في الالفية بقوله وقد تزاد
كان في حشو كما وقدم ان واخواتها على ظن وان كانت افعالا لان احد الجزئين مع ان مرفوع
وان كان الرفع حرفيا واما ظن فالجزءان معها منصوبان يخرجان معا عن اصلهما وقوله الذي
المبتدا الذي كان قبل دخولها يسمى مبتدا ويؤخذ منه ان الرفع حرفيا معه غير الرفع الذي
كان حيث كان مبتدا هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون ان المبتدا باق على رفعه وهو مرفوع

بما كان

48

والنون

بما كان مرفوعا به قبل دخول كان وكان غير عاملة فيه بانفصال الضمير في نحو كنته والضمير لا ينفصل الا
بعامله وقوله ويسمى اسمها اي يسمى المرفوع بها اسمها حقيقة ويسمى فاعلها مجازا
كما ان المنصوب يسمونه خبرها حقيقة ومفعولا مجازا والتسمية في كل اصطلاحية خالية عن
المعنى والا فهي ليست مرفوعة لذلك كان زيد قائما باعتبار الوضع اسما للذات لا الكان لان الاسم كان
اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف والنون اطلق كون وفاعلها ليس خبرا في المعنى عن كان لان كان فعل
والافعال لا يخبر عنها وذا خافية في كل لانه ملابسة وهي كونه تعمل فيه وان عمل كان اشار
في الالفية بقوله ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه وقوله وانها يسمى المرفوع بها فاعلا
اي اصطلاحا ولا يسمى فاعلا مجازا كما ان المنصوب بها يسمى مفعولا مجازا كما علمت وقوله
تجردتا في بيانه ان كل فعل تام له مدلولان الحدث والزمان كضرب في قولك ضرب زيد عمرا فانه يدل
على الحدث وهو الضرب الصادر من الفاعل والواقع على المفعول ويدل على الزمان الماضي وهذه
انما دلت على الزمان دون الحدث فلذلك قيل لها نواقص وهذا الذي قاله ش هو قول سيبويه
والاكثر البصريين ورده ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة وقال الصواب انها دالة على
الحدث العام ومعنى نقصها انها لا تكتفي بالمرفوع وهو الذي تقتضيه عبارته في الالفية
اذ قال وذو تمام ما برفع يكتفي وقوله كالروابط اي من حيث كونها تجمع بين معمولين كما ان الحروف
تربط اللازم وتوصله الى المعمول وقوله ومن ثم بينه الشارح الثلاثة بمعنى هنا الذي اي من اجل كونها
مجردة عن الحدث وصيرورتها كالحروف الرابطة والموصلة معاني الافعال الى الاسماء سماها ملحقة والصواب
انها افعال كما علمت وقوله هنا اي في هذا المختصر والا فقد عد غيرها من المتكلمات اكثر ولم يذكر في الا
لفية في باب كان الا ما ذكره الشارح هنا نعم زاد في الالفية ما ولا ولات وان المشبهات بليس وافعال
المقاربة كان قوله ش وهي انتقالية حال مطلقة مثالا كان من قولك كان زيد قائما تدل
على زمن معين وهو الماضي وعلى حدث مبهم وهو الكون ووجه تعلقه بالقيام والقعود والا
كل والشرب مثلا وقد عينه الخبر الذي هو قائما وقائما يدل على حدث معين وهو القيام وعلى زمن مبهم
يصلح للماضي والحال والاستقبال وقد عينته كان والحاصل ان الحدث المبهم في كان عينه الخبر
والزمان المبهم في الخبر عينته كان والمراد بالتمام عند ابن مالك والانتقالي من جهة المعنى وكذا افعال مبني
سائر هذه الافعال قاله بعض ونا مله وهذا مبني على دلالة هذه الافعال على حدث لا كنه مبهم وهو

ومو الحق كما علمت لا كنه خلاف ما مرّ للازهري وكل فقول ز بالفاء المشالة اى انقع شيئا تشكلة
تشبيه الانسان العرق فيه وهو الفاء وبات فقول ز بات زيد ساهرا الاولى ان يقول ساهرا بنحو
متطيلا لان الخبر ما بين فيه لان من المعلوم ان بيتوتة الانسان ساهرا وصار فقول ز والاشتغال عطف
تفسير على ما قبله ثم تارة يكون من ذات الى ذات نحو صار الطين خزفا او من صفة كمثال ز ونحو
صار الفقير غنيا وليس فقول ز لنفي الحال اي لنفي زمن الحال والتكلم وقوله عند الاطلاق فيفسره
بقوله والتجرد عن القرينة اى بان كان التركيب خاليا عما يصير الدلالة على الزمان الماضي والمستقبل
ومفهومه انه اذا كان في التركيب قرينة تدل على الماضي كامس او تدل على الحال كالآن او على المستقبل
كغدا عمل عليها ولا اشكال ح وما زال فقول ز ما النافية ليس الشرط تقدم ما خصوصا كما يوهمه
بل الشرط تقدم النفي بها او بغيرها بل لا فرق في ان يكون النفي بالحرف كما مثل او بالاسم نحو غير
منفك زيد عن القيام فمنفك اسم فاعل من انفك وزيد اسمه وعن القيام خبرها او بالفعل نحو
ليس ينفك زيد جالسا والنافي اما ملفوظ به كما ذكر او مقدر كقوله تعالى تالله تفتؤا اى لا تفتؤا
لكن لا يجوز الا بشروط ثلاثة كون الفعل مضارعا جواب قسم والنافي لا ومثل تقدم النفي
تقدم شبهه وهو النهي والدعاء فمثال النهي •

• صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت • فنسيانه ضلال مبين •

فصاح منادى مرخم صاحب على غير قياس لانه ترخيم اخفاف مر النداء شرطوا له اربعة شرو وكم من جملتها
العلمية وصاحب ليس بعلم وانما هو صفة ولا ناهية وتزل مضارع زال من اخوات كان وفيه ضمير
مستتر اسمها وذاكر بالنصب خبرها ومثال الدعاء • ولا زال منهلا بجرعائك القطر •
فلا حرف دعاء وزال من اخوات كان والقطر اسمها ومنهلا من انهل المطر اذا نزل خبرها وهو دعاء
للمحبوبة بدوام المطر الذي يدوم معه الخير وقوله ومثل مبتدأ والاعمال بالرفع نعت او بدل
والا بقية نعت للاعمال ومثلا زمنه متعلق بمحذوف خبر مثل وقوله على حسب ما يقتضيه الحال
فان اقتضى الحال ان خبرها ثابت لاسمها دائما فهي للدوام نحو ما زال زيد جالسا وان اقتضى الحال
ثبوت مدلول خبرها لاسمها في بعض الازمنة دون بعض فعلى ما اقتضته نحو ما زال زيد عالما
اي منذ صلح للعلم ويبقى ذلك على سبيل الدوام فالحال تشهد بانه قبل قبوله للعلم لم يكن عالما
وما دام فقول ز كليا بتنهاء الظرف الظرفية التي نابت عنه مصدرية ومعنى كليا بتنهاء عنه انها

استعملت في موضع يستعمل فيه الظرف واشار ز بهذا الى دفع ما قد يقال ان ما حرف والظرف لا
يكون الا اسما وحاصله انه ليست ظرفا بنفسها وانما استعملت في موضعه وقوله لتاويلها مع ذلك
فيه مصدرا محية لان المؤول هو ما بعدها لا لكنها لما كانت الة للسبك جاز اسناد التاويل لها مجازا
ملوم تذكر قبلها ما هي ناقصة بمعنى بقي والمنصوب بعدها حال نحو دمت صحيحا وكذلك يقع المنصوب
حالا ان تقدمتها ما وكانت مصدرية غير ظرفية نحو يعجبني ما دمت صحيحا اى دوامك صحيحا واما كونها
ظرفية غير مصدرية فلا يكون فيتعطل عملها كان بمعنى الافعال ثلاثة اقسام منها ما يعمل بدون شرط
وهي ثمانية كان وليس وما بينهما ومنها ما يعمل بشرط تقدم نفي او شبهه وهو اربعة زال وبرح
وفتئ وانفك ومنها ما يعمل بشرط تقدم ما الظرفية المصدرية وهي دام خاصة والى تعداد هذه الاقسام
وتقسيمها للاقسام الثلاثة اشار في الالفية بقوله • ككان ظل بات • الابيات الثلاثة
وما تصرف منه لما ذكر من الافعال بلفظ الماضي وكان غير الماضي يعمل عمل الماضي نبه عليه بقوله
ومانح وما معطوفة على كان ويصح ان يكون مبتدأ والخبر محذوف تقديره كذلك ومعنى التصرف مناوبة
ابنية المصدر تحول الفعل الى امثلة مختلفة وليس المراد به الاشتقاق لان المختار ان اصل
المشتقات المصدر وفي الالفية • وكونه اصلا لهذين انتخب • قوله ز والذي يتصرف منها كذا اعلم ان
هذه الافعال باعتبار التصرف وعدمه اقسام ثلاثة منها ما لا يتصرف اصلا وهو ليس اتفاقا ودام
على الاصح ومنها ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواته لانه ليس لها امر ولا مصدر ومنها ما يتصرف تصرفا
تاما وهو الباقي فيستعمل منه جميع التصاريف الا اسم المفعول لانه انما يصاغ من المتعدي وقد مثل الشيخ
للماضي ومثل ز للمضارع والامر ومثال المصدر يعجبني كون زيد قائما فكون مصدر كان الناقصة وزيد
اسمه وقائما خبره ومثال اسم الفاعل • وما كل من يبدي البشاشة كائنا • اخاك • فكائن اسم فاعل
وفيه ضمير مستتر يعود على من اسمه واخاك خبره ومن اراد استيفاء ما ذكره من الافعال فعليه
بالتصريح في هذا المحل فقد بينها مع مثلها والى عمل غير الماضي اشار في الالفية بقوله • وغير ماض
مثله قد عملا • ومنع الافعال تستعمل تامة مكتفية بالمرفوع الا ثلاثة منها لا تستعمل الا ناقصة
فتئ وليس وزال والى التقسيم اشار في الالفية بقوله • وذو تمام ما برفع يكتفي • • وما سواه ناقص
والنقص في • فتئ ليس زال دائما قفي • تماما فقط معناه ذاهب او حاضر فان الحضور يكون
بمعنى الذهاب وبمعنى الحضور وقوله مع الخبر يأتي في تقسيمه الى اسم اصلا والخبر خبرا ما مر في كان

وما ذكره من ان الخبر مرفوع بها هو مذهب البصريين وقال الكوفيون هو مرفوع بما كان مرفوعا
به قبل دخولها واستدل لهم على ذلك بانها اضعف من الافعال فلا تعمل في منصوب ومرفوع والى عمل
ان واخواتها اشار في الالفية بقوله • لان ان ليت لكن لعل • كان عكس ما لكان من عمل • وقوله
لابتداء يطلب عامل في خبر تغيير العامل بغير القول فان كان العامل قولا وجب الكسر والى ما
تفتح فيه همزة ان وما تكسر فيه اشار في الالفية بقوله • وهمز ان افتح لسد مصدر • مسدها وفي
سوى ذاك اكسر • فاكسر في الابتدا وفي بدء الصلة • وحيث ان ليمين مكملة • او حكيت بالقول
او حلت محل • حال • وقوله واعرابه على وزن في نعم يجب تقديم الاسم وتاخير الخبر الا ان كان الخبر
ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز التقديم نحو ان لدينا انكالا ان في ذلك لعبرة والى ذلك اشار في
قوله في الالفية • وراع ذا الترتيب الا في الذي • كليت فيها او هنا غير البذي • وقوله لاختلاف
العاملة في اللام ليست للتعليل لان العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما فيقتضي انه متى
اختلف اللفظ لا يختلف المعنى وليس كذلك اذ الغالب اختلاف المعنى لاختلاف اللفظ
نحو ان ولكن وقد يختلف اللفظ ولا يختلف المعنى كما في ان وان باعتبار فتح الهمزة وكسرها والا
ولى انه كل مبنى بمعنى وقت كانه قال وانما يختلف المعنى وقت اختلاف اللفظ فيؤخذ منه
انهما اختلف المعنى لا يختلف اللفظ ولا عكس وهو المراد وقوله وانما عملت في هذا جواب
عن سؤال مقدر بان يقال الاصل في الحرف اذا اختص بالاسم ان يعمل عملا خاصا وهو الجر فلم
عملت هذه الاحرف النصب والرفع فاجاب بقوله وانما عملت في وقوع منصوبها على مرفوعها
ليعلم انها فرع في العمل على عكس الافعال المتصرفة وقوله ودلالته على المعاني في الاتية
للمعنى كان واخواتها وجه الشبه كون كل منهما دل على معنى زائد على المعنى الذي دل
عليه الاخر ولذلك يفيد في بقوله فمعنى كان في للتوكيد لا في الخبر مثلا وفي الامثلة المذكورة
بعد ذلك في الخبر فقط ولا معنى لجواب بعض بقوله للتوكيد فهو متعلق بمحذوف تقديره
مصروف للتوكيد لانه يقتضي ان الاصل فيها غير التوكيد ثم استعملت في التوكيد وليس كذلك وما
للتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا نحو ان زيدا قائم او نفيا نحو ان زيدا ليس بقائم
وقد يخرج الكلام على مقتضى ان السامع ان كان خالي الذهن يلقى اليه الكلام من
غير تاكيد وان كان شاكا في النسبة فالاحسن التاكيد وان كان منكرا فيجب التاكيد

للاستدراك

للاستدراك قوله وهو تعقيب الكلام في اي لاثبات ما بعدها بعد كلام نافي مغاير لما بعدها ايجابا
او نفيا وهي متوسطة بينهما وقوله برفع ما يتوهم ثبوته في اي من الكلام الواقع قبلها كما اذا
قلت زيد شجاع فيتوهم المتوهم انه كريم لان من جاد بنفسه يجود غالبا بماله من جانب اخرى فاذا
اردت رفع ذلك التوهم قلت بعد ذلك الكلام لكنه بخيل وقوله او نفيه اعترض بانه لم يوجد
مثال يختص به بل كل مثال له هو داخل فيما قبله وهو كذلك فاذا قلت ما زيد كريم يتوهم انه غير
شجاع لان البخل والجبن متلازمان غالبا فاذا اردت رفع ذلك التوهم قلت لكنه شجاع
فيقال هذا رفع للجبن الذي توهم ثبوته ويقال له ايضا ثبوت للشجاعة التي توهم نفيها
فالاولى ان يقتصر على الثاني وانظر ما معنى كلام المحشي هنا للتشبيه قوله وهو الدلالة في هو
تفسير للتشبيه واعترض بان التشبيه من فعل المتكلم والدلالة من صفة اللفظ الدال على
التشبيه كالكاف ولا يصح ان يفسر فعل المتكلم وهو التشبيه بوصف اللفظ وهو الدلالة ولا
العكس واجيب بان في الكلام حذفا والتقدير وهو الحكم بالدلالة ولا شك ان الحكم من فعل
المتكلم ولا بد من زيادة في التعريف بالكاف ونحوها لاخراج نحو عمرو من قولك جاء زيد وعمرو
فانه يصدق عليه مشاركة امر لامر في معنى وهو المجيء ولاخراج نحو قاتل زيد عمرا للتمني
قوله وهو طلب ما لا طمع فيه في اصلا ولا يمكن وجوده وهو المستحيل كقوله
• الا ليت الشباب يعود يوما • فاخبره بما فعل المشيب •
وقوله او ما فيه عسر اي يمكن وجوده ولكنه عسير كقول الفقير ليت لي قنطارا من ذهب فوجود
الفقير للقنطار عسير وليس بمحال عقلا ويمتنع طلب الواجب لذاته كقولك ليت غدا يجيء
للترجي قوله هو ارتقاب شيء في الممكن اي الحصول المرغوب في الممكن وقيل التوقع اعم من المحبوب
والمكروه والمحبوب يسمى ترجيا والمكروه اشفاقا ثم ان الترجي اخص من التمني لان التمني
يكون في المستحيل والممكن والترجي لا يكون الا في الممكن ولا يكون في المستحيل فلا يقال لعل
الشباب عائد واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فبلوغه لاسباب السموات محال
فوجهه انه على انه معمول لها هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون انه منصوب
على الحال والى عمل كان واخواتها وغيرها اشار في الالفية بقوله • انصب بفعل القلب جزءي
ابتدا • اعني راى خال قوله حيث لا مانع المانع عندهم اقتران الفاء وتعليق بما له الصدارة

• عريت من الشباب وكنت غضا •
• كما يعرى من الورق القضيب •
• بكيت على الشباب بكل دمع •
• فما نفع البكاء ولا النحيب •
الابيات

ترك العمل جوازا لغير موجب لبطلان لمكان عمل لضعف العامل اما بتوسطه نحو زيد ظننت قايم
واما بتاخره نحو زيد قايم ظننت فيجوز في كل منهما العمل والالغاء الا ان المتوسط يجوز فيه
العمل والالغاء على حد سواء وقيل العمل اقوى والالغاء في المتاخر اقوى وان تقدم العامل
على كل شيء فلا يجوز الالغاء نحو ظننت زيدا قايما وان تقدم على المعمولين وتقدم غيره عليه
نحو متى ظننت زيدا قايما ففي جواز الالغاء في هذه الصورة خلاف وظاهر عبارة الالفية
كما قال كي جواز الالغاء في هذه الصورة ايضا حيث قال معمما لجميع الصور وجوز الالغاء
لا في الابتداء والتعليق ترك العمل لفظا لا محلا لتوسط واحد مما له الصدارة بين العامل وبين
معموليه او احدهما والاشياء التي تعلق اشار اليها في الالفية والتزم التعليق قبل
نفي ما وان ولا لام ابتداء او قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم نحو علمت لزيد
قايم فجملة لزيد قايم في محل نصب سدت مسد مفعولين علم كذا عمم بعضهم في المانع في كلام ز
والظاهر تخصيص المانع في كلامه بالالغاء لان العمل معه متروك لفظا ومحلا بخلاف التعليق
ينبغي ان يعد مانعا واما التعليق فالعمل فيه موجود فلا ينبغي ان يعد مانعا وقوله
وغيرهن ذلك عشرة اشار بهذا الكلام الى ان المص لم يستوف جميع اخوات ظن و
...كذلك فعل يعني عليه من الثلاثة عشر المذكورة في الالفية خمسة عدوجها وزاد ...
وتعلم وزاد فيها على ما في الالفية سمعت واما اتخذ فليس من زيادته على الالفية لانها
من افعال التصيير فهي داخلة في قوله والتي كصيرا ايضا بها انصب مبتدا وخبرا.
وقوله الذي يفيد ترجيحا يعني انه تدل على رجحان وقوع المفعول الثاني غالبا ومحل
كون ظن تتعدى لمفعولين اذا لم تكن بمعنى اتهم واذا تعدت لواحد فقط نحو ظننت
زيدا على المال اي اتهمته ولذلك نص الالفية وراى كونها لليقين غالب ومن غير الغالب
افادته الظن وقد اجتمعا في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنون يوم
القيامة بعيدا ونعلمه قريبا وتفيد راى اذا لم تكن بمعنى ذهب واذا تعدت لواحد فقط
نحو راى ابو حنيفة حلية كذا وراى الشافعي حرمته وكذلك اذا كانت بمعنى ابصر
نحو رايت الهلال اي ابصرته وعلم كونها لليقين غالب ومن غير الغالب افادته الظن
نحو قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات اي ظننتموهن لان الايمان محله القلب فلا

يمكن

يمكن فيه الا الظن ومحل تعديتها لمفعولين اذا لم تكن بمعنى عرف واذا تعدت لواحد نحو علمت الحق بمعنى
عرفته وان علم بمعنى عرف وظن بمعنى اتهم المتعدية لواحد اشار في الالفية بقوله لعلم عرفان وظن تهمة
تعدية لواحد ملتزمة ومحل تعدي وجد لمفعولين اذا لم تكن بمعنى اصاب واذا تعدت لواحد نحو وجد زيد ضا
لته اي اصابه ومحل كونها متعدية اذا لم تكن بمعنى حزن واذا كانت لازمة نحو وجد زيد على عمرو بمعنى
حزن عليه وقوله اذا دخلت على ما لا يسمع اي وكان ما بعدها يسمع كما في المثال المذكور فان
ذات النبي لا تسمع والقول المذكور بعد يسمع فلو كان الاول مما يسمع نحو سمعت قول النبي صلى
الله عليه وسلم تعدت لواحد اتفاقا وكذلك ان كان الاول والثاني مما لا يسمع معا نحو سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم ياكل او يشرب لان المعنى سمعت قول النبي في حال اكله او شربه تعدت
لواحد ايضا وقوله بعد سلب حركتها وهي الفتحة فالتقى ساكنان الياء واللام فحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وكذا يقال في كل معتل العين مع اسناده الى التاء او نا نحو بعت وبعنا وقلت وقلنا
لكن بعد نقل ضمة الواو من فعل المفتوح العين الى فعل المضموم وقوله ليس داخلا اذ ليس منها
فيقال ح ما وجه ذكره فيه فاجاب بانه ذكره فيه استطرادا لتتميم النواسخ والاستطراد ذكر
الشيء في غير محله ومحل ظن واخواتها المنصوبات كما ان ذكر خبر كان واسم ان استطراد لتتميم
العمل وفي بعض النسخ وفي هذه النسخ داخل المرفوعات بلا تعليق وهي صحيحة ويكون المعنى
وفي هذه النسخة ادخله المص في المرفوعات وكان حق المقام ... بلا استطراد كما قال والله اعلم

باب النعت

لما فرغ من المرفوعات الستة التي تعرب على غير وجه التبعية شرع فيما يعرب على وجه التبعية
وبدا منها بالنعت وتقدم عدها وتوجيه حصرها وما يقدم منها عند اجتماعها في باب مرفوعات الا
سماء والنعت عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الوصف والصفة وهي العبارة مترادفة على
ما هو الحق خلافا لمن قال ان النعت خاص بما يتغير والوصف خاص بما لا يتغير قيل ولذا يقال
اوصاف الله ولا يقال نعوت الله قول ز رسمه يعني خواصه كما قال بعض الصواب ان قول
المص تابع ليس برسم ولا حد بل لبيان بعض احكامه والنعت لغة وصف الشيء بما هو فيه وفي
الاصطلاح ما اشار اليه في الالفية بقوله فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق
فتابع جنس يصدق بجميع التوابع ومتم مخرج لما عدا النعت ... له ان كان معرفة كجاء
زيد العاقل ومخصص للمنعوت ان كان نكرة نحو جاء رجل عاقل وبوسمه اي بعلامة تكون في المتبوع

ووجهه

وقوله حصول النسبة
اي الاستقرار ... السمع
وقوله

نفسه وذلك اذا كان النعت حقيقيا نحو جاء زيد الفاضل وبعلامة تكون فيما يتعلق بالمتبوع
وذلك اذا كان سببيا نحو جاء زيد الفاضل ابوه فيكون الحد شاملا للحقيقي والسببي فتابع جنس
ويشمل جميع التوابع وقوله مخرج لعطف النسق وللبدل لانهما لم يقصد بهما مجرد الايضاح والتخصيص بل كل منهما مقصود
في نفسه وخرج بقوله يوضحه الخ عطف البيان والتوكيد اما عطف البيان فلان الثاني عين
الاول لا معنى قائم به فقط وكذلك التوكيد فلانه يكون بالنفس ونفس الشيء هو الشيء
لا معنى فيه واعترض ابن هشام هذا الحد بانه غير جامع ورد اعتراضه في الشرح فانظرهما
تستفد وفي رفعه اي في رفعه المطلق لا في شخصه ليشمل ما اذا كان رفع المنعوت والنعت كلا
منهما نحو جاء زيد العاقل او مقدرا نحو جاء يحيى الفاضل ويشمل ما اذا رفع احدهما كذلك والاخر مقدرا
نحو جاء موسى العاقل وجاء زيد الفاضل ويشمل ما اذا كان رفعهما معا بالحركة كما مثل او احدهما بال
حركة والاخر بالحروف نحو جاء اخوك العاقل وما اذا كانا مرفوعين بالحروف نحو جاء الزيدون
العاقلون ومثل ذلك يقال في النصب والجر وتعريفه اي مطلق التعريف لا في الشخص ليشمل ما اذا
كان تعريف المنعوت والنعت من جهة واحدة نحو جاء الرجل العاقل فكل من المنعوت والنعت
معرف بال ويشمل ما اذا كان تعريفهما من جهتين نحو جاء زيد العاقل فالمنعوت معرف بالعلمية
والنعت معرف بال نعم يجب ان يكون المنعوت مساويا للنعت في التعريف كما في المثال الاول
او يكون المنعوت اعرف من النعت كما في المثال الثاني ولا يجوز ان يكون النعت اعرف من المنعوت
فان ورد ما يوهمه وجب اعرابه بدلا نحو يا ايها الرجل العاقل لان الاول تعرف بال[illegible] تعرف بال
اعرف من المعرف بالنداء قول ش سواء كان النعت حقيقيا في حل كلام المص على ما يشمل النعت
الحقيقي والسببي وهو الصواب لانهما يشتركان في الخمسة المذكورة لا كما ينبغي
للمص اي بانه مثال للسببي وقوله نعم في تذكيره ايضا اي تبعه في اثنين من خمسة زيادة
على ما ذكر المص فان قلت قد يخفى على الشارح ما يزيد به الحقيقي على السببي من الاشياء الخمسة
المذكورة عند ش قلت اجيب بان ذلك مأخوذ من تمثيله او يقال ان المعلم ناب عن المص في
بيان ذلك للمتعلم ولكون النعت يتبع في التعريف والتنكير كان النعت حقيقيا او سببيا اتى
في الاعتبار بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا وقوله ويكمل له اربعة من عشرة
في واحد من الرفع والنصب والخفض وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتانيث
وواحد من الافراد والتثنية والجمع وانما لم تكمل له جميع العشرة في وقت واحد لان الاسم لا يكون

والثاني ٩

والمعرف بال

منعوته ٣

مرفوعا منصوبا مخفوضا مرة واحدة لما بينهما من التضاد ولا معرفة نكرة كذلك ولا مذكرا مؤنثا ولا
مفردا مثنى مجموعا وقوله وان رفع ما على رفع عائد على النعت ويسمى بمعمول رفع والمنعوت
مضاف اليه والظاهر بالنصب نعت لسببي والمراد بالظاهر في كلام ش ما قابل المستتر ليدخل
بالفه به فيدخل فيه ما اذا رفع ضميرا بارزا فيكون من قبيل النعت السببي نحو جاء زيد الضاربه
انا وقوله وتبعه في اثنين من خمسة اي من المذكورة في كلام المص واحد من الرفع والنصب والجر
وواحد من التعريف والتنكير وقوله ويسمى النعت ح اي حين رفع الاسم الظاهر التلبس بضمير
الموصوف ش وقوله سببيا نسبة الى السبب وهو الربط بينه وبين المنعوت علاقة ككونه ابا او
للمنعوت او عبدا له وقوله تقول في النعت الحقيقي ح حاصل ما ذكره ح هنا ان صور النعت الخ
على قسميه حقيقي او سببي اثنان وسبعون صورة وبيانها اجمالا ان تقول النعت اما ان يكون
مفردا او مثنى او مجموعا وكل من الثلاثة اما مذكر واما مؤنث وذلك ست وكل من الستة اما
مرفوع او منصوب او مخفوض وذلك ثمان عشرة وكل اما معرفة او نكرة والمجموع ذلك ست وثلا
ثون وكل اما حقيقي واما سببي والمجموع ذلك اثنان وسبعون وقد استوفى ش رحمه الله تمثيلها
وكونها اثنين وسبعين فقط مبني على ان جمع المذكر السالم مع المكسر قسم واحد كما ان جمع المؤنث
والمكسر منه كذلك في الحقيقي والسببي والحق ان كلا من السالم والمكسر قسم برأسه في جميع
ما ذكر فتكون الصور حينئذ ستا وتسعين صورة وحاصلها ان النعت اما مذكر او مؤنث وكل منهما
اما مفرد او مثنى او جمع سالم او جمع تكسير فذلك ثمان وكل من الثمان اما معرفة او نكرة
وذلك ست عشرة وكل منها اما مرفوع او منصوب او مخفوض وذلك ثمان من ضرب ثلاثة
في ست عشرة وكل اما حقيقي واما سببي وذلك ستة وتسعون وقد مثل ش للاثنين وسبعين
وبقي عليه اربع وعشرون وسابينها لك في مواضعها من حيث ان شاء الله تعالى وقوله
وتقول في جمع المذكر مع التنكير الخ بقي عليه هنا ست صور كان ينبغي له ان يذكرها قبل
قوله وتقول ثلاث منها جمع المذكر السالم مع التنكير نحو جاء زيدون عاقلون ورأيت زيدين عا
قلين ومررت بزيدين عاقلين لانه لا يجمع العلم حتى يقدر تنكيره وثلاث من جمع المذكر المكسر
مع التعريف نحو جاء الرجال العقلاء ورأيت الرجال العقلاء ومررت بالرجال العقلاء وقوله
وتقول مع التنكير جاءت نساء الخ الاولى ان يقول جاءت نسوة [illegible] لان نساء ليس جمعا وانما هو
اسم جمع لا مفرد له من لفظه وانما له مفرد من معناه وهو امرأة وبقي عليه ايضا ست صور

٣ واربعون

كان الواجب ذكرها قبل قوله في النعت ففي هذه ثلاث منها لجمع المؤنث المكسر مع التعريف
نحو جاءت الهنود الحبليات ورأيت الهنود الحبليات ومررت بالهنود الحبليات وثلاث لجمع
المؤنث المكسر مع التنكير نحو جاءت هنود حبليات ورأيت هنودا حبليات ورأيت هنودا
حبليات ومررت بهنود حبليات فصور الحقيقي ثمان واربعون ستة وثلاثون ذكرها وبقي
عليه اثنا عشر قد علمتها وقوله وتقول في جمع المذكر مع التعريف لم يبق عليه ستة صور
كان الواجب ذكرها قبل قوله وتقول ثلاث منها لجمع المذكر مع التعريف نحو جاء الزيدون
القائم اباؤهم ورأيت الزيدين القائم اباؤهم ومررت بالزيدين القائم اباؤهم وثلاث
فيه ايضا مع التنكير نحو جاء زيدون قائم اباؤهم ورأيت زيدين قائما اباؤهم ومررت
بزيدين قائم اباؤهم وقوله ومع التنكير جاءت نساء لم يبق فيه ما مر في الحقيقي وبقي
عليه ستة صور كان الواجب ذكرها قبل قوله في النعت ففي هذه ثلاث منها لجمع المؤنث المكسر
مع التعريف نحو جاءت الهنود القائم اباؤهن ورأيت الهنود القائم اباؤهن ومررت
بالهنود القائم اباؤهن وثلاث فيه ايضا مع التنكير نحو جاءت هنود قائم اباؤهن
ورأيت هنودا قائما اباؤهن ومررت بهنود قائم اباؤهن فصور السببي ثمان واربعون
ذكر منها ستة وثلاثين وبقي عليه اثنا عشر كما علمت فصور الحقيقي والسببي
من حيث هما ست وتسعون من ان كان النعت باسم الفاعل فان كان باسم المفعول
بان تجعل المضروب بدل العاقل او القائم فيما او بالصفة المشبهة بان تجعل الحسن
بدلا من العاقل او القائم بلغت الصور مايتين وثمانيا وثمانين وقوله فالنعت في هذا
القسم اعني السببي يلزمه الافراد اي ولو كان المنعوت مثنى او مجموعا وانما لزمه الافراد
لان النعت الرافع للاسم الظاهر منزل منزلة الفعل الرافع للظاهر ايضا فكما ان
الفعل اذا اسند الى مثنى او مجموع يجرد من علامة التثنية والجمع فكذلك الوصف وهـ
ذا على اللغة المشهورة المشار اليها بقوله الا البقية . وجرد الفعل اذا ما اسندا .
لاثنين او جمع . واما على اللغة التي تلحق الفعل علامة التثنية نحو قاما الزيدان او
علامة جمع نحو قاموا الزيدون المشار اليها بقوله . وقد يقال سعدا وسعدوا . الخ
فيقال عليها ههنا جاء الزيدان العاقلان ابواهما وجاء الزيدون العاقلون اباؤهم
فتكون الالف حرفا دالا على التثنية والواو حرفا دالا على الجمع وقوله والتذكير اي اذا

كان

كان الفاعل مذكرا ولو كان المنعوت مؤنثا كقولك جاءت هند القائم ابوها ويصلح مثاله
المؤنث السابقة واذا كان الفاعل مؤنثا انث الوصف ولو كان المنعوت مذكرا نحو جاء زيد
العاقلة امه لان الوصف تابع للفعل وحكم الفعل انه ان اسند لمذكر ذكر وان اسند لمؤ
نث انث والحاصل ان النعت الحقيقي يطابق منعوته في الافراد والتذكير وفروعهما والسببي
لا يطابق فيما ذكر اشار في الالفية بقوله . وهو لدى التوحيد والتذكير او . سواهما كالفعل
فاقف ما قفوا . فسوى التذكير هو التانيث وسوى التوحيد التثنية والجمع واحال في ذلك
على الفعل فعلم ان الحقيقي يطابق المنعوت في الافراد والتذكير وفروعهما والسببي لا يطابق
المنعوت فيما ذكر وقوله مع غير الجمع غير الجمع هو الشامل للمفرد والمثنى وقوله ويضعف تصحيحه
اي جمعه جمع سلامة نحو جاء رجال قائمون اباؤهم ووجه ضعفه انه تابع للفعل والفعل
يجرد على اللغة الفصحى فكذلك ما اشبهه وهو الوصف كما مر فيتحصل ان الوصف مع الجمع يـ
ختار تكسيره ثم افراده ثم جمعه جمع تصحيح وقوله فهذا اذا نعتنا اي لا تنافي ما تقدم على كو
ن الافراد في السببي مع غير الجمع وقوله فهذا الاستعمال هو معه للاسم الظاهر ولزوم افرا
ده في السببي واما اذا كان النعت به حقيقيا فيلزم مطابقته كاسم الفاعل من غير اشكال
وقوله عن السببي الظاهر وهو العبد والوجه في المثالين بقي وانما يسبب تعريبهما بما ليس
ليتضح ما ذكر عليهما ويتبين اصلهما وحاصل ذلك ان اصلهما جاء زيد المضروب عبده او
الحسن وجهه فالمضروب والحسن نعتان لزيد وعبده مرفوع على النيابة عن الفاعل بمضروب
ووجهه مرفوع على انه فاعل بالحسن فالنعت فيهما سببي لرفعهما الاسم الظاهر المتلبس
بضمير الموصوف ثم حول الاسناد عن الظاهر الذي هو العبد والوجه الى المضاف اليه الذي هو الهاء
العائدة على الموصوف وصار الضرب مسندا الى ضمير زيد مجازا وكذلك الحسن لان من ضرب عبده
او حسن وجهه صح ان يسند الضرب اليه او الحسن اليه مجازا ثم انتصب الاسم الظاهر الذي
كان مرفوعا على التشبيه بالمفعول به في موقع مما ذكر فتح اجراء الوصف المتعدي لواحد مجرى
الوصف المتعدي لاثنين في الاول الذي هو مضروب فانه اسم مفعول من ضرب وهو انما يتعدى
لواحد وهنا تعدى الوصف منه الذي هو مضروب الى اثنين صورة احدهما النائب عن الفاعل
والاخر المنصوب على التشبيه بالمفعول به مجرى العبد وكذلك الوجه في المثال الثاني نصب على
التشبيه بالمفعول به في موقع فيه فتح ايضا وهو اجراء الوصف القاصر الذي هو الحسن لانه من

حشى وفعل التعجب لا يكون الا لازما مجرى الوصف المتعدي لواحد مجروره بالاضافة فالجر
فيهما من نصب لا من رفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وال في العبد والوجه لتزيين اللفظ
لا غير وليست خلفا عن الضمير لان الضمائر التي للحال لم تحذف وانما هي مستترة في الوصف كما
علمت وحيث حول الاسناد فيهما وجب في النعت المطابقة نحو جاء الزيدان الحضرو تان
العبد وجاء الذين يرون الحسنون الوجه بنصب العبد والوجه او جرهما مع حذف النون
والالف في الحضرو تان فاعل وكذلك الواو في الحسنون وقوله فيستتر في الضمير الذي كان بار
زا متصلا بالاسم الظاهر وقوله ونصب الشبيه اي الذي كان سببيا منفصلا للضمير والاضافي
الان اتصل بالوصف وصار الوصف مسندا للضمير لا للظاهر ونصبه على التشبيه بالمفعول
به ان كان معرفة او على التمييز ان كان نكرة وكذا هو ان النصب والجر على حد سواء
وليس كذلك بل الجر اولى لرفع القبح كما علمت وقوله وفي اي حين تحويل الاسناد عن الظاهر
الى الضمير وصيرورة الظاهر منصوبا او مجرورا وقوله الى القسم الاول وهو الخفيف ومعنى
رجوعه له انها تعتبر فيه المطابقة وليس المراد ان النعت يصير جاريا على من هو له
كالخفيف والمعرفة لما قدم المصنف كلامه على التعريف والتنكير كان قائلا قال له ما هي
المعرفة وما هي النكرة فشرع يبينهما فان قلت لم قدم التعريف والتنكير فقدم الرفع
والنصب والخفض فلم تكلم على الاولين وسكت عن الاخير قلت استغنى عن الكلام
في الرفع والنصب والخفض لتقدم الكلام عليه في باب معرفة علامات الاعراب ثم المناسب
نسب تقديم النكرة على المعرفة لكون المعرفة فرعا عنها لكونها تحتاج والنكرة لا تحتا
ج وما لا يحتاج اصل لما يحتاج واجيب بانه قدمها لشرفها بدلالتها على شيء معين
ثم القاعدة عندهم ان الشيء اذا كان محصورا بالعد استغنوا عن حده ولما كانت المعر
فة محصورة بالعد لم يحتج المصنف لتعريفها بل قيل حدها غير ممكن لقول ابن مالك في شرح التـ
ـسهيل من تعرض لحدها عجز عن الوصول اليه من دون اعتراض عليه قوله وهي
حيث هي انثى لا بقيد كونها ضميرا او علما لئلا يلزم عليه تقسيم الشيء الى نفسه وغيره ولا
بقيد كونها لا تنعت والا نعتت بها على ما قال خمسة الحق انها ستة جمعها ابن مالك في
الكافية بقوله معرفا اداة او مضافا • فمضمر اعرفها ثم العلم • واسم اشارة وموصول متم •
• وذو اداة ومنادى عينا • وذو اضافة بها تبينا •

ويبنى

ويبنى على الضم من اقسام الموصول كما يبنى عليه وعلى الالف في فوقها • كيهم وفي • ومنو والبنى
والغلام والبني • النكرة المقصودة بالنداء نحو يا رجل لمعين واجيب عن المصنف بانه مشى على ان
الموصول داخل في القسم الثالث وهو المبهم ووجه ابهامه ان الذي يقع على كل مفرد مذكر عاقلا
وان كان فلا يقع على احد وهو لا يوصف بذكورة ولا غيرها وان التي تقع على كل مفرد مؤنث وتثنيتهما
وجمعهما والمقرر فيه عندهم الا انه في معرفة بلا اضافة واجيب عن المصنف وعن الالفية بان
النكرة المقصودة تعرفت بالنعت في باب اسم الاشارة وهو الحضور وقيل تعريفه بال محذوفة ناب
عنها حرف النداء المضمر بدا به لانه اعرف المعارف بعد اسم الجلالة وقد ورد ان حسينا رئي
بعد موته فقيل له ما فعل الله بك فقال غفر لي فقيل له بم قال بقولي اعرف المعارف المضمر بعد اسم
الجلالة ثم يقال له المضمر ويقال له الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى وهو قسمان
بارز ومستتر فالبارز ما له صورة في اللفظ والمستتر ضده وهو قسمان مستتر وجوبا وهو ما لا
يخلفه الظاهر وهو في اربعة مواضع فعل الامر للواحد المذكر نحو افعل والمضارع المبدوء بهمزة
المتكلم نحو افعل والمبدوء بنون المتكلم نحو نفعل والمبدوء بتاء الخطاب نحو تفعل والى هذه الاربعة
اشار في الالفية بقوله • ومن ضمير الرفع ما يستتر • كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر • واسم فعل
الامر للواحد المذكر نحو نزال واسم فعل المضارع نحو وي بمعنى اعجب والمصدر البدل من فعله
نحو ضربا زيدا وافعل في التعجب نحو ما احسن زيدا وافعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو وفيما
عدا خلا وعدا وحاشى في الاستثناء • ومستتر جوازا وهو ما يخلفه الظاهر في مثال واحد نحو
زيد قام فيجوز ان يقال قام زيد فيخلفه الظاهر والبارز قسمان متصل ومنفصل وقد
تقدم تعريفهما وافراد الضمير ثمانية عشر اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب
ثم المتصل يكون في محل رفع وفي محل نصب وفي محل خفض والمنفصل لا يكون الا في محل رفع او نصب ولا
يكون في محل خفض فبالضرورة تعلم ان مجموع الضمائر ستون اربعة وعشرون للمرفوع ومثلها
للمنصوب واثنا عشر للمخفوض امثلة ضمائر الرفع المتصلة ضربت ضربنا ضربت ضربت ضربتما
ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربن ضمائر الرفع المنفصلة انا نحن انت انت انتما
انتم انتن هو هي هما هم هن فمجموعها اربعة وعشرون ضمائر النصب المتصلة اكرمني اكرمنا
اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن ضمائر النصب المنفـ
ـصلة اياي ايانا اياك اياك اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن فمجموعها اربعة

مخ
وهذا كذا وقيل ان الموصول
معرف بال الموصول ...
وتثنيتهما وجمعهما الخ

وعشرون في المنصوب ضمير الجر ولا تكون الا متصلة غلامي غلامنا غلامك غلامكِ غلامكما
غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن ومجموع ذلك ستون يزاد عليها ضمير المو
نثة المخاطبة نحو تفعلين بالمثل مجموع الضمائر احد وستون وقد ذكر هنا السوداني انه
قال مجموعها سبعة وستون وهي تعرف من ناسخ البسيطة والصواب انها ابدال سبعة
بواحد ومعنى التفريع والتفاصيل الذي ذكرها السوداني ان من الضمائر ما هو ذلك انا وله
فرع واحد وهو نحن والاصل الثاني انت بفتح التاء وله فروع انت بكسر التاء وانتما وانتم وانتن
والاصل الثالث هو وله فروع هي وهما وهم وهن والباقي هو الاصل وله فرع واحد وهو ايانا و
فقس ذلك على ما قبله وكلها مبنية في الاغلب. وكل مضمر له البنا يجب. وذكر في التسهيل
لبنائه اربعة اسباب احدها الشبه الوضعي في جميعها لان منها ما هو موضوع على حرف واحد ومنها
ما هو موضوع على حرفين وحمل على الاخير الاغلب فهو موضوع على ثلاثة وبني حملا على صاحب الغالب
برمته الا للبناء قوله ما دل على تكلم الخ اذ وضعا لا اخراج نحو قول رجل اسمه زيد جاء زيد
يعني نفسه لان اسم الظاهر موضوع للغيبة ولابد من تغيير الخطاب والغيبة بالوضع ايضا
والاسم العلم بفتح العين واللام مشتق من العلم بكسر العين وسكون اللام لان العلم بالكسر يقتضي
الاحاطة بجميع اوصاف المعلوم والعلم بالفتح يقتضي الاحاطة بجميع اوصاف الذات قاله الشيخ
وقيل من العلم بمعنى الذي هو الجبل وهو لغة العلامة واصطلاحا عرفه بقوله باعتبار شموله
لعلم الشخص ولعلم الجنس بقوله ما علق في نسخة بمعنى لعقد وعلى بمعنى دل وهو الموجود في
بعض النسخ بدل علق ولم يعبر بوضع لان الاعلام قسمان منقول ومرتجل ولو عبر بوضع
لما شمل المنقول في جنس وعلق على شيء بعينه مخرج للنكرات وخرج بغير متناول في سائر
المعارف لان العلم جزئي وضعا واستعمالا بمعنى ان العرب وضعت العلم لشيء بعينه و
استعمل في شيء بعينه وسائر المعارف وضعت كليات واستعملت جزئيات الا ترى ان اسم
الاشارة نحو ذا فان الواضع وضعه لكل مفرد مذكر فهو كلي وعند استعماله في الاشارة
يتعين به فرد خاص وهكذا ماذا هو الذي حرره السعد ورجح الشيخ خلافه هنا وقوله سواء كان
علم شخص في العرف بين علم الشخص وعلم الجنس تقريبا ان علم الشخص يعين المسمى ذهنا وخارجا
كزيد يعين ذاته المسمات به في الذهن وكذلك في الخارج في العيان لا يتناول غيره امثلة
في الذهن ولا في الخارج وعلم الشخص يعين مسماه ذهنا لا خارجا كاسامة فانه يعين مسماه في

الجنس

الذي

الذي هو الحقيقة في الذهن فلا يشمل في الذهن حقيقة الجنس مثلا وفي الخارج لا يختص به واحد من
افراده من حيث الحقيقة بل يطلق على كل واحد من هذا الجنس لفظ اسامة مثلا وعلم الجنس هو كعلم الشخص
في اللفظ فيجري عليه الاحكام اللفظية فيقع مبتدأ نحو اسامة اجرأ من ثعالة وذا الحال في فصيح
الكلام نحو هذا اسامة مقبلا وفي المعنى هو اوله كالنكرة لانه لا يختص به واحد دون اخر وفي الا
لعينية. ووضعوا البعض الاجناس علم. كعلم الاشخاص لفظا وهو عم. واما اسم الجنس فهو ما وضع
للحقيقة ولا يحصل به التعيين لا ذهنا ولا خارجا كاسد وقوله نحو عثمان اسم بلد بساحل اليمن
وقوله وشذقم الشنواني بالذال المعجمة والياء المهملة وذكر ابن هشام انه بالمهملة اسم جمل
كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشذقمية وقوله وهيلة اسم شاة كانت لبعض نساء
العرب وقيل اسم صنم كان لبعض العرب وقوله كمطاجر بضم الحاء المهملة وضاد معجمة غير منصرف للعلمية
وعدل الا الحيم وقوله كسبحان هو علم لجنس التسبيح ثم قيل محل كونه علما اذا كان غير مضاف فان
اضيف كما هو الغالب فيه نحو سبحان الله فلا يكون علما لان الاعلام لا تضاف ورد بان الاضافة
التي تمنع في العلم هي التي تكون للتعريف او للتخصيص فان كانت للبيان فلا تمنع كعمرو من منى
وحاتم طيء ومنه ما هنا والاسم المبهم قوله اراد به اسم الاشارة حمله على خصوص اسم الا
شارة لبوابق امثلة المصنف والاولى ان المراد بالمبهم اسم الاشارة والموصول الذي كان يقع للمتكلم
ان يأتي بمثال للموصول نحو الذي وقوله ووجه ابهامه في الاشارة في كون اسم الاشارة معرفة
وفي كونه مبهما لان تعينه في استعماله في مشار اليه معين وابهامه باعتبار وضعه تمام وقوله
وصلاحيته بان يقع على كل فيه يصير على عمومه والصلاحية باعتبار الوضع وقيل الاستعمال كما
علمت نحو هذا قوله للمفرد المذكر غالبا وقد يكون للابوجه تذكير ولا تانيث كالبالي
نحو قوله في ذلكم الذي بكم ثم اسم الاشارة انه هو ذا واما الهاء فهي حرف تنبيه والى الاشارة بذا اشار
في الالفية بقوله بذا المفرد مذكر اشر وهذه للمؤنث لا تختص المؤنث بهذا اللفظ بل يشار بها للمفردة
عشرة تي وتا وتِه وذِهِ وتهِ وذي وذه وتهي وتا وذات وامتنع في الالفية على اربعة من العشرة
اشار اليها بقوله بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر وهؤلاء قوله بالمد على الافصح والاولى هذا
اشار في الالفية بقوله وبأولى اشر لجمع مطلقا. والمد اولى. ولغة اهل الحجاز جاء التنزيل
قال تعالى ها انتم اولاء. والقصر لغة بني تميم ثم اعلم ان مراتب الاشارة عند الجمهور ثلاثة
قريبة ومتوسطة وبعيدة فيشار للقريب بما جردت من الكاف سواء كانت مقرونة بهاء التنبيه نحو هذا او مجردة

نحو ذا او متوسطة وتشار البعيد بزيادة الكاف على اسماء الاشارة دون اللام وبعضهم يشار
له بثم بفتح الثاء المثلثة او بزيادة اللام مع الكاف نحو ذلك ولا يجوز الجمع بين الهاء واللام و
في البعيد • واللام ان قدمتها ممتنعة • وعند ابن مالك اسم الاشارة من مرتبتان قريبة وبعيدة
وجميع اسماء الاشارة مبنية الا ذان وتان للمثنى فيهما معربان كالمثنى بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا
وفي الالفية • وذان تان للمثنى المرتفع • وفي سواه ذين تين اذكر تطع • الذي فيه الالف واللام
يعرف منه ان الالف واللام معا للتعريف وهو مذهب الخليل وسيبويه الا ان الخليل قال ان الهمزة
همزة قطع وحذفت في الدرج لكثرة الاستعمال وقال سيبويه ان الهمزة همزة وصل وقيل
اللام وحدها للتعريف والاول من الاقوال الثلاثة اشار في الالفية بقوله ال حرف تعريف او اللام
فقط وقيل الهمزة للتعريف واتي باللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام قوله [illegible]
للتعريف احترازا من الزائدة فلا تعرف وقوله والرجلة هي المرأة الكاملة التي فيها بعض
اوصاف الرجال وما اضيف يشترط في كون المضاف يتعرف بالمضاف اليه شروط ثلاثة ان
يكون المضاف غير متوغل في الابهام فان كان متوغلا في الابهام كمثل وغير فلا تفيد اضافته
تعريفا وان لا يكون واقعا موقع النكرة والا فلا يتعرف نحو وحده من قولك جاء زيد وحده
فوحده بمعنى منفردا حال والحال لازم للتنكير وان تكون الاضافة معنوية فان كانت
لفظية فلا تفيد التعريف كاضافة الوصف نحو ضارب زيد وفي الالفية • وان يشابه المضاف يفعل
وصفا فعن تنكيره لا يعزل • واخذ من المثال ان المضاف الى غير واحد من هذه الاربعة لا يتعرف
نحو غلام رجل وهو كذلك قوله [illegible] فهو في درجة العلم لانهم قالوا انه في درجة العلم ولم يجعلوه
في درجة الضمير لانهم اختلفوا فقولهم ان الضمير اعرف المعارف ولو كان ما اضيف اليه
في مرتبته لقالوا انه اعرف المعارف شيئان وقوله الضمير لا ينعت ولا ينعت به فلا
تقول رايته الكريم بالنصب على انه نعت الضمير ولا رايت زيدا اياه بان يكون اياه نعتا
لزيد وعلة عدم صحة نعته ان ضميري المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ووصف المعارف
يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وما احسن قول ابي [illegible] عمر الجابي

• اضمرت في القلب هوى شادن • مشتغل بالنحو لا ينصف •
• وصفت ما اضمرت يوما له • فقال لي المضمر لا يوصف •

وعلة عدم النعت به ان النعت لا يكون الا بما هو مساو للمنعوت في التعريف او دونه في

التعريف

التعريف كما علمت ولا يكون النعت اعرف من المنعوت والضمير اعرف المعارف واجاز الكسائي وصف
ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم فقال ان العزيز والحكيم صفتان لهو وا
لجمهور يجعلون هذا على البدلية وقوله العلم ينعت ولا ينعت به اما انه ينعت فلانه قد يفتقر الى ايضاحه
لرفع الاشتراك واما كونه لا ينعت به فلان النعت انما يكون بمشتق والعلم في الغالب لا يكون الا جامدا
وقوله اسم الاشارة مثال النعت به قوله تعالى احدى ابنتي هاتين ومثال نعته قولك مررت بهذا
العاقل ومثال كون المعرف بال منعوتا ونعتا قولك مررت بالرجل العاقل والنكرة قوله [illegible]
بل بالمجموع قيل لا يمكن حدها ايضا لعدم انضباط افرادها ولا حدها [illegible] على البنية
شايع شيوع النكرة باعتبار مدلولاتها لا باعتبار لفظها والا فرجل مثلا لا شيوع في لفظه قوله
الشامل له ولغيره اشار بهذا الى ان المراد بالجنس ما صدق على متعدد فيصدق بالجنس المنطقي
عليه كحيوان وبالنوع كانسان وبالصنف كعربي وعجمي لا يختص بواحد هذا تفسير لقوله شايع
في جنسه لا يميز احد من افراده التعريف ثم هو في قوله ثم الباء في به داخلة على المقصور والغالب في
دخولها على المقصور عليه وهو واحد في كلام المص كانه قال لا يختص بواحد بعينه دون اخر
قوله من افراده زاد لفظ افراده اشارة الى ان الشيوع انما هو في افراد الجنس واما الجنس فلا
شيوع فيه وقد علمت ذلك وقوله على سبيل البدل اي يطلق على هذا ثم هذا بدله ولا يطلق
على جميع افراد الجنس دفعة واحدة فخرج بذلك اسم الفعل والمصدر فلا يكونان نكرة في هذا
مذهب الاصوليين في الفعل وانه لا يوصف بتنكير ولا تعريف والذي للنحاة انه نكرة وقد يقال
ذلك في حاشية على كلام عند قول المتن نكرة قابل ال [illegible] وخرج بشايع في جنسه المعرفة
فانها تعين التعيين اما من اصل الوضع كالعلم او عند الاستعمال كسائر المعارف وقوله فيه
غموض بضم الغين اي خفاء صح اي لغة لا عقلا والا فالفعل يجوز دخول ال على كل لفظ والذي
اد صح [illegible] في نفسه او يراد به ليشمل ذو بمعنى صاحب ونحوها فانه نكرة ولا تقبل ال لكنها
في موضع ما يقبلها وهو صاحب فيكون موافقا لقول الالفية • نكرة قابل ال مؤثرا • او واقع
موقع ما قد ذكرا • كذا قالوا والاولى ابقاء كلام المص على ظاهره وان المراد به الدخول بالفعل
لفعل ولو عمل الكلام فيه الانتقال من غموض الى غموض فلا يكون تقريبا ولا يخرج جهل المتهم
لما وقع موقع ما يقبلها لقلته دخول الالف واللام اي التي للتعريف ولذا قال في الالفية
مؤثرا اي للتعريف بخلاف الزائدة فانها تدخل على المعرفة نحو العباس والضحاك فمعاني

وعلى انهما معرفتان بالعلمية فال الداخلة عليهما زائدة للمح الاصل وتدخل على الاسم الم
التنكير نحو طبت النفس فالنفس تمييز نكرة وال فيه زائدة قوله ٭ في صحيح الكلام فيريد لا
خراج ال الداخلة على الفعل المضارع في قوله ٭ ما انت بالحكم الترضى حكومته ٭ فال
في الترضى دخلت على الفعل المضارع والاولى حذفها من هذا الكلام لان كلامنا في المعرفة وال
هذه زائدة وقوله رجلا وفرس اخرج عبارة المص عن ظاهرها لان عبارة المص تقتضي ان
الرجل والفرس المعروفين بال تدخل ال اخرى عليهما وذلك ليس بمراد فاجاب بان اصلهما
رجل وفرس ثم دخلت ال عليهما فيطلق المص بهما على الحالة التي طرات فيهما والله اعلم

باب العطف

هذا هو الثاني من التوابع والعطف لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه واصطلاحا
قسمان عطف بيان وعطف نسق ولم يتكلم المص على عطف البيان بناء على انه مرادف للبدل
كما ذهب من قال انه غير مترادف فيعرف عطف البيان بتعريف خاص اشار اليه في الالفية بقوله
٭ فذو البيان تابع شبه الصفة ٭ حقيقة القصد به منكشفة ٭ فتابع جنس وشبه الصفة
مخرج لسائر التوابع اما التوكيد والبدل وعطف النسق فهي غير شبيهة بالصفة واما النعت
فلان المشبه بالشيء غير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وحقيقة القصد لا يخرج به
شيء خلافا لما في المكودي بل هو لبيان معنى شبه الصفة فكانه قال تشبيهه بال
الصفة في كونه يوضح متبوعه ان كان معرفة نحو ٭ اقسم بالله ابو حفص عمر ٭ فعمر معطوف
عطف بيان على ابو حفص للايضاح ويخصصه ان كان نكرة نحو من ماء صديد فصديد عطف بيان
وكونه لايضاح المعارف متفق عليه وكونه لتخصيص النكرات نفاه البصريون وجعلوا ما اوهمه
على البدلية ويوافق متبوعه في اربعة من عشرة كالنعت الحقيقي والى ذلك اشار في الالفية
بقوله ٭ فاولينه من وفاق الاول ٭ ما من وفاق الاول النعت ولي ٭ وقوله ومراده عطف
النسق قرينة هذا المراد ان الناظم يذكره بعد مع قوله وحروف العطف عشرة والنسق
لغة الجمع والنظم يقال نسقت العقد اذا جمعت يواقيته واصطلاحا ما اشار اليه في الا
لفية بقوله ٭ تال بحرف متبع عطف النسق ٭ فتال اي تابع جنس وبحرف مخرج لجميع التوا
بع ما عداه لانه يتبع بغير الحرف بعد اي التفسيرية واما المتبوع بها كقولك عسجد اي ذهب
فيقال له عطف بيان لا نسق وذهب الكوفيون الى ان المعطوف بها عطف نسق ا عطف

بيان

بيان وحروف العطف عشرة هذا غير مناسب للترجمة والمناسب تعريف العطف ثم يذكر حروفه
واجيب بان في الترجمة حذف الواو مع ما عطفت والتقدير باب العطف وحروفه وحروف
العطف قسمان قسم يشترك في اللفظ اي الاعراب فقط دون المعنى وهي ثلاثة بل ولا لكن ولا
والى ذلك اشار في الالفية بقوله ٭ واتبعت لفظا فحسب بل ولا ٭ لكن ٭ وقسم يشترك ما بعده لما
قبله في اللفظ والمعنى وهو ما بقي وقوله والتحقيق خلافه والقول الحق ان العاطف انما
هو الواو وقبله لان الواو حرف عطف والعاطف لا يدخل على مثله ولا يلزم من كونه بمعنى ان
ان تكون عاطفة الا ترى الى ان ان مصدرية وما مصدرية والاولى تنصب والثانية لا تنصب
واذا قلنا ان اما عاطفة فالواو قبلها زائدة وقوله لمطلق الجمع المراد بالجمع الاجتماع اي
اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الحكم ولا فرق في المعنى بين مطلق الجمع والجمع المطلق وا
لتفرقة بينهما اصطلاح فقهي في مطلق الماء والماء المطلق ومن فرق بينهما هنا فقد خلط
بين الاصطلاحين وقوله من غير ترتيب بين المعطوفين او المتعاطفين فيحتمل تقدم المعطوف
به وتاخره ومصاحبته وهو تفسير لمطلق الجمع فيعطف اللاحق على السابق نحو ولقد ارسلنا
نوحا وابراهيم فابراهيم متاخر في الوجود والرسالة على نوح وتعطف المصاحب نحو فانجينا
ه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة معطوف على الهاء العائدة على نوح ونوح واصحاب
السفينة كانوا متصاحبين وتعطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من
قبلك وفي الالفية ٭ فاعطف بواو سابقا او لاحقا ٭ في الحكم او مصاحبا موافقا ٭ واختار غير واحد
انه يفيد الترتيب والفاء قوله للترتيب كون هذا بعد هذا ثم تارة يكون في اللفظ
والمعنى نحو جاء زيد فعمرو اذا كان مجيء زيد قبل مجيء عمرو وتارة يكون في الذكر دون المعنى
كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال الخ جملة فقال معطوفة على جملة نادى والفاء للترتيب
في الذكر لان نداء نوح هو قوله رب ان ابني من اهلي الخ وقوله والتعقيب هو وقوع المعطوف
بعد المعطوف عليه بلا مهلة والتعقيب في كل شيء بحسبه تقول تزوج فلان فولد له اذا
لم يكن بينهما الا مدة الحمل والولادة والى الفاء اشار في الالفية بقوله ٭ والفاء للترتيب
باتصال ٭ ثم ان التعقيب اخص من الترتيب لان الترتيب يصدق بالتعقيب وبالمهلة فلذ
كره بعد الترتيب فائدة التخصيص وثم قوله للترتيب والتراخي كون ثم للترتيب والتراخي
هو الذي عليه الجمهور لكن ذلك غالب ومن غير الغالب كونه بمعنى الواو كقوله تعالى ثم خلقكم

من نفس واحدة ثم جعل للنقص ... بالواو موضعه في الاعراف حيث قال خلقكم من نفس واحدة وجعل
منها زوجها واعترض الترتيب بنحو قوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا
لآدم فان السجود سابق على الخلق فيلزم منع الترتيب واجيب عنه بان التقدير والله اعلم
ولقد قدرنا خلقكم في الازل ولا شك ان السجود متاخر عن تقدير الله فالترتيب موجود والى
ثم اشار في الالفية بقوله ۞ وثم للترتيب بانفصال ۞ واو فقول ح للتخيير والاباحة بعد الطلب كـ
خذ منه ... ان او الواقعة بعد الطلب تارة تكون للتخيير وتارة تكون للاباحة والفرق بينهما
ان او التي للتخيير لا يجوز الجمع بين معطوفيها كتزوج هندا او اختها والتي للاباحة يجوز الجمع بين معطوفيها
كجالس العلماء او الزهاد ۞ وقوله نحو قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين في الاولى والثانية كما للرماني
والفرق بين الابهام والشك ان المتكلم ان كان عالما بالحكم واراد ان يبهم الامر على المخاطب فهي
للابهام كما في هذه الاية فان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم انه على الحق والكفار على الباطل ولكن
اراد ان يبهم الامر عليهم ليتاملوا ... للاسلام وان كان المتكلم شاكا في الحكم فهي للشك كقول اهل
الكهف لبثنا يوما او بعض يوم لانهم شكوا في مدة نومهم في الكهف هل يوم او بعضه وقد قال
تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا وتكون او للتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل
او حرف وتكون للاضراب نحو وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون والى او اشار
في الالفية بقوله ۞ خير ابح قسم باو وابهم ۞ واشكك واضراب بها ايضا نمي ۞ وام فقول ح د
لطلب التعيين ... ام العاطفة قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي الواقعة بعد همزة
الاستفهام فيطلب بها وبهمزة الاستفهام ما يطلب باي الاستفهامية وهو التعيين ولا تقع
ام هذه الا بعد ... معادلة كمثال ح والجواب التعيين احد المجهولين بان تقول زيد او عمرو
مثلا ولا الجواب بنعم او بلى لانه لا فائدة في جوابه بهما او الواقعة بعد همزة التسوية ولا
يستغني ما بعدها جوابا لان الكلام معها خبر لا استفهام وتقع بين جملتين فعليتين
كقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فءانذرتهم في تاويل مصدر وهو انذارك
مبتدا وام عاطفة ولم تنذرهم معطوف على المبتدا وسواء خبر مقدم ويستوي في الاخبار بسواء
المفرد وغيره والتقدير انذارك وعدمه سواء وسميت ام في القسمين متصلة لانها لا يستغني
ما قبلها عما بعدها ولا العكس والى قسمي المتصلة اشار في الالفية بقوله ۞ وام بها
اعطف اثر همز التسوية ۞ او همزة عن لفظ اي مغنية ۞ والمنقطعة هي الواقعة بين جملتين

كل منهما مستقل وعلامتها ان لا تتقدم عليها الهمزة ومعناها معنى بل وهو الاضراب مثالها
قوله تعالى لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه اي بل يقولون افتراه وسميت منقطعة
لعدم توقف ما قبلها على ما بعدها ولا العكس والى المنقطعة اشار في الالفية بقوله ۞ وبانقطاع
وبمعنى بل وفت ۞ ان تك مما قيدت به خلت ۞ واما فقول ح المكسورة الهمزة احترازا من المفتوحة
فهي حرف شرط ... وتفصيل غالبا ۞ وقوله مثل او في معناها اي في غالب معانيها لا في جميعها لان
او تكون بمعنى الواو وللاضراب واما لا تكون لذلك وهي في الطلب للتخيير وتارة تكون للاباحة
والفرق بينهما بما مر في او وتكون للتقسيم نحو الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف وتكون للابهام
او الشك ومثالهما قام اما زيد واما عمرو والفرق بينهما ما مر في او ومذهب الجمهور انها غير عاطفة وان
العاطف الواو وهو الذي في الالفية اذ قال مولفها ۞ ومثل او في القصد اما الثانية ۞ اي الثانية
بقوله في القصد اي المعنى فهو خبر مقدم ... انها ليست مثلها في العطف ۞ وبل فقول ح للاضراب اعلم ان بل
تارة تقع بعد الخبر المثبت او الامر وتارة تقع بعد النفي او النهي فان وقعت بعد الاول فهي
للاضراب والانتقال اي سلب الحكم عن الاول وجعله للثاني على ما قيل ومذهب المحققين ان الاول
يبقى مسكوتا عنه فمثال الخبر قام زيد بل عمرو وقد مثل ح للامر والحكم الذي كان للاول وهو القيام
في مثال الخبر والضرب في مثال ح نقل عنه الى الثاني المعطوف ببل والى وقوع بل بعد الخبر المثبت والامر
اشار في الالفية بقوله ۞ وانقل بها للثاني حكم الاول ۞ في الخبر المثبت والامر الجلي ۞ وان وقعت بعد نفي
او نهي فهي كلكن في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام
منفيا عن زيد ثابتا لعمرو ومثال النهي لا تضرب زيدا بل عمرا اي بل نهاك عن ضربه وامرك بضربه
والى ذلك اشار في الالفية بقوله ۞ وبل كلكن بعد مصحوبيها ۞ ومصحوبا لكن هما النفي والنهي ۞ ولا
للعطف بها شروط اربعة افراد معطوفيها وان لا يصحبها عاطف اخر وان لا يصدق احد معطوفيها
على الاخر وان تسبق بامر او ايجاب اتفاقا او نداء على الاصح فمثال الامر اضرب زيدا لا عمرا ومثال
الايجاب قام زيد لا عمرو ومثال النداء يا زيد لا عمرو وكلامه يوهم ان لا مثلها عاطفة وان الشروط كلها متفق
عليه والى العطف بلا اشار في الالفية ۞ ولا نداء او امرا او اثباتا تلا ۞ ولكن فقول ح بسكون
النون احترازا من لكن المشددة فانها من اخوات ان ومعنى لكن العاطفة تقرير حكم
ما قبلها وجعل ضده لما بعدها وشروط العطف بها ثلاثة افراد معطوفيها وان تسبق بنفي او
نهي وان لا تقترن بالواو فمثال النفي ما قام زيد لكن عمرو ومثال النهي لا تضرب زيدا لكن عمرا

والى العطف بلا كن اشار في الالفية بقوله. واول لكن نفيا او نهيا وحتى بمعنى كالواو وبلا
تفيد الترتيب على الراجح ويعطف بحتى بشروط ثلاثة ان يكون ما بعدها بعضا مما قبلها نحو
اعجبتني الجارية حتى وجهها او مثل بعضه نحو اعجبتني الجارية حتى كلامها لان الكلام ليس
بعضا وانما هو كالبعض الشرط الثاني ان يكون المعطوف بها غاية اما في الشرف نحو مات
الناس حتى الانبياء او عدمه نحو غلبه الناس حتى النساء الثالث ان يكون المعطوف بها
ظاهرا فلا يقال قام الناس حتى انا وبعض من الشرط الاول كون المعطوف بها لا يكون الا مفردا
فلا حاجة لعده شرطا رابعا والى حتى اشار في الالفية بقوله. بعضا بحتى اعطف على كل ولا
يكون الا غاية الذي تلا. في بعض المواضع فيه ما لم يذكر اشارة الى ان العطف بها قليل
وبعض الحروف المتقدمة كلا ولكن وان كان انما يعطف به في بعض المواضع ايضا لا كن العطف
بها كثير فهذا وجه تخصيص قوله في بعض المواضع بحتى ويحتمل الرد احتمال اخر لا تلتفت اليه
قول ز ومعناها التدريج والغاية اي التدريج انقضاء المعطوف عليه شيئا فشيئا
الى ان يبلغ للغاية والمعاقبة بالمعطوف كما في مثله المشائخة وقوله تكون ابتدائية معنى
كونها حرفا ان الجملة الواقعة بعدها لا ارتباط لها بما قبلها في الاعراب وان كانت مرتبطة بها
من جهة المعنى وليس المراد بكونها ابتدائية انها تدخل على المبتدا والخبر فقط بل كما تدخل عليهما
في مثل. حتى ماء دجلة اشكل. وهو بعض بيت واطه.

فما زالت القتلى تمج دماءها. بدجلة حتى ماء دجلة اشكل.

فما نافية وزال فعل ماض ناقص والقتلى اسمها وتمج مضارع مج ودماءها بالنصب مفعوله وبدجلة
اسم نهر ببغداد وحتى حرف ابتداء وماء مبتدا ودجلة مضاف اليه ممنوع من الصرف للعلمية والتا
نيث واشكل خبر ما ومعنى اشكل ابيض مخلوط بحمرة من كثرة الدماء. وتدخل ايضا على الماضي كقوله
تعالى حتى عفوا وتدخل على المضارع كقوله تعالى حتى يقول الرسول في قراءة نافع وقوله تكون
ناصبة اي بنفسها على ما مر للكوفيين من ان الناصب هو حتى والحق ان الناصب ان مضمرة بعدها وحتى
بمعنى الى او الا او كي كما مر وقوله بمعنى ابتدائية وراسها مبتدا والخبر محذوف تقديره كذلك
وقوله بمعنى حرف جر بمعنى الى الغاية داخلة فيكون الراس ماكولا وقوله مع اختلاف معناها
فيها الى غالبا والابتداء او واما متعذرا غالبا كما مر فان عطفت قول ز اي رجع به ما بعده
بهم من ان الفاء في عطفت هنا كغيره للترتيب عاطفة على الاحرف فيقتضي انها هي العاملة وهو

فول

قول والمشهور ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع وقوله والمضمر على المضمر نحو اكرمني
واباه وقوله والظاهر على المضمر اي بان يكون الضمير منصوبا فيعطف عليه الظاهر من غير شرط
نحو رايتك وزيدا او مرفوعا فلا بد من الفصل بالضمير المنفصل نحو اسكن انت وزوجك الجنة
فزوجك معطوف على الضمير المتصل المستتر وفصل بالضمير المنفصل على ما هو الحق في هذه الاية فان
قلت العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه والعامل فعل امر وهو اسكن فيلزم ان
يرفع فعل الامر الاسم الظاهر قلت اجيب عنه بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع او
فاصل اي فاصل كان نحو قوله تعالى جنات عدن يدخلونها ومن صلح فمن معطوفة على الواو والفاصل ها
وقد يأتي العطف دون فصل والى ما ذكر اشار في الالفية بقوله. وان على ضمير رفع متصل. عطفت
فافصل بالضمير المنفصل. او فاصل ما وبلا فصل يرد. في النظم فاشيا وضعفه اعتقد. واما ان
يكون العطف على الضمير المجرور فلا بد من اعادة الخافض نحو مررت بك وبزيد وقد ورد العطف
من دون اعادة الخافض كما في قراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بجر الارحام
عطفا على الهاء في به وبهذه القراءة مثل غير واحد واستشكلت بان الرواية ان حمزة يقف على
الهاء في به فيكون والارحام مستانفا والواو حرف قسم والارحام مقسم به فلا اشكال فيه الا
لو كان لا يقف على الهاء في به وفي الالفية. وعود خافض لدى عطف على. ضمير خفض لازما قد جعلا.
وليس عندي لازما اذ قد اتى. في النظم والنثر الصحيح مثبتا. وقوله تطاعنا وتجالدا مصدران
منصوبان على المفعولية المطلقة وعاملهما محذوف اي وجب ذلك تطاعنا وتجالدا فما العلة
وقيل فيهما تمييز ومن اراد استيفاء امثلة هذه الصور فعليه بالشنواني والله اعلم.

باب التوكيد

هذا هو الثالث من التوابع قول ز يقال بالواو
اي اشار الى ان فيه ثلاث لغات افصحها التوكيد بالواو من وكد وهي لغة القرآن قال تعالى بعد
توكيدها ثم يليها التأكيد بالهمزة من اكد ثم التاكيد بقلب الهمزة الفا لان الهمزة اذا كانت
ساكنة ابدلت من جنس حركة ما قبلها والتوكيد لغة التقوية واصطلاحا قسمان لفظي ومعنوي
فاللفظي اعادة الاول بلفظه او بمعناه ويكون في الاسماء كقولك. اخاك اخاك. فاخا
ك الثاني توكيد للاول ويكون في الافعال نحو. اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس. فاتاك
الثاني توكيد للاول وكذلك احبس الثاني توكيد للاول ويكون في الحروف كقوله. لا لا ابوح
بحب بثينة. فلا الثانية توكيد للاولى ويكون في الجمل نحو. قم قائما قم قائما. والى التوكيد المعنوي

اشار به الالفية بقوله • وما من التوكيد اللفظي يجي • مكررا كقولك ادرجي ادرجي • والمعنوي تابع
يقصد به رفع احتمال ارادة غير الظاهر ولا يكون الا في الاسماء فقيل خصوص المعارف منها وقيل
مطلقا كما سيعلم وقد كان محصورا في العموم يحتج في الالفية الى حذفه وتعريفه فقال
ز لان الفائدة التوكيد في معارف بالاضافة الى الضمير الملفوظ به في النفس والعين وكل
او المقدر كما في اجمع وما بعده وهذا هو ما يستفاد من ان اجمع وما بعده تعرف بالاضافة
وقيل تعريفها كتعريف علم الجنس نحو اسامة لان كلا منهما علم على معنى الاحاطة فهي
معرفة بالعلمية فلا حاجة لتقدير الضمير وقوله كما عليه البصريون لان مذهب الكوفيين ان
النكرة لا تؤكد مطلقا وقال ابن مالك ان افاد توكيد النكرة جاز كما في قول عائشة رضي
الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان فكله توكيد لشهر

اصل
موقتة كشهر او غير موقتة
كوقت وحين وقال الكوفيون
ان النكرة لا تؤكد مطلقا
وقال

وفي الالفية • وان يفد توكيد منكور قبل • وعن نحاة البصرة المنع شمل وقوله ويكون فقول ز
المعنوي احترازا من اللفظي فلا يختص بالفائدة المعلومة كما علمت ثم ان الفائدة التوكيد
المعنوي على قسمين منها ما يكون لرفع احتمال المجاز ومنها ما يكون للاحاطة والشمول
اشار الى الاول بقوله وهي النفس والعين بشرط اتصالهما بضمير يطابق المؤكد في العين
في الافراد والتذكير وفروعهما والى ذلك اشار الالفية بقوله • بالنفس او بالعين الاسم اكدا
مع ضمير طابق المؤكدا • فتقول في الافراد مع التذكير جاء زيد نفسه او عينه ومع التانيث فلا
نة نفسها او عينها فان كان المؤكد مثنى او مجموعا واردت تاكيده باجمع النفس
والعين على افعل فتقول جاء الزيدان او الهندان انفسهما او اعينهما وجاء الزيدون انفسهم
او اعينهم وقامت الهندات انفسهن او اعينهن والى ذلك اشار الالفية بقوله • واجمعهما
بافعل ان تبعا • ما ليس واحدا تكن متبعا • فان قلت لم قيل في المثنى انفسهما واعينهما
بالجمع ولم يقولوا نفساهما او عيناهما بالتثنية قلت لو قيل ذلك لاجتمع تثنيتان فيما
هو كالكلمة نفساهما او عيناهما والتثنية فيهما وكل منهما للمثنى وذلك ثقيل وقول ز النفس والعين بالذات
احترازا مما اذا اريد بالنفس الدم نحو ارقنا زيد نفسه اي دمه وعما اذا اريد بالعين الجارحة
نحو اصيبت زيد عينه فلا تكونان حينئذ للتوكيد بل هما بدل لان ما قبلهما بدل بعض من كل وقوله
لرفع المجاز اي لرفع توهم المجاز وثبوت قوة الحقيقة واما المجاز من اصله فلا يرتفع لاحتمال ان يكون
الكلام على حذف مضاف والاصل مثلا جاء كتاب زيد نفسه فيكون حينئذ نفسه توكيد الكتاب ثم

حذف

حذف المضاف الذي هو كتاب واقيم المضاف اليه الذي هو زيد مقامه ويجوز زيادة التوكيد والا لم
ارتفع المجاز من اصله ما احتيج لزيادة التوكيد وقيل بل يرتفع المجاز من اصله وهو ظاهر ز واشار الى
الثاني وهو ما يكون للاحاطة والشمول بقوله وكل واجمع قول ز والشمول عطف تفسير على الاحا
طة والمعنى يؤكد بهما لثبوت العموم ونفي احتمال الخصوص بالبعض والى كون كل للشمول اشار
في الالفية بقوله • وكلا اذكر في الشمول • ولا يؤكد بكل او جمع واجمع الا ذا اجزاء اما حقيقة بان يصح
انفصال الاجزاء بعضها من بعض كمثال ز بالقوم فان القوم عبارة عن اشخاص مجموعة يصح افتراقهم
واما حكما نحو اشتريت العبد كله فالعبد ليس ذا اجزاء حقيقة بل هو ذو اجزاء حكما باعتبار نصفه
وثلثه وربعه فلا يقال جاء زيد كله ثم ان كلا لا تختلف لفظا باعتبار الافراد والجمع وانما تختلف لذلك
الضمير المضاف اليه كل العائد على المؤكد بالفتح ولا يؤكد بكل المثنى استغناء بكلا وكلتا واما اجمع
اجمع فيختلف فيؤكد المفرد المذكر واجزاء باجمع نحو جاء الجيش اجمع ويؤكد المفرد المؤنث بجمعاء
نحو جاءت القبيلة جمعاء ويؤكد جمع المذكر باجمعون فيقال جاء الزيدون اجمعون ويؤكد جمع المؤ
نث بجمع فيقال جاءت الهندات جمع ويستغنى ايضا في توكيد التثنية عن اجمعان وجمعاوان بكلا
وكلتا وفي الالفية • واغن بكلتا في مثنى وكلا • عن وزن فعلاء ووزن افعلا • وتوابع اجمع ذكر
توابع اجمع هذا زيادة على الالفية ثم وانما تركها في الالفية لان التوكيد بها قليل فقول
ز لا تتقدم عليها هذا ماخوذ من تسميتها توابع اجمع كما يوخذ منه انه لا يؤكد بها الا بعد اجمع ولا
يؤكد بها استقلالا الا نادرا وقوله من تكتع الجلد اذا اجتمع اي من معنى تكتع وهو اجتماعه اي
ان المؤكد بالفتح اجتمعت اجزاؤه ولم تفترق وقوله من البتع بسكون التاء وهو طول العنق
فان قلت ما معنى الاجتماع في هذا اللفظ قلت الدابة اذا كان عنقها جمعت ما هو تحتها
من المرعى فهذا معنى الاجتماع وقوله بشرط تقدم النفس وجه ذلك ان النفس موضوعة للذات
حقيقة والعين انما تطلق على الذات مجازا والحقيقة مقدمة على المجاز فوجب تقديم النفس والعين
على كل لان كلا للاحاطة والشمول والاحاطة وصف للنفس والشيء مقدم على صفته وقدم على اجمع
لان كلا لا يلزم التوكيد بل يستعمل مبتدأ بخلاف اجمع فهو لازم للتوكيد فكل اشرف من اجمع وقدم اجمع
على توابعه لانه يدل على الجمع بلفظه ومعناه بخلاف توابعه فانها تدل عليه بمعناها فقط والله اعلم

باب البدل

هذا هو الرابع من التوابع والبدل لغة العوض قال
تعالى عسى ربنا ان يبدلنا اي يعوضنا واصطلاحا ما اشار اليه في الالفية بقوله • التابع المقصود بلا

يحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فالتابع جنس والمقصود بالحكم مخرج للتوكيد والبيان والنعت
لانها ليست مقصودة بالحكم وانما هي متممات وبلا واسطة اخرج به عطف النسق على خلاف فيه
المشهور فمعطوف به محله وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير **قوله** ز على الفهو
والمسمى به الامر بين اول الرد على من يقول ان بدل البعض وبدل الاشتمال يرجعان الى بدل الكل
وقال بعض الفاضل ان العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنوي به فاذا قلت
نفعني زيد علمه ثم نرد من اول الامر ان زيدا نفعك من كل جهة بل من اول الامر اردت انه نفعك باعتبار
علمه فيكون اطلقت العام واردت الخاص فيكون بدل كل من كل وكذلك نحو اكلت الرغيف ثلثه
لم تطلق الرغيف اولا على كله وانما اطلقته على الثلث فيكون ثلثه بدل كل من كل والحق
ان اقسام البدل اربعة كما قال المص واشار اليها الى العينة بقوله مطابقا او بعضا او ما
يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل والامر الثاني الرد على من يقول انها خمسة بزيادة بدل
الكل من البعض ومثلوا له بنحو قوله تعلى يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن
فجعلوا جنات بدل من الجنة بدل كل من بعض لان الاول مفرد والثاني جمع والحق ان الثاني بدل من
الاول بدل بعض من كل لان ال في الجنة للجنس **بدل الشيء** قول ز مساو له في المعنى الخ فان يراد
بالثاني ما يراد بالاول وان تغاير من جهة العموم كزيد واخ فان زيد يدل على الذات واخ يدل
على الاخوة ومصدوقهما واحد وورد ز بقوله مساو له الخ ما يرد على قول المص بدل الشيء من الشيء
ان جميع اقسام البدل يقال فيها بدل الشيء من الشيء وحاصل جواب ز ان المص اراد بالشيء
الشيء المساوي له فيخرج ما عدا بدل الكل من الكل **وبدل الاشتمال** قول ز وهو ان يشتمل
المبدل منه الخ مثل الكلام لا يشتمل الا على المثال فاذا قلت نفعني زيد علمه فالمبدل منه
هو زيد والبدل هو علمه فاذا قلت نفعني زيد وسكت فيكون المبدل منه الذي هو زيد اشتمل
على البدل وغيره لانه يحتمل ان الذي نفعك به هو علمه او جاهه او ذاته او ماله او عبده او
ثم فيه اجمال فتبقى النفس متشوفة لذكر البدل فاذا قلت علمه صار كانه من ذكر خاص
بعد عام فقد علمت ان المبدل منه الذي هو زيد اشتمل على البدل بطريق الاجمال لانه احتمله
وغيره كما علمت **وقوله** لا كاشتمال الخ ليس المراد انه لا يصح بل المراد انه لا يشترط بل يجوز ان
يكون المبدل منه مشتملا على البدل اشتمال الظرف على المظروف كقوله تعلى يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والشهر المبدل منه مشتمل على

القتال

القتال اشتمال الظرف على المظروف وتارة لا يشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف كما
لمثال الاول **وبدل الغلط** هذا هو احد الاقسام الثلاثة في بدل المباين وذلك لان المتكلم اذا اراد
ان يخبر بشيء ثم بدا له الاخبار بشيء اخر من غير نقض الحكم عن الاول فيقال له بدل الاضراب وبدل
البداء وان لم ينقض الاول بالكلية ولكن سبقه لسانه اليه فبدل غلط وان ارادت المتكلم في الاول
ثم تبين له فساده ما قصدته فاتيت بالثاني فيقال فيه بدل نسيان مثال ما يترتب عليه ذلك
قولك تصدق بدرهم دينار فان اراد ان يامره بالتصدق بدرهم ثم بدا له ان يامره بالدينار من غير
سلب الحكم عن الدرهم فبدل اضراب وان اراد الاخبار بالدينار فسبقه لسانه بالدرهم فبدل
غلط وان اراد الاخبار بالدرهم ثم تبين له فساده فصرح بالبدل منه دينار فبدل نسيان نحو
قوله قول ز بالبدل المطابق منه التسمية اولى لوقوعه في اسماء الله نحو قوله تعلى صراط
العزيز الحميد الله في قراءة الجر فالجر بدل فلا يقال فيه بدل كل لان الله لا يوصف بكلية ولا جز
ئية **وقوله** ومنع المحققون الخ هذا اعتراض على المص حيث ادخل ال على كل وبعض ووجه
المنع انهما لا زمان للاضافة لفظا او تقديرا وال والاضافة لا يجتمعان وجوزه قول العليما
الزمخشري والزجاج وهو الجاري على السنة متاخري المغاربة والاتم تبع المص **فالحق زيدا** قول
ز في عوض اخرج عبارة المص عن ظاهرها لان عبارة المص تقتضي ان زيدا بدل مع انه مبدل
منه والعصا هو البدل وحاصل جواب ز ان المراد بالبدل البدل لغة وهو العوض فلذلك قال
قبل فجعلت زيدا مكانه فيكون المتكلم اولا انما اراد النطق بالعصا فسبقه لسانه الى ذكر
زيد ثم ابدل العصا منه **وقوله** وقال الشاطبي اي النحوي ونسبه اليه لانهم اعترضوا عليه بان
من جملة اقسام البدل بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال ولابد فيهما من ضمير يعود على المبدل
منه وهو الفعل مثلا والضمير لا يعود اجماعا الا على الاسم واجاب الشاطبي بان هذا الشرط
الذي هو عود الضمير خاص ببدل الاسم من الاسم **وقوله** فان معنى مضاعفة العذاب الخ ايضاحه
نظرا ان لقي الاثام يحصل باول جزء من العذاب والمضاعفة والتكثير للعذاب امر زائد فالمضاعفة
اخص من اللقي **وقوله** ان على الله الخ البيت من الرجز وقائله رجل تقاعد عن مبايعة ابيه لكم
لان مبايعته واجبة عليه وان حرف توكيد ونصب وعلى حرف جر ومجرور خبرها مقدم على اسمها
والله منصوب على اسقاط حرف القسم وان حرف نصب ومصدر وتبايع منصوب بالفتحة والالف
له للاطلاق الفاعلية وفاعل تبايع ضمير عائد على فاعل الشرط والمبايع بالكسر هي المعاهدة

والمفعول محذوف وتوابع مؤول بمصدر اسم ان واشعر بان ما بعدك يا بعض فلانا واجبة
علمتني ثم ابدل من توابع توهم انه النصب كما يعينه الكلام في الهوى وهو مفعول مطلق
اي اخذ اخذها او حال على التاويل باسم الفاعل اي في حال كونها كما هنا او في الحال تخونك
مطيعة وحذف الفاعل تم كما بعينه ضرورة **وقوله** ان تاتنا تسا لنا الخ اراد من اول الامر ان يقول
ان تسالنا نعطك فسبقه لسانه الى ان تاتنا ثم ابدل تسالنا من تاتنا فالمبدل منه هو الذي
حكم غلطا والابدال الفعل من الفعل اشار في الالفية بقوله • ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل الخ
وقوله من جهة الحساب اي العقل لا من جهة الوجود في الخارج والا فهي افل **وقوله** لانه
اي البدل منه والبدل معرفتان نحو جاء زيد اخوك ومثال كونهما نكرتين جاء في رجل تحقق ...
ومثال كون الاول معرفة والثاني نكرة مررت بزيد اخ لك ومثال كون الاول نكرة والثاني معرفة
رايت رجلا اخاك وقد ذكر الشنواني بعض امثلة ما يكتب من الصور فانظره **وقوله** وفيها ...
جمع تفصيل وحاصله ان الظاهر يبدل من الظاهر والمضمر لا يبدل من المضمر واما نحو قمت انت
من قبيل التوكيد ولا يبدل مضمر من ظاهر واما ابدال الظاهر من المضمر الغائب نحو واسروا النجوى
الذين ظلموا الذين بدل من الواو في واسروا واما ابداله من الحاضر وهو ضمير المتكلم والمخاطب
ففيه تفصيل نبه عليه في الالفية بقوله • ومن ضمير الحاضر الظاهر لا • تبدله الا ما احاطه جلا •
او اقتضى بعضا او اشتمالا • والله اعلم

باب منصوبات الاسماء

قول ز تقدمت منصو
بات الافعال اي في قوله حتى يدخل عليه ناصب خمسة عشر بجعل التوابع قسما واحدا فلم
يذكر بعد الا اربعة عشر ولم يذكر الخامس عشر فلعله سهو كذلك واختلف الشراح في
الخامس عشر ما هو والذي في ز انه خبر ما الحجازية واخواتها لانه قال فيما ياتي وقد ادخل بعضهم
ما الحجازية خلافا لقول الشيخ داني ان الماخوذ من ز ان الخامس عشر هو مفعولا ظننت
لان ز فيما ياتي اجاب عن عدم ذكرهما بما تقدم فيهما في انه او يدخل فيهما في المفعول به وكونه
الخامس عشر خبر ما الحجازية غير ظاهر ان المص لم يذكرها بغايرها الا اعطا وقيل الخامس عشر هو
المخفوض بالحرف الذي هو احد اقسام المخفوضات الاتية لانه وان كان مجرورا في اللفظ فهو في محل
نصب والحق الصواب ان الخامس عشر مفعولا ظننت وهو المناسب لذكر خبر كان واسم
ان فيكون المص نص به وقد ذكر بعض من شرح مقدمة العشماوية انه وجد الخامس عشر مفعولي

ظننت

ظننت في نسخة بخط المؤلف فيكون زاده المص بعد ان نقصه وطرت النسخ على اسقاطه **وقوله** على
سبيل الاجمال اي على طريق هي الاجمال الذي هو مقابل التفصيل ولا شك ان المص ذكرها اولا اجمالا
وسيفصلها بعد وعطف التعداد على الاجمال عطف تفسير قاله الشنواني **والمصدر** قول ز المنصوب على
المفعولية في ينبغي ما قيل في ذلك في بابه **والمستثنى** قول ز في بعض احواله قيد المستثنى بذلك لانه
يكون منصوبا وغيره وكلامنا في المنصوبات لا كن كان ينبغي حيث قيد المستثنى ان يقيد المنادى
لانه يكون منصوبا ايضا في بعض احواله وفي بعضها يكون مبنيا على ما يرفع به وهو ما اذا كان المنادى
وان بنى على الضم او ما ينوب منابه في اللفظ فهو منصوب المحل بفعل محذوف قام مقامه حرف النداء
والمفعول من اجله قول ز نحو جئتك قراءة العلم هذا المثال مبني على ان المفعول من اجله يكون
غير قلبي لان القراءة من افعال الجوارح والحق انه لا يكون الا قلبيا اي معناه راجع للقلب
والاولى في التمثيل بنحو قصدتك ابتغاء معروفك **واسم ان** قول ز وخبر ما الخ ما هي هي العاملة عمل
ليس في رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء الابتداء عند ز اسمها ويشترط خبرها ولعملها شروط اشار
اليها في الالفية مع عملها بقوله • اعمال ليس اعملت ما دون ان • مع بقا النفي وترتيب زكن •
والمراد باخواتها لا ولات وان **وقوله** وقد ادخل بعضهم قد علمت ما فيه **وقوله** لتقدم ذكرهما
ضمير التثنية العائد على المفعولين وفي بعض النسخ لتقدم ذكرها جميع النائب العائد على ظني
وهذا التعليل ليس بشي لانه يقال عليه ان خبر كان واسم ان والتوابع قد تقدمت في المرفوع
علت ايضا فلم يستغني عنها **وقوله** او لكونها في نسختان كالتي قبله وهذا التعليل ايضا
غير ظاهر لانه يقال عليه ان المنادى داخل في المفعول به فلم يستغنى عنه وقد يقال ان
المنادى اخص من المفعول به بالكلام يقال كذلك في مفعولا ظننت وقد علمت ان الحق
ان الخامس عشر هو مفعولا ظننت وان الصواب التعليل بالنسيان **وقوله** متعددة بالجر
نعت ابواب ويصح نصبه حالا من الضمير في تستم العائد على المنصوبات **وقوله** بابا بابا
قيل ان الاول حال من ابواب لو صفه بمتعددة وبابا الثاني صفة للاول على حذف مضاف
تقديره مغاير لباب وقيل الثاني توكيد للاول والحق ان مجموعهما حال من ابواب والمعنى
حال كون الابواب مفصلة **وقوله** على ترتيبها في التعداد اي العدد واستشكل بان اسم لا
مقدم هنا على المستثنى وفي الابواب المستثنى مقدم على اسم لا واجيب بان الترتيب غالب
لي

باب المفعول به

بدا به لانه اكثر استعمالا

من غيره وكانه احوج للاعراب للفرق بينه وبين الفاعل قوله الذي وقع به الفعل وذلك ان ال
موصول وصلته فعل مفعول وفي الالفية . وصفة صريحة صلة ال . وبه هو النائب عن الفاعل
بمفعول والباء بمعنى على والنقل من باب الذي فعل به اي وقع الفعل عليه واعترض بان
الذي وقع عليه الفعل في الحقيقة هو الذات وكلامنا في الالفاظ وانما هو في اللفظ الواقع
اسما لها واجيب بان في كلامه حذف مضاف بين الجار والمجرور والتقدير باب اللفظ الذي وقع
الفعل على مسماه وهذا التاويل لا بد منه في كلام المص بعد وهو الاسم الاسم اماما نحا
كما مثل المص او مؤولا نحو قوله تعالى وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم فما بعد ان
في تاويل مصدر نائب به والله اعلم نحو دون علم كونه ذا تاويل المنصوب لفظا كما مثل المص او
تقديرا نحو ضرب الفتى او محلا نحو ضربت هذا ثم ان ناصب المفعول امور اربعة احدها الفعل
المتصرف كما مثل المص وعلامة المتصرف اشار لها في الالفية بقوله علامة الفعل المعدى
ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل . ثم اشار الى كونه ينصب المفعول بقوله . فانصب به مفعو
له . ثانيها الوصف نحو ان الله بالغ امره فامره مفعول بالغ واليه اشار في الالفية
بقوله . كفعله اسم فاعل في العمل . ثالثها المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالناس
مفعول دفع واليه اشار في الالفية بقوله . بفعله المصدر الحق في العمل . رابعها اسم
المصدر نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء فقبلة اسم مصدر قبل وامرأته بالنصب
مفعوله والى عمل اسم المصدر اشار في الالفية بقوله . ولاسم مصدر عمل والاسم المص
ناصبه والصحيح ما ذكرنا وقوله اي عليه اشار به الى ان الباء بمعنى على على حذف مضاف
اي على مسماه كما علمت وقوله المطرد من الفاعل اشار به الى ان المراد بالفعل في كلام
المص اللغوي وهو الحدث ثم ان المراد بالوقوع مطلق التعلق ليشمل التعلق على
سبيل الثبوت كما مثل او الانتفاء نحو ما ضربت زيدا فخرج بذلك اسم الفعل والحرف فلا يكونان
مفعولين به ولكن ما لم يحكم على البعض كما مر واجاز كقوله كتبت فلانا او فرو خرج
بالمنصوب المرفوع والمجرور فان رفع المفعول بان ناب عن الفاعل نحو ضرب زيد او جر
نحو اعجبني ضرب زيد لم يسم مفعولا به اصطلاحا بل يسمى الاول نائبا عن الفاعل والثاني
مضافا اليه وخرج بالذي يقع به جميع المنصوبات وقوله بالاسم الذي خاصة من حواصه وعا
رضا من عوارضه وهو النصب وقوله والاشهر الكلام والعامل في قال البعض اي احالة

واما فيجب العوض فيفعان وذلك اذا وقعا فاعلين بالمصدر نحو اعجبني ضربك زيدا او ضربه
زيدا او تقول لا يفعان مع غير مع الفعل واما مع الاسم فيفعان والله اعلم

باب المصدر

مرادهم الثاني من المنصوبات قوله المنصوب
على المفعولية الخ يؤخذ منه ان المصدر يكون مفعولا مطلقا وغيره وان مراد المص هنا بالمصدر المنصوب
على المفعولية المطلقة لا مطلق المصدر وهو كذلك لان المصدر يكون مرفوعا ومجرورا وقد يكون
مفعولا مطلقا والذي يقتضيه قول الالفية . المفعول المطلق . ثم فسره بقوله . المصدر اسم
ما سوى الزمان من مدلولي الفعل . انهما مترادفان والحق ان بين المصدر والمفعول المطلق
عموما وخصوصا من وجه يجتمعان في نحو ضربت ضربا وينفرد المفعول المطلق في نحو ضربته سوطا
فسوطا مفعول مطلق وليس بمصدر لانه اسم الة وينفرد المصدر في نحو اعجبني ضربك فضربك فا
عل مصدر غير مفعول مطلق لانه غير منصوب . قوله المصدر هو الاسم . اعلم ان المصدر حقيقة من
حيث هو اسم الحدث المشتمل على حروف فعله فخرج باسم الحدث ما عدا المصدر واسمه وبا
لمشتمل في اسم المصدر لان المصدر يجري على حروف فعله نحو اغتسل اغتسالا واسم المصدر اسم
الحدث الغير الجاري على حروف فعله نحو اغتسل غسلا والمص عرفه تعريفا على التبع . المنصوب
لم يبين ناصبه والمشهور انه احد امور ثلاثة اشار اليها في الالفية بقوله . بمثله او فعل او
وصف نصب . فمثال نصبه بمصدر اخر مماثل له قوله تعالى فان جهنم جزاؤكم جزاء فجزاء مفعول
مطلق عامله جزاؤكم ومثال المنصوب بالفعل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما ومثال المنصوب
بالوصف قوله تعالى والصافات صفا فصفا مفعول مطلق عامله الصافات جمع صافة اسم
فاعل من صف . قوله الذي يجيء ثالثا فان قلت ليس من ضرورات المصدر ان يجيء ثالثا في تصريف
الفعل فقد يصح ان ياتي ثانيا وثالثا ورابعا وهكذا بحسب ما يبدأ المتكلم فتقول ضربا
وضرب يضرب ضربا وضرب يضرب فهو ضارب ضربا وهكذا . قلت اجيب عنه بان اهل التصريف
اصطلحوا على ان يجعلوه ثالثا مقدما على الاوصاف لان العامل فيه اكثر ما يكون فعلا لا كن فعلا لم
قدموه على فعل الامر واجيب عنه بان الامر مقتطع من المضارع فكانه هو فلذا لم يذكروه
وانما يقولون مثلا ضرب يضرب ضربا فهو ضارب ومضروب . تنبيه قال الرهوني قدم
على الارض لسر كتاب من قابس وكان كثير الجدال فجعل فيه بعض الطلبة فتيشة وجعله في ورقة
والصقه اعلى الموضع الذي يدرس فيه نحو الفتيشة .

٣ ـ الترجمة

• أنا ناكالب من اهل فاس • • يجادل في الكتاب وفي القياس •

• وما فاز بعلمه زنة ولاكن • • فيتسا يفتشوا افتشوا أحمو جاس •

والمراد بالتصريف هنا كما مر التحويل من صيغة الى صيغة لا الاشتقاق والامضي المصدر اصل باعتبار
الاشتقاق لضرب الفعل على المختار وفي الالفية• وكونه اصلا لهذين انتخب وقوله في نحو يجد
عينه اي مطلق الحركة لا خصوصها لان مضارع الفعل مكسور العين ومصدرها المصدر مفتوحة وقوله
لان القعود والجلوس بمعنى كذا هو مذهب الجمهور وذكر في المصابيح ان القعود يكون من الا
ضطجاع والجلوس يكون من قيام وثنا وقيل بالعكس وقوله الجيم واللام كذا اي مسمى الجيم وهو
ج ومسمى اللام وهو ل وهكذا والا فالجيم اسم لاحرف وقوله على مذهب المازني وكذلك المبرد
والسيرافي في قال الرضي وهو الاولى لان الاصل عدم التقدير ولا ضرورة تلجئ اليه وقوله ادخل منه
يعني كذا شرع اللفظي بالمتعدي ومثال اللازم فيه جمعت قياما ومثال المعنوي باللازم ومثال
المتعدي فيه احببته مقتا اي محبة والله اعلم باب ظرف الزمان وظرف
المكان هذا هو الثالث والرابع من المنصوبات والظرف لغة الوعاء واصطلاحا يأتي للمص
وجمعهما في باب واحد لاشتراكهما في كونهما على معنى في وافرد المص كل واحد بتعريف خلاف تعريفا
على المتبع قول ز المسميان بالمفعول كذا اشار الى ان من النحاة من يسميهما بظرف الزمان
والمكان ومنهم من يقول المفعول فيه ومؤداهما واحد المنصوب قول ز باللفظ الدال كذا
اخرج عبارة المص عن ظاهرها المقتضية ان النصب على اسم اللفظ الغامض الذي هو في وعبر ز
باللفظ ليشمل ما اذا كان الناصب فعلا كسائر امثلة ز وغير الفعل مما يعمل فيه كاسم
الفاعل نحو انا صائم غدا فالعامل في غدا هو صائم وهو دال على المعنى الواقع في ذلك الزمان
وهو الصيام والشيء مظروف في غدا وهو على معنى في ثم ان العامل اما يكون مذكورا كما مثل يكون
محذوفا نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت والى تقسيم الظرف الى زمان ومكان اشار
في الالفية بقوله • الظرف وقت او مكان ضمنا • في باطراد • والى ناصبه مذكورا او محذوفا
اشار بقوله • فانصبه بالواقع فيه مظهرا • كان والا فانوه مقدرا • فخرج باسم الزمان اسم
المكان والحال فانهما وان كانا بمعنى في فليسا باسم زمان وخرج بالمنصوب اسم الزمان المجرور
والمرفوع فلا يقال لهما ظرف زمان اصطلاحا وخرج بتقدير معنى في اسم الزمان المنصوب الذي
لا يتضمن على تقدير حرف اصلا نحو قوله تعالى ويخافون يوما كان شره فيوما مفعول به لا ظرف

لانهم

لانهم لا يخافون شيئا في اليوم وانما يخافون نفس اليوم وقوله معنى في فقد رز بهذا المضاف الذي هو
معنى اشارة الى انه لا يصح فيه ما مر من ان وطار اسم زمان مجرورا اخرج عن الظرفية اصطلاحا وقوله
الدالة على الظرفية لبيان الواقع والا فكل ما يخرج به خرج بقوله اسم الزمان خلافا للبعض وقوله سواء
في ذلك المبهم كذا اي اسم الزمان ينصب على الظرفية مطلقا للامر من كونه مبهما او مختصا قال الرضي
المبهم من الزمان ما لا حد له يحصره سواء كان نكرة كحين وزمان او معرفة كالحين والزمان والمختص
ما له نهاية تحصره نكرة كان نحو يوم وليلة وشهر او معرفة نحو يوم الجمعة وليلة القدر وشهر
رمضان والركون ظرف الزمان ينصب على الظرفية مبهما او مختصا اشار في الالفية بقوله • وكل وقت
قابل ذاك • نحو اليوم قول ز من طلوع الفجر كذا هذا هو اليوم في الشرع ولا اشكال وفي اللغة على
قول وقيل اليوم لغة من طلوع الشمس الى غروبها والليلة من غروب الشمس الى طلوعها وقيل الليلة
من غروب الشمس الى طلوع الفجر وما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس ليس من اليوم ولا من الليلة وغدوة
قول ز وبعدمه مع التعريف كذا ويكون حينئذ ممنوعا من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي ومثل
هذا يقال في بكرة بعد وقوله وهي من صلاة الصبح اي من وقت صلاة الصبح وسحر قول ز وبالشو
يراد كذا فيكون ممنوعا من الصرف للعلمية والعدل عن السحر بالالف واللام وفي الالفية والعدل وال
تعريف مانعا سحر • اذا به التعيين قصدا يعتبر • وقوله او سحر يوم الجمعة اي سحر ليلة يوم الجمعة
لما مر ان اليوم من طلوع الفجر والسحر اخر الليل وغدا قول ز بعد يومك الاولى ان يقول عقب يومك
لان بعد ظرف متسع وغدا اسم لليوم الموالي وابدا قول ز او ابد الابدين اي لا الحكم ما دام البقا
[illegible] من موجود برث الرس وما اشبه ذلك قول ز وساعة اي باعتبار اللغة واما عند الفلكيين فهي
مخصوصة بقدر معلوم في الليل مع النهار منها اربع وعشرون وقوله ما هو تام التصرف كذا بان
يستعمل مبتدأ وخبرا وفاعلا ومفعولا به والى تعريف المتصرف منها اشار في الالفية بقوله • وما يرى ظرفا
وغير ظرف • فذاك ذو تصرف في العرف • وقوله والانصراف هو الذي فيه تنوين التمكين كما مر وقوله
ما هو منفي التصرف وهو الذي يلزم النصب على الظرفية او يخرج عنها الى حالة تشبهها وهو الجر
بمن واليه اشار في الالفية بقوله • وغير ذي التصرف الذي لزم • ظرفية او شبهها من الكلم وقوله نحو غدوة
وبكرة كذا يؤخذ منه ان سحر مثلهما موجود وهو كذلك فهي نسخة شعبان ورمضان خلافا لمن انكر وجوده [illegible]
بهما وظرف المكان قول ز المبهم كذا المبهم من المكان ما ليس له صورة ولا حدود محصورة كما مثل
المص والمختص ما له صورة وحدود محصورة كالدار والبيت والمسجد وفي تعبيره بالمبهم اشارة الى

انه لا ينصب الا اذا كان مبهما وان كان مختصا فلا ينصب على الظرفية وفي الالفية وما يقبله
المكان الا مبهما ومع قول ز وهو اسم لمكان الاجتماع هذا هو الحق خلافا لمن قال انها تكون
لكل زمان ومكان وليست هي جاءت بالليل معا بالتنوين ودخول من عليها ومنها قول ز بفتح
الهاء في ضبطه بذلك لاجل قوله اسم للمكان القريب والا فيقال هنا بفتح الهاء وتشديد
النون ويقال هنا بكسر الهاء وتشديد النون ايضا لاكنهما يشار بهما للمكان البعيد والى
ما يشار به للمكان القريب مع ما يشار به للمكان البعيد اشار في الالفية بقوله • وبهنا او
هاهنا اشر الى • دان المكان [illegible] والله اعلم

باب الحال

هذا هو الخامس من المنصوبات وقدمه على
التمييز وان كان التمييز مبينا للذات والحال مبين للهيئة والذات مقدمة على الهيئة
ومبينها لان الحال قريب من الظرف لكونه لا يكون الا منصوبا بخلاف التمييز يكون منصوبا و
مجرورا وهو مشتق من التحول والانتقال وتذكر فيقال حال حسن وتؤنث فيقال حال
حسنة ثم الحال لغة يطلق على الزمان الذي هو عليه من خير او شر واصطلاحا ما ذكر المص بقوله
هو الاسم الخ فان قلت الحال كما يكون اسما مفردا نحو جاء زيد راكبا يكون جملة اسمية نحو
وهم الوف فجملة وهم الوف حالية من الواو في خرجوا وتكون فعلية نحو وجاءوا اباهم عشاء يبكون
فجملة يبكون حالية من الواو في جاءوا وقد يكون جارا ومجرورا او ظرفا فلم خص المص ذلك بالاسم
قلت الجملة الواقعة حالا لا بد لها من تأويل بمفرد وقد ذكر التأويل في الالفية في موضع حيث قال
مؤولها • وموضع الحال تجيء جملة • والظرف وعديله ان تعلقا باسم فهما من قبيل الحال بالاسم
الصريح وان تعلقا بفعل فهما من قبيل الجملة المؤولة بالمفرد قوله ز الفضلة المراد بها ما ياتي
بعد تمام الكلام بان اخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره كما ياتي لـ ز وليس المراد بها ما يستغنى
الكلام عنه فلا يرد نحو لا عيب من الادبة الا نبغة عفس ز المنصوب ان قلت النصب حكم اذخله
في التعريف اشكل • وعندهم من جملة المردود • ان تدخل الاحكام في الحدود •
قلت الممنوع هو ادخال اللفظ على انه حكم واما ان ادخل على انه جزء من الماهية فلا يمتنع
قوله ز وشبهه المراد به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
واسمه ثم ان نصب بفعل متصرف او صفة شبيهة بالمتصرف جاز تقديمه والا فلا وفي الالفية
والحال ان ينصب بفعل صرفا • او صفة اشبهت المصرفا • فجائز تقديمه • لما انبهم وخفي ن

واستثنى

واستثنى على من لم يعلم تلك الهيئة واعترض في شرح الالفية تعبير النحاة التابع لهم المص بانهم بانه
غير موجود في اللغة والموجود انما هو استبهم من الهيئات جمع هيئة وهي الصفة ثم ان الصفة
تكون محسوسة مشاهدة بحاسة البصر نحو جاء زيد راكبا او غير محسوسة نحو مات وهو مقر بالايمان
ليس بمحسوس والى تعريف الحال اشار في الالفية بقوله • الحال وصف فضلة منتصب • مفهم في حال
فخرج بالاسم الفعل والحرف وبالفضلة الذي زاده ز المنصوب العمدة كخبر كان واسم ان وخرج بالمنصوب
المرفوع والمجرور وبالمفسر لما انبهم من الهيئات التمييز نحو رطل زيتا وكذلك نعت النكرة المنصوبة
نحو رايت رجلا فقيرا فالتمييز ونعت النكرة المنصوبة مفسران للذات قوله ز من الفاعل نصا
اي غير محتمل ما سواه لانه لم يوجد الا هو وكذلك حتى ان يكون الفاعل كلا من كما مثل او مفردا نحو زيد
جاء راكبا فراكبا حال من الضمير في جاء الفاعل وقوله ومن المفعول قالوا ومنه المنادى لانه
مفعول به نحو يا ربنا منعما وتارة من المفعول معه نحو سرت والنيل جاريا ومن المفعول المطلق
نحو ضربت الضرب شديدا وقوله ومحتملا بالنصب معطوف على نصا واي يحتمل ان يكون منهما معا وان
لقيت زيدا راكبين وقوله من مبتدا على مذهب الجمهور واجاز سيبويه اتيانها منه وتاتي من الخبر نحو هذا
زيد ضاحكا وفي مجيئها من اسم كان خلاف وقوله من المجرور بالحرف وفي تقديم الحال على المجرور بالحرف
خلاف نحو في الالفية الجواز ونصها • وسبق حال ما بحرف جر قد • ابوا ولا امنعه فقد ورد • وقوله
ومن المجرور بالمضاف الخ وهو المضاف اليه يشترط ان يكون المضاف يصح ان يعمل في الحال نحو قوله
تعالى اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف المضاف اليه والمضاف وهو مرجع مصدر ميمي يصح
ان يعمل في الحال او يكون المضاف جزءا من المضاف اليه كمثال ز بان اللحم جزء من الاخ او يكون كجزئه
في صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف اليه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من
ابراهيم وليس المضاف الذي هو ملة جزءا من ابراهيم ولاكنه كجزئه في صحة ان يقال في غير التنزيل واتبع
ابراهيم حنيفا والى جواز اتيان الحال من المضاف اليه في المواضع الثلاثة اشار في الالفية بقوله
ولا تجز حالا من المضاف له • الا اذا اقتضى المضاف عمله • او كان جزء ما له اضيفا • او مثل جزئه
فلا تحيفا • فلو كان المضاف اليه غير ما ذكر امتنع اتيان الحال منه نحو جاء غلام هند منطلقة وقوله
والغالب ان الحال الخ المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وانما كان الغا
لب فيها ذلك لانها وصف لصاحبها في المعنى والوصف لا يكون الا بالمشتق او شبهه وقوله منتقلا اي
غير لازمة لصاحبها لان الحال عرض يطرأ على الذوات والاعراض منتقلة ولا ثابتة في الوصف

بالشيء . اللازم نحو جاء زيد طويلا والكون الغالب في الحال الانتقال والاشتقاق اشار في
الالفية بقوله . وكونه منتقلا مشتقا . يغلب لكن ليس مستحقا . ولا يكون الحال الا نكرة
لان المقصود بالحال بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة لتعريفه صونا للفظ
عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض . ولا يكون صاحبها الا معرفة لانه محكوم عليه وحق
المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد ولا يكون صاحب الحال نكرة الا بمسوغ
من المسوغات المشار اليها بقول الالفية . ولم ينكر غالبا ذو الحال ان . لم يتاخر او
يخصص او يبن . من بعد نفي او مضاهيه . وقوله بمعنى معترفين اشار بهذا الى انه ان كان غير
مشتق في اللفظ فهو مشتق في المعنى وقبلات حال من الواو في جاءوا منصوب بالكسرة
النائبة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم ويكثر الجمود فيها اشار اليه في الالفية بقوله
ويكثر الجمود في سعر وفي . مبدي تاول بلا تكلف . وقوله وهو بمعنى منفردا اشار بهذا
الى ان الحال ان عرف لفظا فهو بمعنى النكرة واليه الاشارة بقول الالفية . والحال ان عرف
لفظا فاعتقد تنكيره معنى وقوله كيف اي حال من زيد وهي مبنية على الفتح لانها اسم
اشبهت الحرف في المعنى الذي هو الاستفهام وخصت بالفتحة لخفتها ووجب تقديمها لان
لها صدر الكلام واتفاقا عن كيف انها اذا دخلت على جملة مستقلة كما هنا فهي حال وان
دخلت على مفرد فهي خبر مقدم نحو كيف زيد وقوله ومن تخلف تعريفه بان ياتي صاحب الحال
نكرة وهذا مفهوم غالبا في قول الالفية . ولم ينكر غالبا وقول ابن جبلان (?) ان هذا التعريف لا
من فيه لاحتمال ان يكون مؤولا بالمعنى بالكل والله اعلم

باب التمييز

هذا هو السادس من المنصوبات ويقال له
التمييز والمميز والتفسير والمفسر والتبيين والمبين وهو لغة فصل الشيء من غيره قال تعالى
وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا من المؤمنين واصطلاحا ما اشار اليه المص بقوله
هو الاسم اي الصريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا احد الوجوه التي خالف فيها التمييز الحال
فقول ز او من النسب كذا اشار بهذا الى ان في كلام المص حذف الواو مع ما عطفت ويدل لهذا
المفرد التمثيل بعد وهو خذ منه ان التمييز قسمان تمييز ذات وتمييز نسبة وهو مذهب الجمهور
ويمكن اجراء كلام المص على كلا منهما ويكون ماشيا على ما للرضي من ان التمييز لا يكون الا تمييز
ذات والذات اما ملفوظة به كقولك رطل زيتا او مقدرة كقولك طاب محمد نفسا والاصل طاب

نفس

نفس محمد ومعناه تمييز شيء . المفرد يخرج به الاسم الفعل والحرف وبالمنصوب المرفوع مطلقا وا
المجرور الذي لم يدل على مقدار من مساحة او وزن او كيل نحو زيد من قولك غلام زيد فهو غير تمييز قطعا
وان وقع بعد مساحة نحو شبر ارض او بعد ما يدل على الوزن نحو رطل زيت او الكيل نحو قفيز بر
فهو تمييز مجرور وبلا اضافة الى ما قبله عملا بقول الالفية . وبعد ذي وشبهها اجرره اذا . اضفتها
ولا اشارة تعود الى الثلاثة التي ذكرت قبل ويجوز نصبه ايضا وهو الاصل وقد مثل له في الالفية
منصوبة حيث قال . كشبر ارضا وقفيز برا . ومنوين عسلا وتمرا . ويجوز ايضا جره بمن عملا بقول الالفية
واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد . وبما قررنا تعلم ان مفهوم المص فيه تفصيل فلا اعتراض وخرج با
لمفسر كذا الحال فانه مفسر لما انبهم من الهيئات كما علمت ثم ان هذا القيد غير مانع لدخول نعت
النكرة المنصوبة نحو رأيت رجلا فصيحا او طويلا والى تعريف التمييز اشار في الالفية بقوله . اسم
بمعنى من مبين نكرة . المص نحو تصبب اي تعرق وسال وتفقأ بفتح الباء وهو العنق والعضل
من الابل ومعنى زيد تفقا بالامتلاء ومعنى غيره تشقق وكلامه يقتضي ان الاصل تفقأ شحم بكسر
فان معناه بالامتلاء اقتضى ان الشحم هو الذات الممتلئة والعرق هو الذي ملأها مع ان الامر ليس
كذلك لان الشحم هو الذي ملأ الذات ولا يصح تفسيره بتشقق لان المقصود بهذا الكلام الاخبار
عن سمنه ومن تشقق شحمه مات فالحق التفسير وقوله معنا تمييز نسبة اعلم ان تمييز النسبة
قسمان محول عن اصل وغير محول والمحول اقسام ثلاثة محول عن الفاعل كما هنا كالامثلة في كلام
المص وقد بين ز اصله وجزه اشتعل منه واشتعل الرأس شيبا والاصل واشتعل شيب
الرأس فحذف المضاف الذي هو شيب واقيم الرأس الذي هو المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه
موقع مما الركد الايهام في نسبة الاشتعال للرأس فاتي بذلك المحذوف تمييزا محولا عن الفاعل
الثاني ان يكون محولا عن المفعول نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا الاصل وفجرنا عيون
الارض محول الاسناد عن المضاف الذي هو عيون الى الارض الى اخر ما تقدم في مثله الثالث ان يكون
محولا عن المبتدأ كمثالي المص بعد زيد اكرم منك ابا واجل منك وجها وقد بين ز اصلهما وا
لقسم الثاني الذي لا تحويل فيه نحو زيد اكرم الناس رجلا فلا يمكن ان يكون محولا عن شيء .
واما تمييز الذات ويقال له تمييز مفرد فهو ما رفع ابهاما واقعا في اسم قبله ويكون بعد العدد
كمثالي المص باشتريت عشرين كتابا ومنه قوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا وبعد المقادير مما
دل على مساحة او وزن او كيل كما مر او ما جرى مجراها هذا حاصل التمييز من حيث هو وقوله والبا

على ذلك اي على نحو دال الاعداد وقوله اي ذكر الشيء مبهما بيانه انك لما قلت مثلا طاب محمد وقع
منك ابهام في نسبة الطيب لمحمد من جهة الابوة او البنوة او النفس فتشوق النفس لما يرفع
الابهام فأتى بالتمييز لمعالجته وقوله ومنه اي من تمييز الذات وقد علمت ذلك فهو خير من مثاله من
قوله بعد والمقادير حيث عطفهما على الاعداد ان الاعداد ليست من المقادير وهو مذهب المحققين
لان العدد لا يمكن فيه الا التحقيق فتقول ملكت تسعين غلاما ولا تقول عندي مقدار تسعين رجلا
بخلاف المقادير فانك تقول عندي رطل زيتا او مقدار رطل وقوله ما دل على عدد كعشرين وهو لفظ عشرين
او ثلاثون مثلا ولفظ ما دل على المقادير كرطل وشبر والى ذلك اشار في الالفية بقوله
ينصب تمييزا بما قد فسره . وزيدا اكرم قول ض مكان حقه ان يقول زيد لان الكلام في المثال لان
في نصبه شرطا خالط به وصرح به في قوله وشرطه نصب ك وقوله الا نكرة فهو علامة لكون
التمييز ما علا في المعنى فلو لم يكن التمييز فاعلا بان كان لا يصح فيه ما ذكر فيجب جره باضافة افعل
اليه نحو انت افضل رجل اذ لا يصح ان تقول انت فضل رجل لانه لا معنى له وفي الالفية والفاعل
المعنى انصبن بافعلا مفضلا كانت اعلا منزلا ولا يكون الا نكرة علته ما مر في الحال فقول ض وطبت
النفس من باب بعض بيت فاته راشد السيقري والبيت كله

رأيتك لما ان عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

تتمة يشترك الحال والتمييز في امور خمسة كونهما اسمين نكرتين فضلتين منصوبين
رافعين للابهام ويفترقان في امور سبعة كون الحال قد تكون جملة والتمييز لا يكون الا مفردا
والحال قد يتوقف المعنى عليه كلا تعبثوا في الارض المارة والتمييز لا يتوقف المعنى عليه والحال
مبين للهيئة والتمييز مبين للذات والحال تتعدد وفي الالفية والحال قد يجيء ذا تعدد
والتمييز لا يتعدد والحال قد تتقدم على عاملها المتصرف كما مر والتمييز لا يتقدم الا على الفعل
المتصرف بقلة وفي الالفية وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا وا
لحال مشتقة والتمييز جامد والحال قد تكون مؤكدة نحو ولى مدبرا وفي الالفية وعامل الحال
بها قد اكدا والتمييز لا يكون للتوكيد والله اعلم

باب الاستثناء

هذا هو التاسع من المنصوبات والاستثناء
هو المستثنى بتشديد الاستثناء والحصر معنى من المعاني والتي ينصب انما هو اللفظ واجيب بان
المص اطلق المصدر واراد اسم المفعول قول ض هو الاخراج ك المراد بالاخراج ان الشارع قبل

ذكر المستثنى لكان يتوهم انه داخل في حكم المستثنى منه فلما استثناه المتكلم علم السامع ان المتكلم لم
يقصد دخوله فيما قبل الاداة وليس المراد ان المتكلم قصد ادخال المستثنى في الحكم ثم اخرجه لان
هذا تناقض وكذب ثم الاخراج جنس يصدق بجميع المخرجات فيصدق بالاخراج بالبدل نحو اكلت الشاة
نصفها كلها فما خرج الثلثين وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة فما خرج الكافرة وبالشرط نحو اقتل
المشركين ان حاربوا فما خرج غير المحاربين وبالاستثناء نحو قام القوم الا زيدا فما خرج زيدا من القوم وقوله
بالا او احدى اخواتها مخرج لما عدى المخرج بالاستثناء وقوله ما في محل نصب مفعول بالاخراج بناء
على جواز اعمال المصدر المحلى بال وهي واقعة على المستثنى وقوله لولاه لولا حرف جر والضمير مجرور
بها وقع موقع ضمير الرفع الذي هو لفظه هو المبتدأ والخبر محذوف وفي الالفية وبعد لولا غالبا حذف
الخبر حتم والتقدير لولا هو اي الاخراج موجود هذا مذهب سيبويه وقال الاخفش لولا غير جارة
والضمير في محل رفع بالابتداء والخبر محذوف والاول اولى لانه لو كانت غير جارة لاتى من اول الامر
بهو ضمير الرفع وقوله لدخل فيما قبله يعود على ما اي لتوهم السامع دخول المستثنى في حكم ما
قبل اداة الاستثناء وقوله في الكلام السابق اي في منطوقه او في مفهومه فالاول اذا كان الا
استثناء متصلا والثاني فيما اذا كان منقطعا وذلك لانك اذا قلت جاء القوم فهم من الكلام انه
جاء كل ما يتبعهم ومن جملة ما يتبعهم حمارهم فكان السامع ينتظر مجيئه مثلا فرفعت هذا المفهوم
بقولك الا حمارا فيكون هذا ثم ان للمستثنى المتصل والمنقطع فالمتصل ما كان من جنس المستثنى
منه نحو قام القوم الا زيدا فزيد من جنس القوم والمنقطع ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى
منه كالحمار في المثال السابق فليس من جنس القوم وقوله اي اداة وانه المراد بالادوات الا لا
انها ثمانية باعتبار جعل كل لغة من لغات سوى اداة مستقلة والا فهي ثمانية فقول ض تغليبا اي
فيما يقع الاستثناء به لان الاستثناء غالبا انما يقع بالا وهي حرف لا في الاداة وانما اذن تغليب فيها لان
الاسماء اربعة والحروف اربعة وقوله وهي في التحقيق اي في نفس الامر وقوله ثلاثة اقسام باعتبار
ما هو مذكور في هذا الكتاب والا فهي اربعة بزيادة ما يكون منصوبا خالصا وهو ليس ولا يكون والمستثنى
بها لا يكون الا منصوبا على انه خبر لهما ينصب اذا وجوب النصب عام في المتصل والمنقطع وكان ينبغي
للمص ان يأتي بمثال للمنقطع لان خص المتصل تقريبا على المشتغل المبتدئ والى وجوب نصب الموجب التام
اشار في الالفية بقوله ما استثنت الا مع تمام ينتصب . وفي كلام ابن مالك حذف الواو مع ما عطفت
تقديره وبعد تمام وايجاب ويدل لهذا المحذوف قوله بعد وبعد نفي او كنفي ك وان كان الكلام فقول ض

فان تقدم عليه نفي او شبهه وهو النهي والاستفهام وقد مثل للنفي ومثال النهي لا يقم احد
الا زيد ومثال الاستفهام هل قام احد الا زيد جاز فيه البدل بل هو الراجح كما نبه الالفية بقوله
هذا ان كان الاستثناء متصلا فان كان منقطعا فان لم يمكن تسلط العامل على ما بعد الا وجب
النصب على الاستثناء اتفاقا من سائر العرب نحو ما زاد هذا المال الا النقص فلا يجوز رفع النقص
على البدلية لان البدل على نية تكرار العامل والعامل المكرر هو زاد ولا يصح تسلطه على النقص
لفساد المعنى فلا يقال زاد النقص وان امكن تسلط العامل على ما بعد الا نحو ما جاء احد الا حمار
فاهل الحجاز يوجبون النصب ايضا وبنو تميم يجيزونه والى حكم ونوع المستثنى مطلقا بعد نفي
او شبهه اشار في الالفية بقوله • وبعد نفي او كنفي انتخب • اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع •
وعن تميم فيه ابدال وقع • وقوله على الجميع عند ابن مالك هو الماخوذ من نسبة الاستثناء بالا
في قوله في الالفية ما استثنت الا مع تمام ينتصب على حسب العوامل فقوله ش والنفي عمل الا واما معنا
هنا فهو معتبر ومثل انه يقال فيه بعد ما مررت فقوله ش ويسمى الاستثناء ح اي حين كان تا
فقط مفرغا وقوله لان ما قبل الا لم يتفرغ على العامل ومعنى تفرغه انه لم يجد معمولا قبل
الا يشتغل به في اللفظ واما في التقدير فهو بعد الا بدل من مقدر ما دل عليه قوله ما قام الا زيد
ما قام احد الا زيد ويؤخذ من هذا ان العامل هو المفرغ فتسميتهم الاستثناء مفرغا مجاز
والى الاستثناء المفرغ اشار في الالفية بقوله • وان يفرغ سابق الا لما • بعد يكن كما لو الا
عدما • الا قوله لا غير فقوله ش تشبيها بقبل وبعد ووجه الشبه ابهام الجميع وحذف المضاف
اليه ونية معناه في كل ومنهم من صورة البناء المشار اليه بقول الالفية • واضمم بناء غيرا ان
عدمت ما • له اضيف ناويا ما عدما • وقد نص ابن هشام على ان قولهم لا غير لحن واجاز غيره
ثم اختلفوا في لا الداخلة على غير فقيل عاملة عمل ليس وغير اسمها مبني لما حذف خبرها محذوف
والتقدير لا غير الجر موجودا وقيل عاملة عمل ان وغير في محل نصب اسمها وخبرها محذوف اي موجود
د بالرفع وقوله لاني على الحال لان معناه ان غير وما بعده اذا نصب فانه ينصب على الحال نحو
قام القوم غير زيد فغير منصوب على الحال وقام القوم غير حمار وقوله ومن جواز الاتباع في
نحو ما قام احد غير زيد فان رفعت غيرا كان بدلا من احد وان نصبته فعلى الحال وقوله ومن
الاجراء على حسب العوامل فان كان العامل يطلب الرفع رفعت غيرا نحو ما قام غير زيد وان
كان العامل يطلب النصب نصب نحو ما رايت غير زيد وان كان يطلب الجر جر نحو ما مررت بغير زيد

والى غير

والى غير وسوى بلغاتها اشار في الالفية بقوله • واستثن مجرورا بغير معربا • بما لمستثنى بالا
نسبا • ولسوى سوى سواء اجعلا • على الاصح ما لغير جعلا • الرابع نحو قام القوم قوله ش وفاعله ضمير
مستتر فيه يعود على البعض المفهوم من الكل السابق كانه قال قام القوم خلا بعضهم زيدا او نحو
وجب استتار الفاعل على جهة الافعال ليكون الاستثناء متصلا فاذا انه فيكون شبيها بالمستثنى بالا
والى حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشا مع زيادة ليس ولا يكون اشار في الالفية بقوله • واستثن ناصبا
بليس وخلا • وبعدا وبيكون بعد لا • الى اخر الابيات الثلاثة بعد هذا البيت

باب لا

هذا هو الثالث من المنصوبات وهو على حذف مضاف تقديره
هذا باب منصوب لا التي هي من المنصوبات ثم الاصل في لا ان لا تعمل شيئا لعدم اختصاصها بالاسماء
لاكن حملوها على ان في العمل لانها لتوكيد النفي وان لتوكيد الايجاب والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره قوله
ش النافية للجنس اي النافية لحكم الخبر فاذا قلت لا رجل في الدار دل على نفي الكينونة عن جنس
الرجال لا عن الذوات اذ من المعلوم ان الذوات لا تنفى بلا ذات وانما تنفى بها المعاني ثم ان لا على
قسمين تارة تكون عاملة عمل ليس وتارة تكون عاملة عمل ان فالعاملة عمل ان لا تكون الا لنفي
الجنس نصا فاذا قلت لا رجل في الدار فالمراد نفي هذا الجنس الصادق بالواحد والمتعدد فلا
يصح ان تقول بعد ذلك بل رجلان والعاملة عمل ليس تحتمل نفي الوحدة والجنس وغلط من قال انها لا
تكون الا لنفي الوحدة فيخرج بالنافية التي هي الزائدة والنافية للوحدة وبالجنس العاطفة ولا بد من زيادة نصا
لاخراج العاملة عمل ليس اعلم انما مرك بالعمل فما فيه مع ان المطلوب من الانسان ان يعلم
جميع ما في الكتاب اشارة الى انه اراد ان يذكر اولا معها فيقتضي له نصب النكرة فقوله ش وجوبا
فلا يجوز لا رجل قول الشيخ ولم تتكرر لا واما ان كررت جاز النصب والرفع وهذا مبني على ان لا اذا لم تتكرر
وجب اعمالها عمل ان والحق انه يجوز عملها عمل ليس مطلقا مفردة او مكررة والى عمل لا عمل ان اشار في
الالفية بقوله • عمل ان اجعل للا في نكرة • مفردة جاءتك او مكررة • وقوله لفظا او محلا هذا تعميم
للحكم وفيه اجمال لانه بينه بعد ولم يبين المراد بقوله لفظا انه ينصب اللفظ فقط دون المحل بل هو
ينصب لفظه ومحله وانما عبر بذلك لاجل ان الثاني انما ينصب محله غير منون اي ذلك منصوب
بغير التشبيه بالمضاف واما المشبه به فينون كما سيذكر اذا باشرت النكرة من جملة الشروط ان لا
يدخل عليها حرف جر والا حكم بزيادتها ووجب جر ما بعدها نحو جئت بلا زاد فزاد مجرور بالباء
قوله ش اذا كانت النكرة مضافة في ابي او شبيهة بالمضاف في اتصال اسمها بشيء من تمام ذلك

الشيء وتمام المعنى كما سيعرفه ز في الباب بعد وكان ينبغي ان يقيده بمنادى ونحوه كمناد دون نعت
به فقوله وشبههما نحو لا كالعاطف فيه الواو ولا ما رأيت ابن بيد ولعله خص المضاف لاجل قول الشيخ بلا
تنوين لان الشبيه منون والى المضاف والشبيه به اشار في الاجرومية بقوله فانصب به مضافا
او مضارعه. المثال لا رجل قول ز وهو كلام مثال لكلام المصنف اذ حيث عبر بنصب الذي هو من القاب
الاعراب الى ز لم يعبره على كلامه بل فرعه على ما للجمهور حيث زاد فيه نصبا او محلا وحمل مثال
المتن لا رجل على عليه ووجب اي في صورتين عدم مباشرتها النكرة ودخولها على معرفة والى وجه
التكرار انها لما دخلت على المعرفة لا بكرار تكون لنفي الجنس فجبروا كسرها بتكرارها
ولانها لما فصلت من النكرة لم تبق لنفي الجنس نصا فجبروا كسرها ايضا بالتكرار وقوله خمسة
اوجه هي المشار اليها بقول الاجرومية وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة والثاني
اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت اولا لا تنصبا وقوله وتوجيه كل في حل
طرر تقع في انك ان فتحتهما فلا عاملة عمل ان فيهما وان نصبت الثاني مع فتح الاول فالثاني
معطوف على محل اسم لا لان محله نصب بلا ولا الثانية زائدة وان رفعته مع فتح الاول فهو
معطوف على محل لا مع اسمها لانهما في محل رفع بالابتداء عند سيبويه ولا الثانية زائدة
او على ان الثانية عاملة عمل ليس وان رفعتهما معا فهما مبتدآن ولا زائدة للنفي فيهما
او مرفوعان على ان لا عاملة عمل ليس او احدهما مبتدأ والاخر مرفوع على ان لا عاملة عمل
ليس وان رفع الاول وفتح الثاني فالاول اما مبتدأ او لا عاملة عمل ليس فيه واما الثاني فلا
عاملة عمل ان ولا يجوز نصب الثاني مع رفع الاول لان نصبه بالعطف على محل اسم لا وقد علمت
ان محله بمنزلة رفع بالابتداء او على انها عاملة عمل ليس فلا وجه له والله اعلم

باب المنادى

وهو النوع التاسع من المنصوبات والمنادى في الاصل
اسم مفعول وهو مشتق من النداء بكسر النون والمد وهو الصوت ويقال النداء بالكسر
والقصر وهي قليلة ويقال النداء بالضم والمد وهو اضعفها قول ز بفتح الدال احترازا
من المنادي بكسر الدال اسم فاعل فهو الشخص الذي يطلب الاقبال المنادى قول ز
هو المطلوب اقباله في هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه وكلام النحاة انما هو في الالفاظ
ولو اراد تعريف اللفظ لقال هو الاسم الذي يدخل عليه يا او احدى اخواتها ويوخذ من قوله
المطلوب اقباله انه لا ينادى الا العاقل او ما هو منزل منزلته وقوله او احدى اخواتها في

فيهما

اعلم

اعلم ان المنادى تارة يكون بعيدا او ما في حكمه كالنائم والساهي وينادى بياء باحد حروف
خمسة عملا بقول الاجرومية وللمنادى انصب او كالنا يا واي وا كذا ايا ثم هيا. وتارة
يكون قريبا وينادى بالهمزة وحدها دون مد واليه الاشارة بقول الاجرومية والهمز للداني
وقد يكون مندوبا فينادى بوا مطلقا او بيا عند امن اللبس وفي الاجرومية ووا لمن ندب او يا
وغير وا لدى اللبس اجتنب. والنكرة غير المقصودة قول ز بالذات في اشار به الى الجواب
عما يقال انه لا ينادى الا ما قصد فكيف يقال انه غير مقصودة وحاصل الجواب ان يقال
النكرة باعتبار قصد فرد واحد منها هي مقصودة بالنداء وباعتبار كون الفرد غير معين هي غير
مقصودة فانفكت الجهة. والمشبه بالمضاف قول ز وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه بمعنى
لفظ في محل رفع خبر هو وجملة اتصل في محل رفع صفة شيء اي لفظا فاعل اتصل ومن تمام
على حذف بين الجار والمجرور والمتعلق والشبيه بالمضاف هو اللفظ الذي اتصل به لفظ اخر من متمم
تمام معنى اللفظ الاول وهذا اولى من جعلها واقعة على المعنى فلكونه عمل فيما بعده كالمضاف
عاملا في المضاف اليه وكون ما بعده من تمام معناه كالمضاف اليه فهو من تمام المضاف سمي شبيها
بالمضاف. فاما المفرد العلم محل تعيين بناء المفرد العلم على الضم ما لم يكن موصوفا بابن مضاف
الى علم والا جاز في العلم وجهان البناء على الضم والنصب نحو زيد من قولك ازيد بن سعيد والى
ذلك اشار في الاجرومية بقوله. ونحو زيد بن ضم وافتحن من. نحو ازيد بن سعيد لا تهن. الضم على
الضم اي او ما يرفع كلامه حرف الواو ومع ما عطفت ليشمل المبني على الالف نحو يا زيدان وا
لمبني على الواو نحو يا زيدون وعبارة الاجرومية شاملة للضم وما ينوب اذ قال مؤلفها. وابن
المعرف المنادى المفردا. على الذي في رفعه قد عهدا. فان قلت ما وجه بناء المفرد
العلم وما وجه بنائه على الحركة وما وجه كونها خصوص ضمة. قلت بني لشبهه بضمير الخطاب
في الافراد والتعريف والخطاب وبني على حركة تنبيها على ان البناء عارض وبني على خصوص الضم
لانه لو بني على الفتح او الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم لغة من لغاته. لا يقال
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لغة البناء على الضم ومنه قراءة قل رب احكم بالحق بضم الباء فبناء
المنادى على الضم يلتبس به. لانا نقول لما كانت لغة الضم في المضاف الى ياء المتكلم اضعف اللغات
لم يعتبر اللبس بها وحملت النكرة المقصودة على المفرد العلم ثم ان الضم الذي يبنى عليه تارة
يكون ملفوظا به كما في يا زيد وتارة يكون مقدرا كما في المبني قبل النداء نحو يا سيبويه وفي الاجرومية

وانواع انفعال ما نبوا قبل النداء • وليس مجرى في بنائه حل داء • فقول ز في حالة الاختيار اي واما
في حالة الضرورة فيجوز تنوينه واذا نون فللشاعر بناؤه على الضم ونصبه لانهما مرويان
من المبني على الضم مع التنوين قوله • سلام الله يا مطر عليها • فنون مطر مع ضمه ومن حمله
على منصوبا قوله • يا عديا لقد وقتك الاواقي • فنون عديا ونصبه والى ذلك الاشارة في
بقول الالفية • واضمم او انصب ما اضطرارا نونا • مما له استحقاق ضم بينا • يا رجلا
قول ز لغير اي في حال كونه مفعولا لمعين وانما قيد به لانه اذا كان لغير معين فهو نكرة غير مقصو
دة فيجب نصبه وقوله فالعرب تنون نصبها على ضمها كشنوءة بسكون الواو بمعنى تختار ثم
ما مشى عليه ز هو الذي للكسائي وظاهر التسهيل والذي لسيبويه والجمهور تعيين النصب وقو
له يا رجلا كريما ان قلت فيه وصفا لمعرفة الذي هو رجل المعرف بالقصد والاقبال بالنكرة
وهي كريم قلت اجيب عنه بان النكرة المقصودة طارئة فيه من حيث الحال لذا كانها غير معرفة
نظرا الى اللفظ لقصور نصبه وتنوينها وان كانت في المعنى معرفة بالقصد وانما اعتبر
اللفظ دون المعنى لان اللفظ اقوى وقوله يرجى لكل عظيم على جواز الوجهين اذا عرفت
الجملة صفة وان اعربت حالا وجب نصب المنادى لانه يصير حينئذ شبيها بالمضاف منصوبة
اي لفظا ومحلا والمراد المفرد العلم والنكرة المقصودة منصوبان في المحل ايضا بفعل قام مقا
م حرف النداء وانما وجب نصب الثلاثة لعدم شبهها الضمير المخاطب لان المضاف والمضاف اليه
كلمتان والضمير كلمة واما الشبيه به فهو كالمضاف والمضاف اليه واما النكرة الغير المقصودة فلم
تشبه الضمير اصلا لانها نكرة وهو معرفة وقوله فيمن سميته بذلك اي بكل من المعطوف
والمعطوف عليه ونصب الجزء الاول لانه شبيه بالمضاف ونصب الثاني لانه معطوف على
الاول باعتبار الاصل وقبل العلمية واما الان فهو جزء من العلم ومفهوم فيمن سميته بذلك
انك اذا ناديت جماعة منهم عرفته فليس الحكم وجوب النصب مطلقا بل ان كانت الجماعة
غير معينة وجب النصب ايضا لانه نكرة غير مقصودة وان كانت معينة ضممت الاول
ونونت الثاني بال ونصبته او رفعته وان اعرفت معه يا وجب حذف ال وبناؤه على الواو
هذا حاصل ما للابن مصلح وانتفع بعض من حشى عليه عليه انظره لذلك في حاشيتنا على
المكودي والله اعلم •

باب المفعول من اجله •

هذا هو العاشر من المنصوبات قول ز ويسمى المفعول له اشار بهذا الى ان له اسماء ثلاثة
ومعناها واحد وهو الاسم قول ز المصدر اشار بهذا الى انه لا يكون الا مصدرا ويخرج به نحو

حينئذ

عجزه
وليس عليك يا مطر السلام
صدره
ضربت صدرها الي وقالت

حينئذ السمن والعقل فلا يجوز نصبهما لانهما اسماء غير المنصوب انهم ناصبه ليكون كلاما مرتبطا
على العقلاء ومذهب الجمهور انه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وقال الزجاج والكوفيون انه
مفعول مطلق الذي يذكر بيانا احترازا مما اذا كان مصدرا منصوبا لا كنه لا يفيد التعليل نحو ضربته
ضربا فهو مفعول مطلق وهذا التعريف مثل قول الالفية • ينصب مفعولا له المصدر ان ابان
تعليلا • ومن جملة الشروط ان يكون معناه راجعا للقلب فلا يجوز حينئذ قراءة العلم ولا قتلا
للكافر لان القراءة من افعال اللسان والقتل من افعال اليد ومن جملة الشروط اتحاده ووقته
ووقته عامله وفاعلهما وفي الالفية • وهو بما يعمل فيه متحد • وقتا وفاعلا ومن الشروط ما هو
ذكره من قال انه والشروط لا يتعين فيه وجوب النصب بل فيه جوازه وفي الالفية • وليس يمتنع مع
الشروط • وان اختل واحد منها وجب الجر وفي الالفية • وان شرط فقد فاجرره باللام قول ز فهي
الفعل المتعدي كالمثال الثاني وقوله واللازم كالمثال الاول وقوله المصدر المنطاق كالمثال الثاني
وقوله وغيره كالمثال الاول

باب المفعول معه •

هذا هو الحادي عشر من المنصوبات هو الاسم اي الصحيح لان المفعول معه لا يكون الا اسما صريحا لا جملة
واطلق فيه فيشمل المفرد والمثنى والمجموع واخرج به الفعل الواقع بعد واو المعية نحو لا تاكل
السمك وتشرب اللبن والجملة الواقعة بعد واو المعية نحو سرت والنهار مضيء • المنصوب اي
ناصبه والحق ان ناصبه الفعل وما اشبهه لا بالواو وفي الالفية • بما من الفعل وشبهه سبق
ذا النصب لا بالواو في القول الاحق • وخرج به المرفوع نحو اشترك زيد وعمرو والمجرور نحو جلست
بين زيد وعمرو قول ز بعد واو المعية اي الدالة على المصاحبة من غير اشتراك تشريكه في الحكم وهو مخرج
لعطف المنصوبات والى نحو هذه اشار في الالفية بقوله • ينصب تالي الواو مفعولا معه • الذي
فعل معه الفعل اي لبيان الذات التي صاحبت الفاعل الذي قبل الواو في الفعل اللغوي وهو
كالمجيء والسير هذا معنى كلام ز • واستوى معنى استوى ارتفع اي ارتفع الماء حتى وصل الى
الخشبة وصاحبها والارتفاع والخشبة مقياس معلوم يعرف به اهل مصر قدر ارتفاع الماء وقت
زيادة النيل وقوله ويجوز عطفه على ما قبله كذا اعلم ان الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو
له خمس حالات اولها جواز العطف والنصب على المعية والمختار العطف نحو جاء الامير والجيش
فيجوز في الجيش الرفع والنصب والمختار الرفع لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف وفي الالفية •
والعطف ان يمكن بلا ضعف احق • ثانيها جواز الوجهين والراجح النصب على المعية لضعف

العطف نحو قمت وزيدا فيجوز في زيد الرفع والنصب والمختار النصب وفي الالفية . والنصب مختار
لدى ضعف النسق . ووجه ضعف الرفع انه يلزم عليه العطف على الضمير المرفوع المتصل من دون
فصل وهو ضعيف ثالثها وجوب النصب على المعية نحو استوى الماء والخشبة فلا يجوز الرفع
في الخشبة لفساد المعنى لاقتضائه ان الخشبة ترتفع مع ان الخشبة ملازمة في موضعها وفي
الالفية . والنصب ان لم يجز العطف يجب . رابعها ما يتعين فيه العطف نحو اشترك زيد وعمرو فلا
يجوز نصب عمرو لانه يصير فضلة فيجوز الاستغناء عنه مع ان الاشتراك من الامور النسبية التي
لا تقوم الا باثنين فاكثر ولم يذكر ابن مالك هذا القسم في باب المفعول معه خامسها ما لا يصح
فيه الرفع ولا النصب على المعية نحو . علفتها تبنا وماء باردا . فلا يصح ان يكون وماء معطوفا
على تبنا لان الماء لا يعلف وانما يشرب ولا يصح ان يكون مفعولا معه لان الماء لا يكون
مع التبن في معيته واحدة فوجب ان يكون نحو ماء معمولا لمحذوف تقديره وسقيتها وفي الالفية
. او اعتقد اضمار عامل تصب . وقيل يؤول علفتها بعامل يصح تسلطه على التبن والماء كنا
ولتها وح فلا حذف والله اعلم

باب مخفوضات الاسماء

قد مر ان الاسماء مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات ولما فرغ من الاوليين شرع في الثالث
والمخفوضات جمع مخفوض اسم مفعول من خفضه يخفضه اذا انزله من اعلى الى اسفل والخفض
اصطلاحا كما مر تغيير مخصوص علامته كسرة او ما ناب منابها بناء على ان الاعراب معنوي
وعلى انه لفظي فهو نفس الكسرة ونفس ما ناب منابها والاضافة في مخفوضات للاسماء كما مر
اما للبيان اي مخفوضات هي الاسماء او على معنى من اي من الاسماء او من اضافة الصفة للمو
صوف اي الاسماء المخفوضات وعلى كل فهي للبيان لا للاحتراز كما قال ز ان المخفوضات لا
تكون الا من الاسماء . المخفوضات قول ز المشهورة احترازا من غير المشهورة وذلك نوعان
مخفوض بالمجاورة ومخفوض بالتوهم وقد مر اول الكتاب عند قوله بالخفض كم راجع ذلك
ومخفوض بالاضافة الاضافة لغة مطلق الاسناد تقول اضفت ظهري الى الحائط اي اسند
ته اليه ومنه اشتق الضيف لانه يستند الى من ينزل عنده واصلها اضيافا بكسر الهمزة
فنقلوا حركة الياء الى الساكن قبلها فانقلبت الياء الفا فاجتمع الفان حذفت احداهما
وعوض منها ها التانيث واصطلاحا نسبة تقييدية بين اسمين توجب جر الثاني منهما
ابدا فنسبة جنس وتقييدية مخرج للاسناد بين زيد قائم وبين اسمين مخرج للتقييدية التي

بين

بين الحال وعاملها نحو جاء زيد راكبا فانها بين فعل واسم وتوجب جر الثاني مخرج للنعت في
مرفوع والمنصوب وابدا مخرج لنعت المجرور فان جره غير دائم لصحة قطعه الى الرفع والنصب ثم كلامه
عبارة المتن ان الاضافة هي العاملة الجر في المضاف اليه وهو قول من اقوال ثلاثة ثانيها
العامل الحرف الذي هي على نيته ثالثها المضاف وهو المشهور المأخوذ من مواضع من الالفية منها
قوله ∴ بكل الحرف ما يوصفا خفضا ومنه قوله في الاضافة والزموا اضافة لدن فجر ومنها
قوله في اعمال المصدر وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله على هذا القول بان تقول
ان الجر في باب الاضافة للشبيه اي ان الاضافة سبب لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سببا
كونها عاملة اذ كون الشيء سببا اعم من كونه عاملا او تقول انه اطلق الاضافة في المصدر واراد
به المضاف اسم المفعول والصحيح ان الاسم الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه وقيل
العكس وقيل يصح ان يقال في كل منهما مضاف ومضاف اليه وهو ضعيف والصحيح ان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فهو على نية تكرار العامل وقوله وقد اجتمعت في الم
في البسملة فاسم مجرور بالحرف والله باسم مضاف والرحمن الرحيم بالتبعية على القول به او بانه
المضاف ايضا فاما الذي يخفض بالاسم وتسمى تلك الحروف حروف الجر كما مر لانها تجر معاني الافعال
او ما في معناها الى الاسماء او لانها تعمل الجر كحروف النصب سميت بذلك لعملها النصب وحروف
الجزم وتسمى حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء وتسمى حروف الصفات لانها
تحدث في الاسم صفات من ظرفية وتبعيض وغير ذلك وحاصل ما ذكر من حروف الخفض هنا اربعة
عشر حرفا لا خمسة عشر لان الباء مكررة على ما في بعض النسخ احد عشر منها قد مرت في اول الكتاب
وزاد هنا ثلاثة واو رب ومذ ومنذ وسيأتي الكلام عليها وقد ذكر في الالفية عشرين حرفا حيث
قال ∴ هاك حروف الجر وهي من الى وقد يقتصر على المقدم من العشرين بسبعة لا سبعة لانه لم يجعل الا
لعينه واو رب من جملة حروف الجر بل جعل الجر بعدها برب مقدرة بعد الواو والباقية على الالف حتى وخلا
وحاشى وعدا وكي ولعل ومتى واجيب عن الشيخ بانه اسقط حتى لتقدم الكلام عليها في باب
العطف وفي خلا وعدا وحاشا بانه قد تقدمت في باب الاستثناء واسقط كي ولعل ومتى لان
الجر بها قليل قول ز وهي الحروف كذا في الزيادة توجد في بعض النسخ ومعنى كونها اما انها اقوى

حروف الجر ولذلك تسمى حروف الصفات لانها تتصرف كقبل وبعد وعند ولدن ومع وقد مر اول الكتاب
بعض معاني حروف الجر التي ذكر المصنف والاتيان بشيء من الامثلة **وبواو رب** ما ذكره من ان الجر
بواو رب هو مذهب الكوفيين والمبرد والصحيح ان الجر برب محذوفة وفي الالفية • وحذفت رب
فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل • ثم ان رب تحذف بعد الواو كثيرا كقوله • وليل كموج البحر • اي ورب ليل وبعد الفاء وبل
قليلا فمثالها بعد الفاء قوله • فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا • ومثالها بعد بل قوله •
بل بلد ملء الفجاج قتمه • وحذف رب بدون ما ذكر اقل كقوله • رسم دار وقفت في طلله
اي رب رسم دار **ومذ ومنذ** الجمهور على ان كلا منهما اصل بنفسه بسيط وقيل مذ اصلها
مختصرة من منذ ولا يجران الا ما دل على الوقت وفي الالفية واخصص بمذ ومنذ وقتا و
يستعملان اسمين وذلك في موضعين احدهما ان يرفعا ما بعدهما نحو ما رايته مذ او منذ
يومان مذ او منذ شهر او يومان خرجنا فيهما ان يدخلا على جملة فعلية نحو
• ما زال مذ عقدت يداه ازاره • او اسمية نحو • ما زلت ابغي المال مذ انا يافع • وهما ح
ظرفان مضافان الى الجملة بعدهما وقيل مضافان الى زمن مقدر مضاف الى الجملة والى
هذين الموضعين اشار في الالفية بقوله • ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا • او اوليا الـ
الفعل • الخ **غلام زيد** اعلم ان الاسم النكرة ان اضيف الى معرفة فانه يكتسب التعريف
كما في المثال وان اضيف الى نكرة فانه يكتسب التخصيص نحو غلام رجل وفي الالفية
واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا • ومحل كون المضاف يكتسب التعريف او التخصيص
التخصيص اذا كان غير وصف واما الوصف فلا يكتسب شيئا نحو ضارب زيد وفي الالفية • وان يشابه
المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل • والاضافة التي يكتسب يقال لها محضة و
معنوية والتي لا يكتسب يقال لها غير محضة ولفظية وفي الالفية • وذي الاضافة
اسمها لفظية • وتلك محضة ومعنوية • الخ **ما يقدر باللام** اي ما تكون فيه على معنى
اللام ولا يلزم من كون الاضافة بمعنى اللام انه يصح التلفظ بها او تقديرها والا كان
الجر باللام لا بالمضاف وهكذا يقال في الاضافة على معنى من او في **قوله** الدالة على
بيان الجنس اشار الى ان من التي الاضافة على معناها هي البيانية وضابطها الاضافة

على

على معنى من ان يكون المضاف بعض المضاف اليه ويصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف
والشرطان في ثوب من قولك ثوب خز وباب من باب ساج وخاتم من خاتم حديد فهي بعض
من المضاف اليه ويصح الاخبار فيه بالمضاف اليه عن المضاف فيقال هذا الثوب خز وهذا
الباب ساج وهذا الخاتم حديد فلو انتفى الشرطان معا نحو ثوب زيد او الاول فقط نحو
يوم الجمعة او الثاني فقط نحو رجل زيد كانت الاضافة على معنى اللام في الثلاثة الا
ان اللام في الاول للملك وفي الاخيرين للاختصاص **وقوله** وزاد ابن مالك اشار الى
ان الاضافات الثلاث في الالفية بقوله • وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام
خذا لما سوى ذينك • وضابط الاضافة التي على معنى في ان يكون المضاف اليه ظرفا
وقع فيه المضاف والمضاف اليه اما زمان كمثاله او مكان نحو قوله تعالى يا صاحبي
السجن والجمهور يستبعدونه منعا كون الاضافة على معنى في والله اعلم **خاتمة**
ختم الله لنا بالسعادة • وجعلنا من اهل الحسنى والزيادة • قد ختم المصنف من المقدمة بل
المنظومات اشارة الى انه ينبغي لمن اهله الله للتعليم والتاليف ان لا ينظر لعلمه وعمله
بعين الرضى والكمال بل ينبغي له وان بلغ ما بلغ التواضع وترك الدعوى في العمل والقال
فان الدعوى سبب الهلاك في الحال وفي المآل • **فقد قال** الشيخ زروق في بعض وصاياه
ه بعد كلام ما نصه اياكم والدعوى او يقول احدكم انا عالم او انا خير منك فقد قيل بهذه
الكلمات ثلاثة اشقياء اول من قالها ابليس قال انا خير منه خلقتني من نار وخلقته
من طين والثاني فرعون قال انا ربكم الاعلى والثالث قارون قال انما اوتيته على علم
عندي **واخرج** الطبراني في الاوسط وابو يعلى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال يظهر قوم يخرجون من الخوف يقولون من اقرا منا من افقه منا ثم
قال هل في اولئك من خير قالوا الله ورسوله اعلم قال اولئك منكم واولئك هم
وقود النار **و**قد قال مالك رضي الله عنه ينبغي للعالم اذا اعطاه الله علما وكان يشار
اليه بالبنان ان يضع التراب على راسه اذا خلا بنفسه ولا يفرح بالرياسة فانه اذا
اضطجع في قبره ساءه ذلك هـ على ان الانسان لو بلغ ما بلغ في معرفة من علم منه

قال تعالى وفوق كل ذي علم عليم وقيل • ومنتهى العلم إلى الله العظيم • وفي المعنى قيل
• وقل لمن يدعي في العلم منزلة • علمت شيئا وغابت عنك أشياء •
وإياك يا أخي والحسد فإن الحسود لا يسود قال تعالى في ذم الحاسد ومن شر حاسد إذا
حسد وقال تعالى أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله وفي التفصيل • وإذا
كانت العلوم منحا إلاهية • ومواهب اختصاصية • فغير مستغرب أن يدخر لبعض المتأ
خرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين وفي الحديث الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها
حيث وجدها وبالجملة فبالتواضع وعدم الحسد واجتناب الدعوى ينال المرغوب وبه
وصل الأقدمون بإدراك ونالوا المطلوب • حتى أدركوا ما لا يدرك بغيرهم اليوم مفرودة
أن محمد بن جرير الطبري ألف تفسيره في ألف مجلد ضخمة وكان يحفظ من متن العلوم نحو حمل مائة
بعير وقال ابن شاهين لو كتبت ما في صدري ما وسعه مركب وقد ذكر الشيوخ أن ابن شاهين
صنف ألف كتاب وثلاثين كتابا منها التفسير في ألف مجلد والمسند في ألف وخمسمائة
جزء والتاريخ في مائة وخمسين مجلدا وكان ابن راهويه يحفظ في كل جمعة ألف كراس
وكان الشافعي رضي الله عنه مهما سمع شيئا كيفما كان حفظه في مرة واحدة
ابن سيناء الحكيم الشهير ألف في ليلة واحتاج الى غيره لذلك ومرة يتواضع حالا ومثالا
مفرودة أن الحسن البصري اجتمع في مجلسه خمسمائة محبرة تكتب عنه العلم فوقع
في نفسه شيء فقال لا تشتغلون عني ألا أخبركم به فقام صبي صغير وقال يا سيدي
على الفاهم هنية كذا وكذا فتغير لون الشيخ وحمل مغشيا عليه الى داره ومات بعد
ثلاثة أيام وروي أن مقاتل بن سليمان دخلته يوما أبهة العلم فقال سلوني عما
تحت العرش إلى أسفل الثرى فقام رجل وقال لا أسألك عما تحت العرش ولا عما أسفل
الثرى ولا أسألك إلا عما ذكر الله في كتابه أخبرنا عن كلب أصحاب الكهف ما كان لونه فقال لا أدري
والحمد لله وقد ورد أن ابن الجوزي كان راكبا في سفينة فهاج البحر فقال أسكن يا بحر فما عليك
بحر يجري بحرا من العلم ما خرجت دابة رأسها من البحر وقالت له يا شيخ ما
تقول في امرأة مات زوجها أتعتد عدة الوفاة أو عدة الطلاق فلم يرد جوابا فقالت له

الخزنة

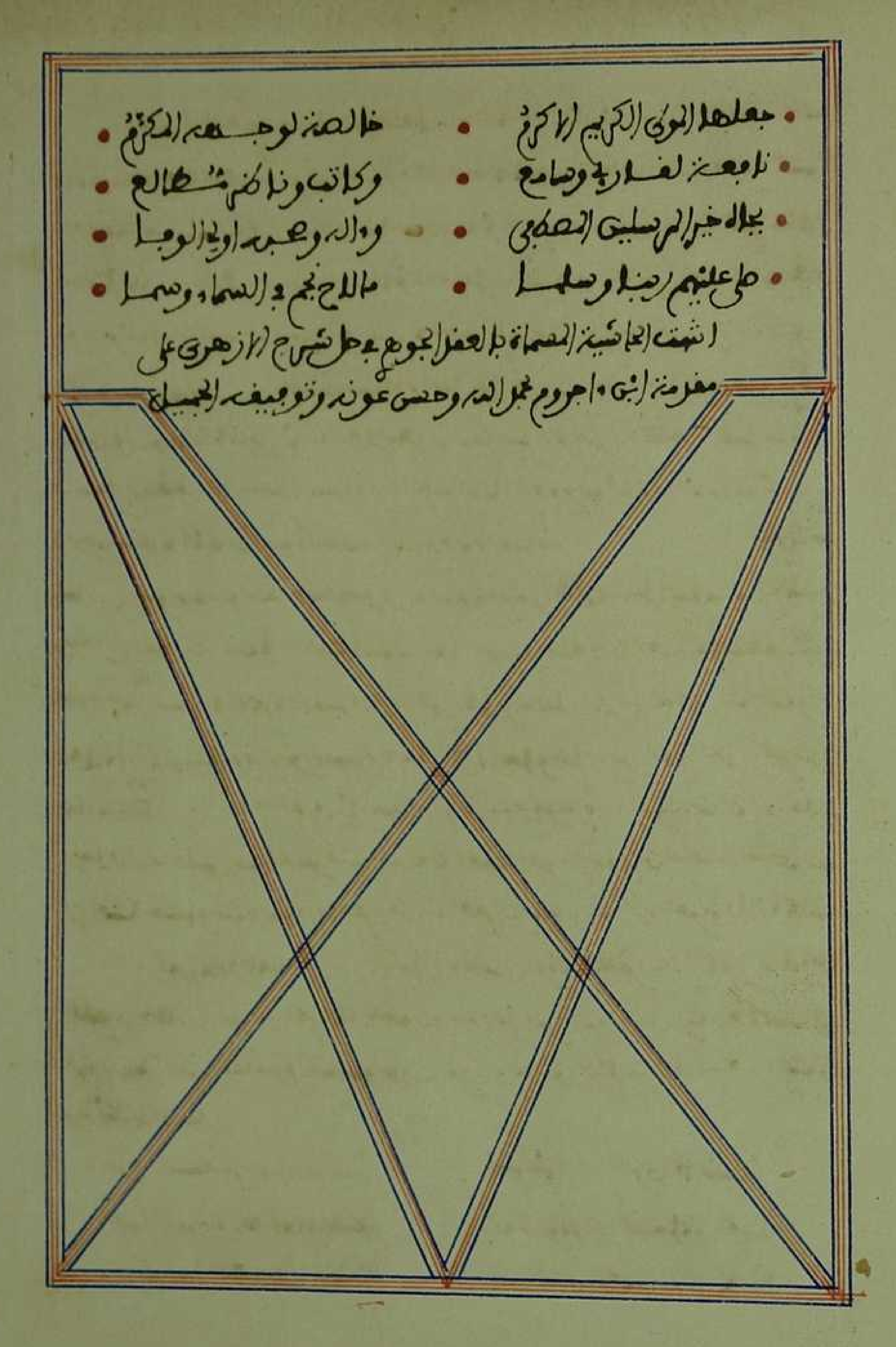
الخزنة مستجنة في بطنه وأنا أبتغيها لك فقال لها نعم فقالت له إن ميتة من جنس ما فيه روح
اعتدت عدة الطلاق وإن ميتة من جنس ما لا روح له كالحجر اعتدت عدة الوفاة وتذكر قصة
الخضر مع موسى عليهما السلام وينبغي للعالم إذا سئل عن علم لا يعلمه أن يقول لا أدري
فإن لا أدري نصف العلم وتلك مفرودة أنه عليه السلام قال العلم ثلاث كتاب ناطق وسنة
ماضية ولا أدري أي قول العالم لما سئل عنه لا يعلمه لا أدري وكما سئل عليه الصلاة والسلام
عن خير البقاع وشرها فقال لا أدري فسأل النبي صلى الله عليه وسلم جبريل فقال لا أدري حتى أسأل
رب العزة فسأله فأعلمه أن خير البقاع المساجد وشرها الأسواق وكذا ابن عمر يسأل
عن عشر مسائل فيجيب عن واحدة ويسكت عن الباقي وعن ابن عون أنه قال كنت عند القاسم
ابن محمد بن أبي بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة فجاءه رجل فسأله عن شيء فقال لا أدري فقال
إني بعثت إليك مسيرة شهر ولا أعرف غيرك فقال القاسم لا تنظر لطول لحيتي ولا لاجتماع الناس حولي
فوالله لا أحسنه وسئل مالك عن مسائل فلم يجب عن بعضها وقال في غالبها لا أدري وسأله
سائل يوما عن مسألة فقال لا أدري فقال إني بعثت إليك من مسافة بعيدة فقال له إذا رجعت
الى بلدك فقل قال مالك لا أدري وفي قول الشاطبي خاتم براعة الاختتام إشارة إلى أنه ختم نظمه
المقرر منه وفي قوله جرير إشارة إلى أن نظمه كان حلالا إني قاطعا وجازما بأن نظم الشاطبي
خالصا لوجهه الكريم لا رياء فيه ولا سمعة وهو كذلك رحمه الله والله أعلم في مقالته بل لعله
على صدقه أن الله جعل له القبول عليه وقد علمت أن العمل إذا كان غير خالص لوجه الله لا يقبل
من صاحبه وإن كان خالصا فبفضل الله يضع القبول عليه في عباده ولنختم ببعض فضائل
العلم والعلماء والمتعلمين رجاء أن يحشرنا الله في زمرتهم فإن العلماء ورثة الأنبياء والمتعلمين
سبيل اعلم أن العلماء العاملين هم سادات الناس بالإطلاق كما أن الإنسان هو سيد الجميع
الذات على الإطلاق فهم أحياء وإن دخلوا الثرى • والجاهلون أموات وإن كانوا يمشون في الثرى
• وفي المعنى قال ابن السيد البطليوسي •

• أخو العلم حي خالد بعد موته • وأوصاله تحت التراب رميم •
• وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى • يعد من الأحياء وهو عديم •

ومن فضلهم ما ورد انه عليه السلام قال العلماء اذا اتوا على الصراط تكون وجوههم كالشمس
الطالعة ونورهم يسعى بين ايديهم وينصب لكل عالم لواء من نور الجنة بيضاء مكتوبة فيها
علم ونصب لواء لكل عالم من احد ومناد ينادي هؤلاء اولياء الله هؤلاء الذين علموا عباد
الله هؤلاء الذين حفظوا على حدود الله هؤلاء مصابيح الله فاذا اتوا على الصراط يوضع على
رأس كل واحد منهم حلة من حلل الجنة لو علقت تلك الحلة بين السماء والارض لغطى نو
رها نور الشمس وقال عليه السلام من طلب العلم لغير الله لم يخرج من الدنيا حتى يرده
العلم الى الله ولباب من ابواب العلم يتعلمه الرجل خير له من جبل ابي قبيس ذهبا ينفقه
في سبيل الله وقال عليه السلام من زار عالما كانما زارني ومن صافح عالما كانما صافحني
ومن جالس عالما كانما جالسني واجلسه الله معي يوم القيامة وعن ابي الدرداء رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سلك طريقا يطلب به علما سلك الله به طريقا الى
الجنة وان الملائكة لتضع اجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع وان العالم ليستغفر له كل
شيء حتى الحيتان في البحر وان فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وان
العلماء ورثة الانبياء وما يورثون منهم لا دينارا ولا درهما وانما يورثون منهم العلم الى غير ذلك
مما لا يحصى وقد ورد في الختم اثار منها ما رواه الترمذي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ما جلس احد في مجلس كثر فيه لغطه فقال قبل ان يقوم من مجلسه سبحانك
ربي ظلمت نفسي وعملت سوءا فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت الا غفر ما كان في مجلسه
وعن علي كرم الله وجهه من اراد ان يكتال بالمكيال الاوفى فليكن اخر كلامه اذا قام من
مجلسه سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
وكان الفراغ من تاليف هذه الحاشية يوم الاحد ثاني جمادى الثانية عام تسعة وستين
ومائتين والف وفي الختم قلت

فرحا مسك من ختام حاشية • لنص شرح الازهري فاشية •
فيها الاماني والنفائس والمنى • فيها الوفاء والشفاء والعنا •
فكم بها للمعتني لا تمتنع • ثمارها عن مجتني لا ترتفع •

جعلها



جعلها المولى الكريم الاكرم • خالصة لوجهه المكرم •
نافعة لقارئ وسامع • وكاتب وناظر مطالع •
بجاه خير المرسلين المصطفى • وآله وصحبه اولي الوفا •
صلى عليهم ربنا وسلما • ما لاح نجم في السماء وسما •

انتهت الحاشية المسماة بالعقد الجوهري في حل شرح الازهري على
مقدمة ابن آجروم بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الجميل